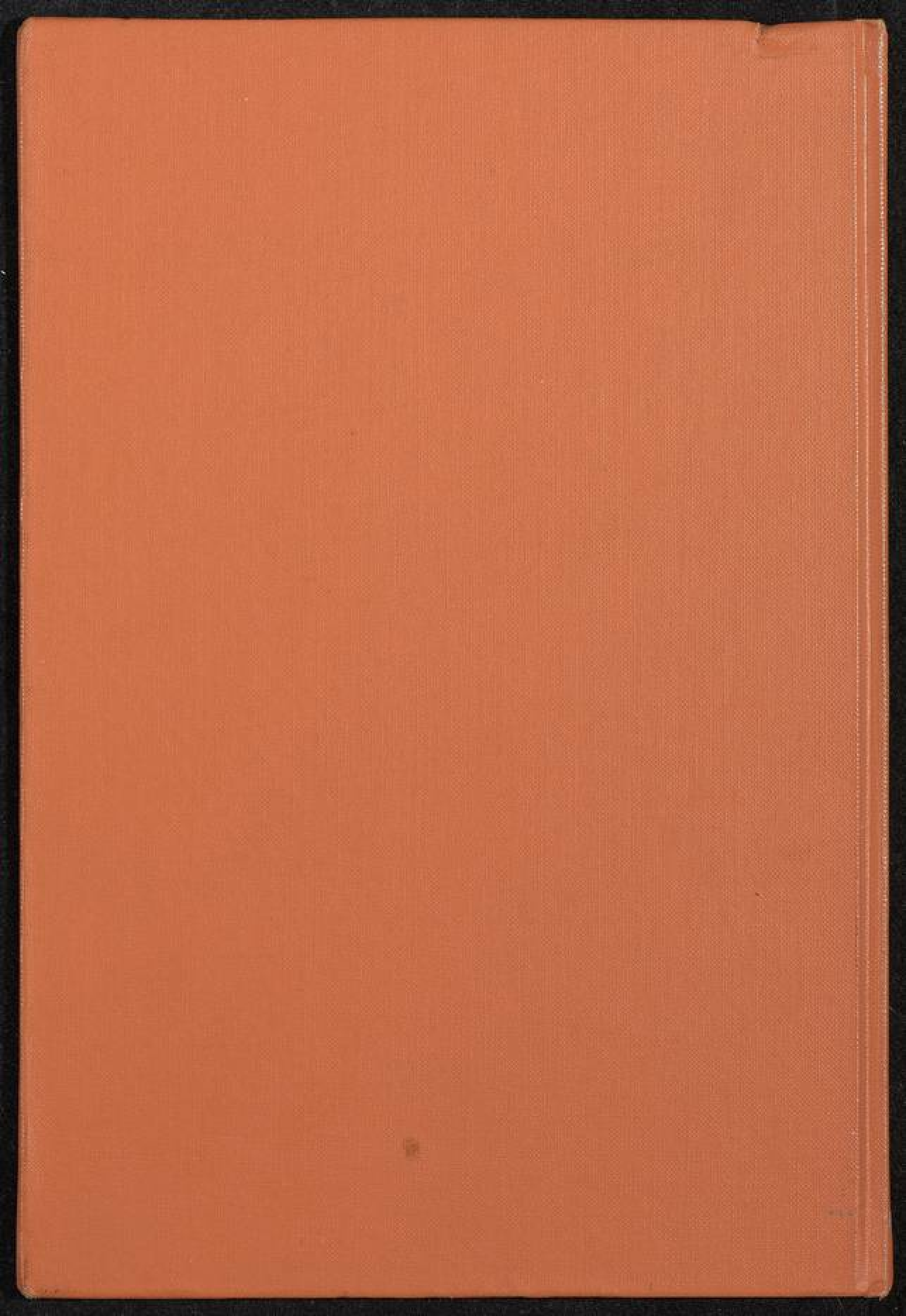
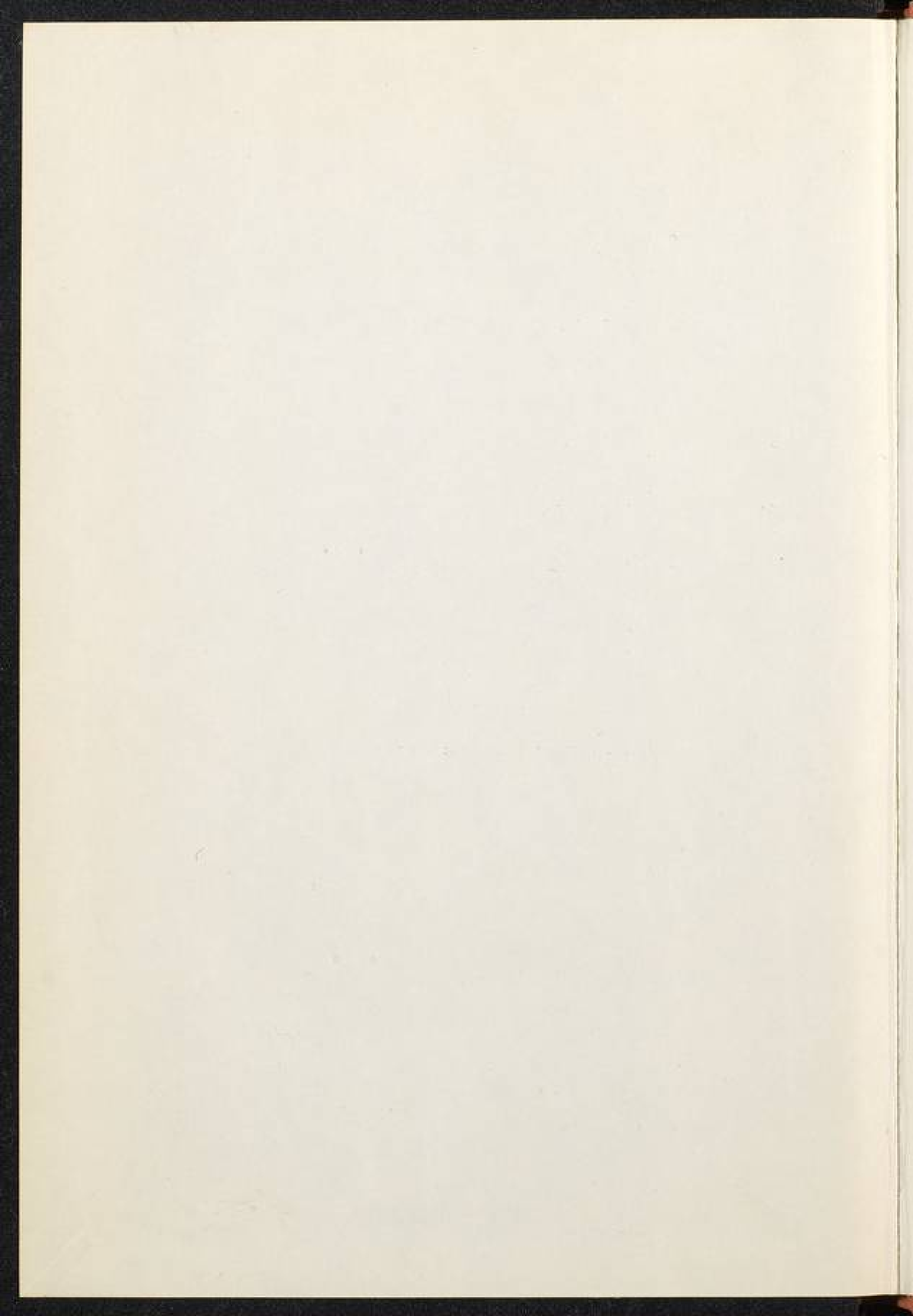




Hammūdah, ʻAbd al-Wahhāb

القراءات واللهجات

/al-Qirā'āt wa-al-lahajāt/

لمؤلفه
عبد الوهاب حمودة
أستاذ مساعد بكلية الآداب
جامعة فؤاد الأول

front

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة
١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م

مطبعة السعادة بمصر

B

فهرس الكتاب

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عِوجًا . والصلاة والسلام على نبيه ، المبلغ عن ربه ، الحافظ لقرآنه ، الفصيح فى تبيانه ؛ وعلى آله وصحابته الباذلين مهجهم فى نصر دينه ، ونشر كتابه ، فسلم بفضلهم من التحريف والتبديل وبرىء بعنايتهم من التغيير والدخيل . فجزاهم الله عن حرصهم ، ورضى عنهم لصدقهم .

وبعد ، فقد باحثت كثيراً من المثقفين ، وناقشنى كثير من المتعلمين ، حول قراءات القرآن الكريم ، فوجدت فى علمهم إبهاما ، وفى نفوسهم حيرة ، وفى أذهانهم قلقاً ؛ فمنهم من يخشى البحث فيها تقيَّة ؛ ومنهم من يقف بعقله دون التفكير فيها خوف الزلل ؛ ومنهم من تتوق نفسه لكشف أسرارها ، ولكن دون هذا صعوبات وعقبات ، وهو أعزل من عُدة البحث وآلاته ؛ ومنهم من يصف نفسه بحرية التفكير ، فيخبط فى غير ما تحرج ، ولا مبالاة ، فى جرأة الجاهل ، وشجاعة المستهتر ، وحماسة المعجب المغرور .

فألفت هذا الكتاب ، لعل تلك النفوس تجد فيه ما يزيل حيرتها ، ويبدد تشككها ، ويعيد إليها اطمئنانها ، ويطفىء منها ظمأها ؛ ولعل أولئك المغرورين من أحرار الفكر ، يرجعون به إلى صوابهم ، ويقفون من علوم القرآن عند حدهم ، ويعلمون أن لكل علم آلاته ، ولكل فن أدواته ، ولكل بحث آدابه .

أما أولئك المستشرقون ، فقد وقفنا من انحرافهم موقف المدافع عن الحق في أدب ، المبين للزيغ في منهج البحث ، والضلال في فهم النص ، معتمدين في ذلك على قرع الحجة بالحجة ، والبرهان بالبرهان ، مقدرين لهم ما سلم من آرائهم وإن قل ، وما صح من اتجاهاتهم وإن ضؤل ، معترفين بسعة اطلاعهم ، وطول صبرهم . فإنهم في أغلب كتاباتهم مغرضون جدليون ، لا يريدون الوصول إلى الحقيقة ، ولا الكشف عن هدف الصواب ، وإنما لهم من وراء ذلك مقاصد يسعون إليها ، ووظائف لدولهم يجب أن يؤدوها . فهم لا يعفون عن الاتهام فيما يكتبون ، ولا يترفعون عن الهوى فيما يبحثون .

هدفنا

لم يكن هدفنا من هذا الكتاب ، البحث في القراءات من وجهتها العملية أداء وتلقيناً ، أو إحصاء وتجويداً ، وإنما قصدنا البحث التاريخي المحض ، وتبيان الخطوات التي سارت فيها هذه القراءات حتى وصلت إلينا ، وتوضيح صلتها بالمصحف العثماني ، والرسم القرآني ، وبيان مبلغ ارتباطها باللهجات ، وما للعرب من لغات .

ثم الوقوف من المنازعات التي بين القراء والنحاة من جهة ، وبين القراء واللغويين من جهة أخرى ، موقف المتيقظ المنصف ، فلم نقبل كل ما يقال ، ولم نعتبر ما نسجته يد الصنعة من الأقوال ، حتى تبين القراءات الصحيحة من الضعيفة ، والمقبولة من الشاذة ، وذلك على قدر جهدنا الضئيل ، وطاقتنا المحدودة في مثل هذا البحر ، البعيد غوره ، المتلاطمة أمواجه ، المختلفة تياراته ، المترامية شواطئه .

خطتنا

سرنا فى هذا الكتاب على خطة النقد والتمحيص ، والجمع بين التقليد والتجديد ، مقدرين للسلف آراءهم ، وللأئمة رواياتهم . وذلك بعد الاطلاع ما وسعنا الجهد ، على كل كتب القراءات ، وما وصل إلينا من تفاسير المفسرين ، وكتب اللغات والنحويين ، مع الاستعانة بالأبحاث الجديدة فى فقه اللغة ، وعلم اللهجات ، تاركين التطويل فى بيان سر اختلافات المصحف العثمانى والمصاحف الأخرى ، مرجئين التفصيل فى الكلام على نزول القرآن وكتابته وجمعه ، لكتابنا الذى سنخرجه قريباً ، إن شاء الله ، فى تاريخ القرآن .

وقد قسمنا الكتاب أقساما ثلاثة :

القسم الأول : فى الكلام على القراءات .

والقسم الثانى : فى مبادىء عامة ، وأسس ثابتة مطردة ، ومسائل مشكلة محيرة .

والقسم الثالث : فى الحواشى التى رأينا ضرورة التحدث فيها عما يصادف القارىء فى القسم الأول من إبهام ، والتعريف بما يمر به من أعلام .

والله نسأل أن يمن علينا بالتوفيق لخدمة كتابه وتوضيح السبيل لطالب رشاده .

الفصل الأول

قال الزركشى فى البرهان : القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان . فالقرآن : هو الوحى المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز [1] . والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحى المذكور ، فى الحروف وكيفيتها ، من تخفيف وتشديد وغيرهما [2] .

وقال ابن الجزرى :

القراءات : علم بكيفية أداء كلمات القرآن ، واختلافها بعزو الناقلة . ولابد فيها من التلقى والمشافهة ؛ لأن فى القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة .

وليحذر القارئ الإقراء بما يحسن فى رأيه دون النقل ، أو وجه إعراب أو لغة ، دون رواية [3] .

وأما اللهجة : فهى أسلوب أداء الكلمة إلى السامع ، من مثل إمالة الفتحة والألف أو تفخيمها ، ومثل تسهيل الهمزة أو تحقيقها . فهى محصورة فى جرس الألفاظ ، وصوت الكلمات ، وكل ما يتعلق بالأصوات وطبيعتها ، وكيفية أدائها .

---

(١) كون اللفظ قرآنا لا يثبت إلا إذا علم بطريق القطع أنه قرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك إما بالسماع منه مباشرة ، وإما بالنقل من طريق التواتر لمن لم يسمع منه مباشرة .

(٢) ١/٨٠ الإتقان ، ٥/ إتحاف فضلاء البشر .

(٣) ٣/ منجد المقرئين .

واللغة : يراد بها الألفاظ التى تدل على المعانى : من أسماء وأفعال وحروف .
ويراد بها النحو ، وهو طريق تأليف الكلمات وإعرابها للدلالة على المقصود ؛ وكذا يراد بها كل ما يتعلق باشتقاق الكلمات وتوليدها ، وبنية الكلمات ونسجها . غير أن اللهجة قد تتميز بقليل من الخصائص التى ترجع إلى بنية الكلمات ونسجها ، أو معانى بعض الكلمات ودلالتها .

ومتى كثرت هذه الصفات ، بعدت اللهجة عن أخواتها حتى تصبح اللهجة لغة قائمة بذاتها .

فكما أن اللغة تنشعب الى لهجات ، كذلك اللهجة قد تستقل وتشيع ، وتثبت أقدامها حتى تصيرلغة .

ومصادر القراءات التى لولاها ما عرفت القراءات ، ولا اعترف بها ، ولا وثق من صحتها ، هى خمسة :

١ — حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه » .

٢ — الاختلافات التى حدثت بين الصحابة فى القراءة فى عهد الرسول ، وكان صلوات الله عليه حَكَما فيها .

٣— الاختلافات التى حدثت بين الصحابة ، فى عهد عثمان رضى الله عنه وكانت حاملا له على جمع المصحف الإمام .

٤ — الاختلافات التى رويت بين المصاحف العثمانية ، التى أرسلها إلى الآفاق ، وهذا الاختلاف إنما هو أثر من آثار القراءات .

٥ — الروايات التى رويت عن الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم ، ونقلها ثقات الأئمة ، وتلقتها الأمة بالقبول .

وفيما يأتى تفصيل كل :

الفصل الثانى

حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه » .

رُوى هذا الحديث فى كتب الصحيح على وجوه ، ستجىء عند الكلام على الأحرف وماالمراد منها .

والكلام على هذا الحديث ينحصر فى أربعة أوجه :

١ — فى سبب وروده .

٢ — فى معنى الأحرف .

٣ — هل المصاحف العثمانية مشتملة عليها ؟ .

٤ — هل القراءات التى بين أيدى الناس اليوم هى الأحرف السبعة أو بعضها ؟ .

الوجه الأول :

قال ابن الجزرى :

أما سبب وروده على سبعة أحرف ، فللتخفيف عن هذه الأمة ، وإرادة اليسر بها ، والتهوين عليها ؛ وذلك أن الأنبياء عليهم السلام ، كانوا يُبعثون إلى قومهم ، الخاصين بهم ، والنبى صلى الله عليه وسلم بُعث إلى جميع الخلق : أحمرها وأسودها ، عربيها وعجميها .

وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر . بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ، ولا بالتعليم والعلاج ، لا سيما الشيخ والمرأة ؛

ومن لم يقرأ كتاباً ، كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم ، حيث أتاه جبريل فقال له « إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف ، فقال صلى الله عليه وسلم أسأل الله معافاته ومعونته ؛ إن أمتى لا تطيق ذلك ؛ ولم يزل يردد المسألة ، حتى بلغ سبعة أحرف » [١] .

وفى الصحيح أيضا « إن ربى أرسل إلىّ أن أقرأ القرآن على حرف [٢] ، فرددت إليه أنْ هوِّن على أمتى ، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف » .

فلو كلفوا العدول عن لغتهم ، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بمالا يستطاع ؛ وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع [٣] ...

وقال الإمام ابن قتيبة فى كتابه مشكل القرآن :

فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقرىء كل أمة بلغتهم ، وما جرت عليه عادتهم . فالهذلى يقرأ « عتى حين »، يريد « حتى حين » . هكذا يلفظ بها و يستعملها . والأسدى يقرأ « تِعلمون وتِعلم وتِسود وجوه » بكسر التاءات. والتميمى يهمز ، والقرشى لا يهمز . ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته ، وما جرى عليه لسانه طفلا ، وناشئا و كهلا ، لشق ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة ؛ فأراد الله برحمتـه ولطفه أن يجعل لهم متسعا فى اللغات ، ومتصرفا فى الحركات ، كتيسيره عليهم فى الدين [٤].

---

(١) ٦/١٠٣/ النووى على مسلم ، ٥٧/فضائل القرآن ، ٩/١٩/فتح البارى .

(٢) ٦/١٠٢/النووى على مسلم ، ٥٦/فضائل القرآن .

(٣) ٢١ و ٢٢ / النشر ج ١

(٤) ٢١٩/ القرطين ، ٩/٢٣/فتح البارى .

ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أُنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أُبيح للعرب أن يقرءوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحداً منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أُخرى للمشقة، ولما كان فيهم من الحمية، ولطلب تسهيل فهم المراد(١).

وزاد (٢)ابن حجر، فقال: وتتمة ذلك أن يقال: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعَى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم. ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب «أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم». لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة، أنه كان يقرأ بالمرادف، ولو لم يكن مسموعا له. ومن ثَم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته «عتى حين» أي «حتى حين»، وكتب إليه: إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل، فأقرىء الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل (٣). وكان ذلك قبل أن يجمع الناسَ عثمانُ على قراءة واحدة.

---

(١) ١/٤٧/الاتقان، ٩/٢٢/فتح الباري.

(٢) ٩/٢٢/فتح الباري.

(٣) جاء في ص ٢٠ من الكلم الحسان:

لأن من سمع من في رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن، ولم يعلم ناسخا، قطع بأنه قرآن، وجاز له القراءة به؛ فان نقل أيضا عن النبي بطريق التواتر فهو قرآن في حق الكافة، وإن لم ينقل كذلك لم يجز لمن لم يسمعه أن يقرأ به على قول الأكثر، ولا يجوز لمن سمعه أن يقرئه غيره.

وعلى هذا يتوجه نهي عمر لابن مسعود عن أن يقرئ الناس بلغة هذيل، حين بلغه ذلك، وأمره أن يقرئ الناس بلغة قريش، ومانهاه عمر عن أن يقرأ هو بها. وكما لا يجوز لمن سمع مالم يتواتر أن يقرئه، لا يجوز لمن نقل إليه وإن صح النقل أن يقرئ الناس من باب أولى.

قال ابن عبد البر بعد أن أخرج قول عمر من طريق أبى داود بسنده : يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار ، لا أن الذى قرأ به ابن مسعود لا يجوز . قال : وإذا أبيحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت ، جاز الاختيار فيما أنزل .

قال أبو شامة : ويحتمل أن يكون مراد عمر ثم عثمان بقولهما : نزل بلسان قريش ، أن ذلك كان أول نزوله ، ثم إن الله تعالى سهله على الناس ، فجوز لهم أن يقرءوه على لغاتهم ، على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب ، لكونه بلسان عربى مبين ؛ لأن العربى المجبول على لغته لو كلف قراءته بلغة قريش ، لعسر عليه التحول ، مع إباحة الله له أن يقرأه بلغته . ويشير إلى هذا قوله فى حديث أبىّ « هوّن على أمتى » ، وقوله « إن أمتى لا تطيق ذلك » .

ويدل على ما قرره (أنه أنزل أولا بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرءوه بغير لهجة قريش) أن ذلك كان بعد أن كثر دخول العرب فى الإسلام ؛ فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة ، كما جاء فى حديث أبىّ ابن كعب « أن جبريل لقى النبى صلى الله عليه وسلم وهو عند أضاة بنى غفار ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على حرف ، فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، فإن أمتى لا تطيق ذلك » الحديث ، أخرجه مسلم [١] .

وأضاة بنى غفار : هو مستنقع ماء كالغدير ، وهو موضع بالمدينة ، ينسب إلى بنى غفار ، لأنهم نزلوا عنده .

---

(١) ٦/١٠٣ النووى على مسلم .

وقد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام — رحمه الله — على أن هذا الحديث تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم[١] .

قال ابن الجزرى [٢] :

وقد تتبعت طرق هذا الحديث فى جزء مفرد ، جمعته فى ذلك ، فرويناه من حديث عمر بن الخطاب ، وهشام بن حكيم بن حزام ، وعبدالرحمن بن عوف وأبى بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وأبى هريرة ، وعبد الله ابن عباس ، وأبى سعيد الخدرى ، وحذيفة بن اليمان ، وأبى بكرة ، وعمرو ابن العاص ، وزيد بن أرقم ، وأنس بن مالك ، وسمرة بن جندب ، وعمر ابن أبى سلمة ، وأبى جهم ، وأبى طلحة الأنصارى ، وأم أيوب الأنصارية ، رضى الله عنهم .

وروى الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده الكبير : أن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال يوما وهو على المنبر : أذكّر الله رجلا سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » لما قام . فقاموا حتى لم يحصوا ، فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أنزل القرآن على سبعة أحرف » فقال عثمان : « وأنا أشهد معكم » .

---

(١) ٦٦/ فضائل القرآن ، ١/٢١/النشر .
(٢) ١/٢٢/النشر .

معنى الأحرف

للكلام على معنى الأحرف نقول [١] :

إن لفظ الحرف ظاهر لغة ، لا إشكال فيه ؛ فانه لغةً : الوجه . قال تعالى : « ومن الناس من يعبد الله على حرف » . فالمراد بالحرف هنا : الوجه ، أى على النعمة والخير ، وإجابة السؤال والعافية ، فاذا استقامت له هذه الأحوال اطمأن وعبد الله ، وإذا تغيرت عليه ، وامتحنه الله بالشدة والضر ، ترك العبادة وكفر ؛ فهذا عبد الله على وجه واحد .

ومع ظهور معنى الحرف لغة ، فقد اختلف العلماء فيه اختلافا شديداً ، لا يزداد الواقف عليه إلا حيرة وإشكالا ؛ فانه صلى الله عليه وسلم لم يُرد إلا معنى واحداً .

وإن أحسن من تكلم فى هذا الموضوع ابن قتيبة فى كتابه : « مشكل القرآن » والقاضى أبو بكر الباقلانى فى كتابه « الانتصار » والرازى فى « اللوائح » وابن الجزرى فى « النشر » ، وابن تيمية فى رسالة خاصة من رسائله ، ثم ابن حجر فى « فتح البارى » ، والحافظ السيوطى فى « الإتقان » .

وخير سبيل فى كشف الغطاء عن وجه الصواب فيه ، هو : أن نعرض لرواية الحديث بالطرق الصحيحة الصريحة ، ونوازن بين اختلاف رواياتها ، ونهتدى على ضوء هذه الموازنة إلى الرأى الراجح المعقول .

جاء فى صحيح البخارى فى هذا حديثان :

---

(١) ٤٨/ الكلم الحسان ، ١/٢٣/ النشر .

الأول : (١) «أن عبيد الله بن عبد الله ، قال : إن ابن عباس حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أقرأني جبريل على حرف فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» .

قال ابن حجر : قد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد ابن جبير ، عن ابن عباس ، عن أبي بن كعب نحوه . والحديث مشهور عن أبي ، أخرجه مسلم وغيره(٢) .

ورواية مسلم عن أبي بن كعب ، قال : كنت في المسجد ، فدخل رجل ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر ، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر ، فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرآ ، فحسَّن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما ، فسقط في نفسي من التكذيب ، ولا إذ كنت في الجاهلية ! فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد غشيني ضرب في صدري ، ففضت عرقاً ، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فَرَقا ، فقال لي : يا أُبي : أُرسل إليَّ أن اقرأ القرآن على حرف ، فرددت إليه : أن هون على أمتي ، فرد إلى الثانية : اقرأه على حرفين ، فرددت إليه : أن هون على أمتي ، فرد إليَّ الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف .

وفي رواية أخرى لمسلم عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) ٩/١٩/ الفتح .

(٢) ٦/١٠٣/ النووي على مسلم .

كان عند أضاة بنى غفار ، قال : فأتاه جبريل عليه السلام ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين ، فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتى لا تطيق ذلك ؛ ثم جاءه الثالثة ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتى لا تطيق ذلك ؛ ثم جاءه الرابعة ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا .

أما حديث البخارى [١] الثانى ، فهو :

إن عروة بن الزبير قال : إن المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد القارية حدثاه ، أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكدت أساوره فى الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلببته بردائه ، فقلت : من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ ! قال : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقلت : كذبت ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إنى سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذلك أنزلت ؛ ثم قال : اقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التى أقرأنى ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف .

والرأى الذى نرتضيه فى تفسير معنى الأحرف ، هو الرأى الذى ذهب إليه الإمام ابن الجزرى ، الموافق لرأى ابن قتيبة ، والرازى ، والباقلانى .

---

(١) ٩/٢٠ فتح البارى .

ولنعرض هذه الآراء الأربعة ، ونبين وجه اتفاقها واختلافها :

قال ابن الجزرى [١] :

ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه ، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة ، حتى فتح الله على بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله تعالى ؛ وذلك أنى تتبعت القراءات صحيحها وشاذها ، وضعيفها ومنكرها ، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها ؛ وذلك :

١ — إما باختلاف فى الحركات بلا تغير فى المعنى والصورة ، نحو « قرح » بضم القاف وفتحها (١٤٠ آل عمران) .

٢ — أو فى الحركات بتغير فى المعنى فقط .

نحو « وادكر بعد أمة » (٤٥ يوسف)

[القراءة المشهورة بضم الهمزة وتشديد الميم ، أى بعد مدة طويلة .

وقرأ ابن عباس ، وزيد بن على ، والضحاك ، وقتادة ، وأبو رجاء ، وشبيل ابن عزرة الضبعى ، وربيعة بن عمرو « بعد أمه » بفتح الهمزة والميم مخففة وهاء [٢] .

قال صاحب لسان العرب « الأمه : النسيان »] .

٣ — أو فى الحروف بتغير فى المعنى ، لا الصورة .

نحو « هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت » (٣٠ يونس)

[قرأها حمزة والكسائى بتاءين من التلاوة ، أو من التلو ، وهو الاتباع .

---

(١) ١/٢٦/ النشر .

(٢) ٥/٣١٤/ البحر المحيط .

وقرأ باقى السبعة « تبلو » بالتاء والياء ، أى تختبر ماأسلفت من العمل ، فتعرف كيف هو : أقبيح أم حسن ، أنافع أم ضار ، أمقبول أم مردود ، كما يتعرف الرجل الشىء باختباره . وروى عن عاصم « نبلو » بنون وباء ، أى نختبر ، و « كل نفس » بالنصب](١)

٤ — أو عكس ذلك ، أى بتغيير فى الصورة لا المعنى .

نحو « وزادكم فى الخلق بسطة » (٦٩ الأعراف)

[رسمت بالصاد ، وقرئت بالصاد والسين ؛ قرأ خلاد بخلاف عنه ، ونافع والبزى ، وابن ذكوان ، وشعبة ، وعلى : بالصاد ، والباقون بالسين(٢)]

٥ — وإما بتغييرهما ، أى الصورة والمعنى .

نحو « فاسعوا إلى ذكر الله » (٩ الجمعة) .

[قرىء « فامضوا إلى ذكر الله » قرأها عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود] (٣) .

ومثل ذلك « كالعهن المنفوش » كالصوف ، «فوكزه موسى » : فلكزه .

٦ — الاختلاف بالتقديم والتأخير .

[نحو « وجاءت سكرة الموت بالحق » قرأ أبو بكر ، وابن مسعود ، رضى الله عنهما « وجاءت سكرة الحق بالموت »(٤) (١٩ ق)

---

(١) ٣٤٣/ إبراز المعانى ، ١٥٣/٥/ البحر المحيط ، ٢٧٢/٢/ النشر .

(٢) ٨٥/المقنع ، ١٠٨/ غيث النفع ، ١٧٠/٢/ الاتقان .

(٣) ٤٥٨/٢/ الكشاف .

(٤) ٤٠٣/٢/ الكشاف .

ومثل ذلك « فأذاقها الله لباس الجوع والخوف » قرىء « لباس الخوف والجوع » (١١٢ النحل)

٧ — الاختلاف بالزيادة والنقصان .

نحو « ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب » وقرىء « وأوصى بها » ، (١٣١ البقرة)

[قرأ نافع وابن عامر «وأوصى» بهمزه مفتوحة ، صورتها ألف بين الواوين مع تخفيف الصاد ، وكذلك هو فى مصاحف أهل المدينة والشام ؛ وقرأ الباقون « ووصى » بتشديد الصاد من غير همز بين الواوين ، وكذلك هو فى مصاحفهم (١).

وقال الدانى (٢) :

فى مصاحف أهل المدينة والشام « وأوصى » بألف بين الواوين ، قال أبو عبيد : وكذلك رأيتها فى الإمام مصحف عثمان بن عفان رضى الله عنه وفى سائر المصاحف «ووصى» بغير ألف

ومثل ذلك قوله تعالى « وما خلق الذكر والأنثى » ، وقرأ ابن مسعود : « والذكر والأنثى » (٣ الليل)

وقوله تعالى « ومن يتول فان الله هو الغنى الحميد » قرأ نافع « فان الله الغنى الحميد » (٢٤ الحديد) ، وهو فى مصاحف أهل المدينة والشام كذلك .

وقوله تعالى « ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم » (٣٥ يس)

---

(١) ٢٦٥/٢/النشر ، ٧٥/١/الكشاف ، ٢٤٤/إبراز المعانى ، ٤٦/غيث النفع ، ٣٩٧/١/البحر المحيط .

(٢) ١٠٢/المقنع .

وقرىء «وما عملت أيديهم» من غير راجع ، وهى فى مصاحف أهل الكوفة كذلك ، وفى مصاحف أهل الحرمين ، والبصرة والشام مع الضمير] .

فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها .

ثم قال ابن الجزرى (١) :

وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام ، والروم والإشمام ، والتفخيم والترقيق ، والنقل ، مما يعبر عنه فى اصطلاح علماء هذا الفن بالأصول ، فهذا ليس من الاختلاف الذى يتنوع فيه اللفظ والمعنى ؛ لأن هذه الصفات المتنوعة فى أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحداً ، ولئن فرض ، فيكون من الوجه الأول ، وهو الذى لا تتغير فيه الصورة والمعنى .

ولابن قتيبة رأى سبق به ابن الجزرى ، وحاول ما حاوله فى صورة أُخرى وإن كانا يتفقان فى أن الأحرف هى الأوجه ؛ ويختلفان فى التعبير .

قال ابن قتيبة (٢) فى أول تفسير مشكل القرآن :

وقد تدبرت وجوه الاختلاف فى القراءات فوجدتها سبعة :

الأول : فى الإعراب بما لا يُزيل صورتها فى الخط ولا يغير معناها .

وهذا هو الأول عند ابن الجزرى .

الثانى : الاختلاف فى إعراب الكلمة ، وحركات بنائها ، بما يغير معناها ،

---

(١) ٢٦ / ١ / النشر .

(٢) ٢٧ / ١ / النشر ، ٢٣ / ٩ / ابن حجر ، ٥٨ / الكلم الحسان ، ٢١٩ / القرطين

ولا يزيلها عن صورتها .

وهو الوجه الثانى عند ابن الجزرى .

الثالث : الاختلاف فى حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ، ولا يزيل صورتها .

وهو الوجه الثالث عند ابن الجزرى .

الرابع : الاختلاف فى الكلمة بما يغير صورتها ومعناها .

وهو الخامس عند ابن الجزرى .

الخامس : الاختلاف فى الكلمة بما يغير صورتها فى الكتابة ولا يغير معناها .

وهو الرابع عند ابن الجزرى .

السادس : الاختلاف فى التقديم والتأخير .

وهو السادس عند ابن الجزرى .

السابع : الاختلاف بالزيادة والنقصان .

وهو السابع عند ابن الجزرى .

ثم قال ابن قتيبة : وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال ابن الجزرى : وهو حسن إلا أنه قد فاته كما فات غيره أكثر أصول القراءات ، كالإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتفخيم والمد والقصر وغير ذلك مما هو من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ . وقد اختلف فيه أئمة القراء ، وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، ويرد بعضهم على بعض . ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأول ، فيشمل الأوجه السبعة على ما قررناه .

***

وأما رأى الإمام أبى الفضل الرازى فى كتاب اللوائح، فهو [١] :

الأول : اختلاف الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

وهذا الوجه يقابل الخامس لابن الجزرى، والرابع لابن قتيبة .

الثانى : اختلاف تصريف الأفعال، وما يسند إليه من نحو الماضى والمضارع والأمر، والإسناد إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطب .

وهذا يقابل الخامس لابن الجزرى، والرابع لابن قتيبة .

الثالث : وجوه الإعراب .

وهذا يقابل الثانى لابن الجزرى، والأول والثانى لابن قتيبة .

الرابع : الزيادة والنقص .

وهذا يقابل السابع لابن الجزرى، والسابع لابن قتيبة .

الخامس : التقديم والتأخير .

وهو يقابل السادس لابن الجزرى، والسادس لابن قتيبة .

السادس : القلب والإبدال فى كلمة بأخرى وفى حرف بآخر .

وهو يقابل الخامس لابن الجزرى، والرابع لابن قتيبة .

السابع : اختلاف اللغات من فتح وإمالة، وترقيق وتفخيم، وتحقيق وتسهيل .

وهو يقابل الأول من ابن الجزرى .

قال ابن حجر : وقد أخذ الرازى كلام ابن قتيبة ونقحه .

أما ما ذهب إليه القاضى ابن الطيب الباقلانى فهو [٢] :

الأول : ما تتغير حركته دون معناه، نحو «هن أطهرُ لكم، وأطهرَ لكم» .

---

(١) ٢٧ / ١ النشر، ٩٤ / ٩ / ابن حجر .

(٢) ٦٤ رسالة ابن تيمية، ٧٨ فضائل القرآن لابن كثير .

وهو عين الأول عند ابن الجزرى .

الثانى : ما لا تتغير صورته و يتغير معناه بالإعراب نحو « ربنا بَاعِدْ ، و باعَدَ » .

وهو الثانى عند ابن الجزرى .

الثالث : ما يتغير معناه باختلاف الحروف دون صورته نحو « ننشرها ، وننشزها » .

وهو الثالث عند ابن الجزرى .

الرابع : ما تتغير صورته دون معناه نحو « كالعهن المنفوش ، والصوف المنفوش » .

وهو الرابع عند ابن الجزرى .

الخامس : ما تتغير صورته ومعناه نحو « طلح منضود ، وطلع منضود » .

وهو الخامس عند ابن الجزرى .

السادس : ما يتغير بالتقديم والتأخير ، نحو « وجاءت سكرة الموت بالحق ، و سكرة الحق بالموت » .

وهو السادس عند ابن الجزرى .

السابع : الزيادة والنقصان ، نحو « تسع وتسعون نعجة ، ونعجة أنثى » .

وهو الوجه السابع عند ابن الجزرى .

وفى رأينا أن ما ذهب إليه ابن الجزرى أرجح ، وأسدّ فى التعبير ، لأن غيره كان فى تعبيره متأثراً بمصطلحات العلوم ، وتعابير الفنون ، وهى حين رواية الحديث لم تكن خلقت ، وحين قراءة القرآن فى عهد نزوله لم تكن عرفت .

وأما قول من يرى أن المراد بالأحرف سبع لغات ، فقد قال ابن الجزرى [1] :

---

(١) ٢٤ / ١ النشر ، ٢٢/٩ ابن حجر ، ٥٦ الكلم الحسان ٤٧ ، ١ / الاتقان .

أكثر العلماء على أن الأحرف هى لغات ثم اختلفوا فى تعيينها .

فقال أبو عبيد : قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن .

وقال غيره : خمس لغات فى أكناف هوازن : سعد وثقيف وكنانة وهذيل وقريش ، ولغتان على جميع ألسنة العرب .

وقال صاحب الإتقان : إن المراد سبع لغات ، وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثعلب والزهرى وآخرون ، واختاره ابن عطية ، وصححه البيهقى فى الشُّعب .

وتُعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة . وأجيب بأن المراد أفصحها ، وقال أبو حاتم السجستانى : نزل بلغة قريش وهذيل وتميم والأزد ، وربيعة وهوازن وسعد بن بكر .

مع أن صاحب الإتقان نفسه نقل فى النوع السابع والثلاثين(١) قول أبى بكر الواسطى : إن فى القرآن من اللغات خمسين لغة . ثم أخذ يعدها .

أما نحن فلو تتبعنا اللغات الفصحى والتى نزل بها القرآن ، لوجدناها تزيد على سبع ، وفيها من القبائل غير التى ذكروها فى تفسير السبعة .

قال تعالى : « ولما فتحوا متاعهم وجدوا بضاعتهم رُدَّت إليهم » (٦٥ يوسف).

قرأ علقمة ويحيى بن وثاب والأعمش (رِدت) بكسر الراء بنقل حركة الدال المدغمة إلى الراء ، بعد توهم خلوها من الضمة ، وهى لغة لبنى ضبة (٢) .

قال تعالى « فكان أبواه مؤمنين » (٨٠ الكهف) .

---

(١) ١/١٣٣/ الإتقان .

(٢) ٢٦٦/ إتحاف فضلاء البشر ، ٥/٣٢٣/ البحر المحيط .

قرىء : « فكان أبواه مؤمنان » وهى لغة بنى الحرث ولغة سليم[1] .

قال تعالى : « وجعل على بصره غشاوة » (٢٣ الجاثية) .

قرأ الجمهور بكسر الغين ، وعبد الله والأعمش بفتحها ، وهى لغة ربيعة ؛ وقرأ الحسن وعكرمة وعبد الله أيضاً بضمها ، وهى لغة عكلية[2]

قال تعالى : « وإذا قيل إن وعد الله حق » (٣٢ الجاثية) .

قرأ الأعرج وعمرو بن فائد بفتح الهمزة ، وذلك على لغة سليم ؛ وقرأ الجمهور بكسرها[3] .

قال تعالى : « وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم » (٣٤ البقرة) .

قرأ أبو جعفر « للملائكةُ اسجدوا » بضم التاء حالة الوصل إتباعا . وذلك لغة أزدشنوءة ، ولا التفات إلى قول الزجاج ولا إلى قول الزمخشرى ، لأن أباجعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره ، وهو لم ينفرد بهذه القراءة ، بل قد قرأ بها غيره من السلف ، ورويت عن قتيبة عن الكسائى من طريق أبى خالد ، وقرأ بها أيضاً الأعمش ؛ وإذا ثبت مثله فى لغة العرب فكيف ينكر[4] ؟.

قال تعالى : « إن هذان لساحران » (٦٣ طه) .

قرأ أبو عمرو بتشديد النون فى « إنّ » و « هذين » بياء ساكنة .

وقرأ غير أبى عمرو وابن كثير وحفص بتشديد النون فى « إنّ » ، و « هذان » بالألف .

---

(١) ٦/٢٧٢/ البحر المحيط .

(٢) ٨/٤٩/ البحر المحيط .

(٣) ٨/٥١/ البحر المحيط

(٤) ١/٨٠/ تفسير الطبرسى ، ١/١٥٢/البحر المحيط ، ٢/٢٠٣/النشر ، ٢٢٩/ البهجة المرضية .

قال الزجاج : حكى أبو عبيد عن أبى الخطاب الأخفش ، وهو رأس من رؤساء الرواة ، أنها لغة كنانة ؛ يجعلون ألف الاثنين فى الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد .

وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة بنى الحارث بن كعب . وقال أبو عبيد : كان الكسائى يحكى هذه اللغة عن بنى الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية .

وقال أبو جعفر النحاس : هذا الوجه من أحسن ما حملت عليه الآية ؛ إذ كانت هذه اللغة معروفة ، قد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته ، منهم أبو زيد الأنصارى ، وهو الذى يقال: إذا قال سيبويه : حدثنى من أثق به فإنما يعنيه . وأبو الخطاب الأخفش ، وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة ، روى عنه سيبويه وغيره .

وقال غيره : هى لغة بنى العنبر و بنى الهجيم ومراد وعذرة[1] .

هذا وقد رد نفر من القدماء هذا الرأى القائل بأن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات .

من هؤلاء ابن الجزرى . فقد ذكر[1] :

« وهذه الأقوال مدخولة ؛ فإن عمر بن الخطاب ، وهشام بن حكيم ، اختلفا فى قراءة سورة الفرقان ، كما ثبت فى الصحيح ، وكلاهما قرشيان من لغة واحدة ، وقبيلة واحدة » .

---

(١) ٢٢٧/الجاربردى ، ٣٩٦/ إبراز المعانى

(٢) ٢٤ /١/ النشر .

على أن لنا رأيا فى مسألة الخلاف الذى حدث بين عمر وهشام ؛ وذلك أن المناظرة التى حدثت لم تكن لأن المنكر سمع ما ليس فى لغته فأنكره ، وإنما كانت لأنه سمع خلاف ما أقرأه الرسول ، وربما أقرأه ما ليس من لغته .

أو نقول كما قال ابن حجر [1]:

« كان سبب اختلاف قراءتهما : أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما ، ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده ؛ لأن هشاما من مسلمة الفتح ، فكان النبى صلى الله عليه وسلم أقرأه على ما نزل أخيراً ؛ فنشأ اختلافهما من ذلك . ومبادرة عمر رضى الله عنه للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » إلا فى هذه الواقعة » .

وإن فقه الحديث ليساعد على ذلك ؛ فإن قوله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » هو أن الله أذن بقراءته بكل لغة منها ، فلا مانع أن هشاما يقرأ بلغة أخرى غير لغة قريش أيضا ، فيكون قد تعلم من النبى القراءة بلغة قريش ، وبلغة غيرهم ؛ يدل لذلك أن القراءات المتواترة لا تجتمع كلها فى لغة واحدة ، ومع ذلك فقد أجمع الكل على القراءة بها .

ثم قال ابن الجزرى مضعفا لهذا المذهب أيضا [2] :

وأما وجه كونها سبعة أحرف ، لا أقل ولا أكثر ، فقال الأكثرون : إن أصول قبائل العرب تنتهى إلى سبعة ، أو إن اللغات الفصحى سبع ؛ وكلا هذين

---

(١) ٢١ / ٩ / فتح البارى .
(٢) ٢٥ / ١ / النشر .

الوجهين دعوى بلا دليل .

ومن رفضوا هذا الرأى : الشيخ عز الدين بن عبد السلام ؛ جاء فى أماليه : « وزعم قوم أنه أنزل على سبع لغات ، وهذا باطل »[١] .

واستنكر ذلك أيضا ابن قتيبة ، فقال [٢] :

« لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش »[٣] لقوله تعالى « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه » ، فعلى هذا تكون اللغات السبع فى بطون قريش ، و بذلك جزم أبو على الأهوازى » .

وقال الإمام أبوجعفر الطبرى [٤]:

«وصح ، وثبت أن الذى نزل به القرآن من ألسن العرب البعض منها دون الجميع ، إذ كان معلوما أن ألسنها ولغاتها أكثر من سبعة ، بما يعجز عن إحصائه » .

وأما قول من يقول : إن لغات القرآن السبع منحصرة فى مضر على اختلاف قبائلها خاصة ، فشبهتهم فى ذلك ، هو قول عثمان «إن القرآن نزل بلغة قريش » وقريش هم : بنو النضر بن الحارث على الصحيح من أقوال أهل النسب ، كما ينطق به الحديث فى سنن ابن ماجه وغيره[٥] .

---

(١) ٦٤ / خمس رسائل نادرة .
(٢) ٤٧ / ١ الاتقان ، ٢٢ / ٩ ابن حجر.
(٣) لنا مناقشة لهذا الرأى ورد عليه .
(٤) ١٥ / ١ تفسير الطبرى .
(٥) ٧٨/ فضائل القرآن .

ولـكننا لا نرتضى هذا الرأى ، ولا نقول بأن القرآن كله نزل بلغة قريش .

قال القاضى الباقلانى (١) :

«معنى قول عثمان : « نزل القرآن بلسان قريش » ، أى معظمه ، وإنه لم تقم دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش ، فإن ظاهر قوله تعالى : « إنا جعلناه قرآنا عربيا » أنه نزل بجميع ألسنة العرب . ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو هما دون اليمن ، أو قريشا دون غيرهم ، فعليه البيان ، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحداً ، ولو ساغت هذه الدعوى لساغ للآخر أن يقول: نزل بلسان هاشم مثلا ، لأنهم أقرب نسباً إلى النبى صلى الله عليه وسلم من سائر قريش» .

ومصداق قول الباقلانى ، ورود ألفاظ ليست من لغة قريش البتة ، مثل قوله تعالى : « أفلم ييأس الذين آمنوا » (٣١ الرعد) .

فإن اليأس هنا فى قول الأكثرين بمعنى العلم .

قال القاسم بن معن : من ثقات الكوفيين ، وأجلائهم : إنها لغة هوازن (٢) .

وأقرب الآراء إلى القبول : هو مانقله أبوشامة عن بعض الشيوخ أنه قال (٣) : « أنزل القرآن أولا بلسان قريش ، ومن جاورهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيح للعرب أن يقرءوه بلغاتهم التى جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم فى الألفاظ

---

(١) ٧٧ / فضائل القرآن ، ٧ / ٩ ابن حجر ، ٥٣٠ / ٧ القسطلاني .
(٢) ١١٣٤ الإتقان ، ٣٩٢ / ٥ البحر المحيط ، ٤٩٥ / ١ الكشاف .
(٣) ٤٨٧ / إبراز المعانى ، ٤٧ / ١ الاتقان ، ٢٢ / ٩ ابن حجر .

والإعراب، ولم يكلف أحداً منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى، للمشقة، ولما كان فيهم من الحمية، ولطلب تسهيل فهم المراد».

قال ابن حجر: «وتتمة ذلك أن يقال: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهى، أى أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها فى لغته، بل المراعَى فى ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم»(١).

ويشير إلى ذلك قول عمر وهشام فى حديث الباب «أقرأنى النبي صلى الله عليه وسلم». لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعا له. ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته: «عتى حين» أى حتى حين (٣٥ يوسف). وكتب اليه: إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل.

قال ابن عبد البر بعد أن أخرجه من طريق أبى داود بسنده: «يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار، لا أن الذى قرأ به ابن مسعود لا يجوز. قال: وإذا أُبيحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت، جاز الاختيار فيما أنزل».

ونحن نقول: إنه وردت قراءات صحيحة على لغة هذيل، فتلقاها الأئمة بالقبول.

قال تعالى: «فلأمه الثلث» (١١ النساء)، قرأ حمزة، والكسائى: بكسر الهمزة.

قال أبو جعفر النحاس فى كسر «فلإِمه»: هذه لغة حكاها سيبويه.

---

(١) نزيد على ذلك: أو الإذن به.

قال : هى لغة كثير من هوازن وهذيل [١] .

وقال تعالى : «فمن تبع هداى فلاخوف عليهم ولاهم يحزنون» (٣٨ البقرة).

قرأ عاصم الجحدرى ، وعبد الله بن أبى إسحاق ، وعيسى ابن أبى عمر «هدىّ» بقلب الألف ياء وإدغامها فى ياء المتكلم، إذ لم يمكن كسر ماقبل الياء ، لأنه حرف لا يقبل الحركة، وهى لغة هذيل ؛ فإنهم يقلبون ألف المقصور ياء ، ويدغمونها فى ياء المتكلم [٢].

وقال تعالى : « ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون » (١٤ الحجر) .

قرأ الأعمش ، وأبو حيوة « يعرجون » بكسر الراء ، وهى لغة هذيل [٣] .

وقال تعالى : « قال يا بشراى هذا غلام » (١٩ يوسف) .

قرأ أبو الطفيل، والحسن ، وابن أبى إسحاق ، والجحدرى «يابشرىّ» بقلب الألف ياء ، وإدغامها فى ياء الإضافة ، وهى لغة لهذيل، ولناس غيرهم [٤] .

وقال تعالى : « وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه » (٨٣ الإسراء) .

قرأ أبو جعفر ، وابن ذكوان ، وابن عامر « وناء » هنا ، وفى فصلت ، بتقديم الألف على الهمز ، وهى لغة هوازن ، وبنى كنانة ، وهذيل ، وكثير من

---

(١) ٢٨٦ / إبراز المعانى ، ١٨٥ / ٣ البحر المحيط ، ١٨٧ / إتحاف فضلاء البشر .

(٢) ١٦٩ / البحر المحيط .

(٣) ٤٤٨ / ٥ / البحر المحيط .

(٤) ٢٩٠ / ٥ / البحر المحيط .

الأنصار [١].

أما القول بأن أفصح اللغات هى فى قبائل سبع ، فقول يغلب على الظن أن العصبية هى التى حاكت نسجه ، وأملت صوغه ؛ و إلا فما مقياس الفصاحة عند هؤلاء حتى قصروها على هذه القبائل السبع ؟ و يا ليتهم اتفقوا على تلك القبائل ! . وقد تكلم نفر من القدماء فى مقياس الفصاحة ، وعقب على هذا المقياس كثير منهم .

ونحن نعرض آراءهم مع نقدها ومناقشتها فى قسم الحواشى .

وأقرب مقياس فى نظرنا للفصاحة ، والقبائل الفصيحة التى تؤخذ عنها اللغة هو ما ذكره أبو نصر الفارابى .

جاء فى المزهر [٢] :

قال أبو نصر الفارابى فى أول كتابه ، المسمى (بالألفاظ والحروف) :

« كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفس ؛ والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب ، هم : قيس ، وتميم ، وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب ، وفى الاعراب ، والتصريف ، ثم هذيل ، و بعض كنانة ، و بعض الطائيين ؛ ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

---

(١) ٣٧٩ إبراز المعانى ، ٢٩٦ / ٢ النشر ، ١٧٠ / ٢٠ لسان العرب .

(٢) ١٢٨ / ١ المزهر

وبالجملة : فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ، ممن كان يسكن أطراف بلادهم ، المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ، لمجاورتهم أهل مصر والقبط ؛ ولا من قضاعة ، وغسان ، وإياد لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ؛ ولا من تغلب ، واليمن ، فإنهم كانوا بالجزيرة ، مجاورين لليونان ؛ ولا من بكر لمجاورتهم للقبط ، والفرس ؛ ولا من عبد قيس ، وأزد عمان ، لأنهم كانوا بالبحرين ، مخالطين للهند والفرس ؛ ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند ، والحبشة ؛ ولا من بنى حنيفة ، وسكان اليمامة ؛ ولا من ثقيف ، وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن ، المقيمين عندهم ؛ ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة ، صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم » .

والأرجح فى نظرنا : أن اللغة التى نزل القرآن بها ، هى اللغة النموذجية الأدبية ، الذائعة حين نزوله ، والتى قسم لها أن تستوفى شروط الغلبة والفصاحة ، وهى التى قيل بها الشعر والنثر الجاهلى .

أساس تلك اللغة ، هى : لهجة قريش ، أو كما تسمى : اللهجة الحجازية ، وبذلك يلتقى هذا الرأى مع رأى أبى شامة المتقدم ، ومع رأى الباقلانى ، ورأى [١] برجشترسر المستشرق الألمانى ، ورأى [٢] دائرة المعارف الإسلامية .

---

(١) ٢٧ التطور النحوى .

(٢) تقول دائرة المعارف الاسلامية فى مادة (قرآن) : وكان من الطبيعى أن اللغة التى عرض فيها الرسول الوحى المنزل عليه هى اللهجة الحجازية لسكان مكة .

أما الأسباب التى جعلتنا نرجح هذا الرأى الذى يجعل اللهجة القرشية هى هيكل اللغة النموذجية الأدبية ، فهى أنه قد توافرت لقريش جميع العوامل التى جعلت لهجتهم تسود غيرها من اللهجات ، وتتغلب على غيرها من اللغات .

من تلك العوامل ما هو دينى ، ومنها ما هو سياسى ، ومنها ما هو اقتصادى .

فالسلطان الدينى : هو أن قريشا كانت جيرة البيت الأدنين ، يقومون بسدانته ؛ وكان البيت حرماً آمنا مقدساً فى نظر معظم القبائل العربية فى الجاهلية ، يحجون إليه قاطبة ويزورون أصنامهم ، إذ كان لكل قبيلة منهم صنم يحجون اليه ، حتى قيل : إنهم كانوا يقربون القرابين فى الكعبة ، من الإبل والغنم لثلثمائة وستين صنما .

فقد ورد فى البخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة وجد حول البيت (٣٦٠) صنما أمر بها ، فأخرجت من المسجد وحرقت .

ومهما قيل : إن هذا العدد من الأصنام فيه مبالغة ، فهو على كل حال يدل على الكثرة .

فكان لقريش بذلك ، السلطانُ الدينى على بقية القبائل ، وكانت تلك القبائل بطبائعها متباينة اللهجات .

فكانت قريش يسمعون لغاتهم ، ويأخذون ما استحسنوه منها ، فيديرون به ألسنتهم ، ولو كانوا بادين كسائر القبائل مافعلوه .

أما السلطان الاقتصادى : فقد كان لقريش بجانب ذلك السلطان الدينى .
وذلك لأن الحجاز بفضل مركزه المتوسط نوعا ، ولسهولة الوصول إليه ، ووقوعه على طريق القوافل الرئيسى الذى يمتد من الشمال إلى الجنوب ، أتيحت له فرصة لا نظير لها للقيام بنشاط تجارى لامثيل له . فقد كانت إبل قريش تحمل من أسواق صنعاء ومن موانى عمان واليمن ، الطيب والبخور الكثير الاستعمال فى المعابد والكنائس والقصور فى البلاد الواقعة فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، وكذا المنسوجات الحريرية والجلد والأسلحة ، كما كان يشترى من أسواق بصرى ودمشق القمح والمصنوعات وزيت الزيتون والحبوب والخشب ، وكانت تأتى التوابل من بلاد الحبشة ، على حين كانت تجىء من مصر المنسوجات التى كانت تسمى القباطى .

فاستفادت قريش من اشتغالها بالتجارة فوائد معنوية ، وأدبية ، على جانب كبير من الأهمية ؛ ولا غرو فقد ساعدت ممارسة القرشيين التجارة ، وكثرة أسفارهم إلى الشام والحبشة ومصر وغيرها ، ومخالطتهم لأقوام مختلفين كالفرس والروم من ذوى المدنيات القديمة ، والأدب التالد ، على معرفة أحوال هذه الأمم الاجتماعية والأدبية ، كما كان لها أثر كبير فى تثقيف عقولهم ، وارتقاء مداركهم حتى وصلوا إلى مستوى فكرى لم يصل إليه أهل البدو وسكان الدارات .

وبما أن التجارة تقتضى علما بالسياسة العامة والعلاقات التجارية ، عنى القرشيون بالوقوف على العلاقات بين فارس والروم ، وبين اليمن والحبشة .

وهكذا تولدت فيهم المواهب النادرة ، ونمت وأزهرت ، فتجلت مظاهرها فى أفكارهم ، وشحذت من أذواقهم ، وصقلت من ملكاتهم ، وألانت من طباعهم ، فانتفعوا بالأسواق والمجتمعات التى كانت تقام بين ظهرانيهم ؛ لذلك ارتقت لغتهم

عن كثير من مستبشع اللهجات ومستقبحها ، وبذلك مرنوا على الانتقـاد حتى سمت طبائعهم ، وقويت سلائقهم ، وعذبت لغتهم ، وكان طبيعياً أن تنقل هذه العذوبة القرشية إلى ألسنة القبائل المختلفة ، بحكم ما فى الإنسان من الميـل إلى تقليد الأكمل ، ونزوعه الى التقرب من مظاهر الحضارة .

فأقبل العرب يحاكون قريشا فى لغتها ولهجتها ، بعد أن أعملت قريش نفسها يد التهذيب والتشذيب فى لهجتها .

قال ابن فارس [1] :

كانت قريش مع فصاحتها ، وحسن لغاتها ، ورقة ألسنتها ، إذا أتتهم وفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها ؛ فصـاروا بذلك أفصح العرب .

أما السلطان السياسى : فهو نتيجة للسلطان الدينى ، والسلطان الاقتصادى ؛ فقـد تحقق لقريش بفضل نفوذها الدينى والاقتصادى ، وبفضل موقع بلادها وما كانت تمتاز به من حضارة ونعيم ؛ تحقق لها بفضل ذلك كله نفوذ سياسى قوى فى سائر بلاد العرب فى العصر الجاهلى . فإن للحضارة سلطانا ليس للبـداوة ، وللنعيم سيطرة ليست للخشونة .

ولـكن أين هى لغة قريش ؟ وهل نستطيع تمييزها من غيرها على ضوء

---

(١) الصاحبى / ٢٣ ، المزهر / ١ / ١٢٧ .

ما لدينا من النصوص وماوصل إلينا من مفردات اللغـة ؟ الحق أن هذا أمر غير مستطاع . فمن العسير أن نميز بين ما كان قرشى الأصل ، وما انتقل إلى لغـة قريش من أخواتها ، إلا أوجها يسيرة متناثرة هنا وهناك ؛ فلهجة قريش أواللهجة الحجازية لم تصل الينا إلا وهى متأثرة بما عداها من اللهجات العربية التى قهرتها[١] .

لذلك لجأ العلماء المحدثون فى فقه اللغة واللهجات إلى تقسيم أقرب إلى ما وصل إلينا من نصوص ، وما بأيدينا من لغات ؛ فقسموا اللغة العربية الشمالية ، وهى التى جاءت الينا بها كل الآثار الأدبية ، إلى مجموعتين : غربية ، وشرقية ، أو حجازية ، وتميمية .

فاللغة العربية الشمالية هى عبارة عن خليط من هاتين المجموعتين ، واحدة حجازية أو غربية ، وأحياناً تسمى قرشية ، والثانية تميمية أو شرقية أو نجدية .

والحجاز : هوجبل السراة ، وهوأعظم جبال العرب وأشهرها ، سمته العرب حجازاً لأنه حجز بين الغور وهو تهامة ، وهو هابط ، و بين نجد وهوظاهر ؛ فصار ما خلف ذلك الجبل فى غربيه الى أسياف البحر تهامة ، وصار مادون ذلك الجبل فى شرقيه من صحارى نجد إلى أطراف العراق والسماوة ومايليها نجداً ؛ ونجد تجمع ذلك كله .

قال الأصمعى[٢] :

الحجاز اثنتا عشرة داراً : المدينة ، وخيبر ، وفدك ، ودار بلى ، ودار أشجع ،

---

(١) ١٠٢ / تاريخ العرب فليب حتى ، ٦٢ / تاريخ العرب الأدبى لنيكلسون ، ٨٨ فقه اللغة للدكتور على عبـد الواحد ، دائرة المعارف الاسـلامية مادة (مكة والحجاز) .

(٢) ٢١٨ / ٣ / معجم ياقوت ، ١٠ / ١/ معجم ما استعجم .

ودار مزينة ، ودار جهينة ، ودار بعض بنى بكر بن معاوية ، ودار بعض هوازن وجل سليم وجل هلال وذو المروة ، وظهر حرة ليلى ، ومما يلى الشام شغب و بدا .

وجاء الإسلام[1] وقد نزل الحجاز من العرب أسد وعبس وغطفان وفزارة ومزينة وفهم وعدوان وهذيل وخثعم وسلول وهلال وكلاب بن ربيعة وطيء وجهينة .

ومنازل أزدشنوءة : السراة ، وهى أودية مستقبلة مطلع الشمس بتثليث وتُرَبة و بيشة ، وأوساط هذه الأودية لخثعم ، على ماتقدم ، وأحياء مذحج .

أما تميم [2] فهى تميم بن مرة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر . فهى إذن من مضر ، وهى قبيلة عظيمة تنزل جانباً كبيراً من الساحل الشرقى لبلاد العرب أى بلاد نجد بأسرها تقريباً ، وجزءاً من البحرين وقسما من اليمامة . وتمتد منازلهم جنوباً حتى فيافى الدهناء ، كما تمتد فى الشمال الشرقى إلى ضفاف الفرات ، و يجاورهم فى الشمال أسد ، وفى الجنوب الغربى باهلة وغطفان . وامتزجت تميم فى منازلها ببطون من عبد القيس وحنيفة ، كما امتزجت ببكر وتغلب فى الشمال .

وكان التميميون بدواً خلصاً ، واتسعت منازلهم ، فعجل ذلك بانشعابها منذ القدم بطوناً وأحياء ، وارتفع شأن كل منها حتى صارت قبيلة قائمة برأسها ؛ وهذا هو السر فى أن بنى تميم ظلوا أبداً مختلفين ، لا تربطهم رابطة حتى إن الشاعرين التميميين جريراً والفرزدق ، وهما من بطنين مختلفين ، هجا كل منهما قبيلة الآخر .

وأهم بطون تميم : عمرو ، وزيد مناة .

---

(١) ٩٠ / ١ / معجم ما استعجم .

(٢) دائرة المعارف الاسلامية ، ١٢٣ / الاشتقاق ، ٧ / نسب عدنان وقحطان ، ٢٦ / المعارف ، ٨٩٤ / السمط ، ٧٣ / ١ / تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ، ١٢٩ / ٢ / تاريخ ابن خلدون .

ومن قبائل عمرو : العنبر، وأسيد ، والهجيم ، ومالك أبو مازن .

ثم من قبائل زيد مناة بنو حنظلة بن مالك بن زيد مناة .

ومن قبائل حنظلة بنو دارم بن مالك بن حنظلة .

ومن بطون بنى دارم عبد الله بن دارم رهط حاجب بن زرارة ونهشل ومجاشع ، وهى عشيرة الفرزدق .

وانحدر من قبائل حنظلة يربوع بنو مالك بن حنظلة ، وهى من أهم العشائر التى منها رياح ، وكليب رهط جرير .

ومن بنى حنظلة البراجم وهم قيس وعمرو والظليم وغالب وكلفة بنوحنظلة ، وسموا بذلك لأن أباهم قال لهم : اجتمعوا فكونوا كبراجم يدى (وهى المفاصل الظاهرة من الأصابع) .

وأفعال هذه البطون هى تاريخ تميم فى الجاهلية ؛ وإن ما نعرفه عنها ليفوق ما نعرفه عن القبائل العربية الأخرى . ومعظم السبب فى ذلك يرجع إلى كثرة من نبغ من شعراء تميم . ولذا عرفت تميم بأنها ذخر العربية الفصحى فى الشعر والبلاغة ، ويكفيهم أن معظم فحول الشعراء الجاهليين منهم ، أمثال : أوس بن حجر ، وسلامة بن جندل ، والسليك بن السلكة ، وعبدة بن الطبيب ، ومالك ومتمم ابنا نويرة ، وغيرهم .

على أنه من الثابت أن لغة تميم وقيس وأسد ، من مجموعة اللغات التى كانت سائدة فى المجموعة الشرقية من بلاد العرب ، وهى التى يعبر عنها القدامى من علماء اللغة بلغة نجد .

وهى تختلف عن لهجات المجموعة الغربية اختلافا واضحاً،ظهر أثره ظهوراً بيّنا فى القراءات .

قال أبو نصر الفارابى فى أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف)[1] :

والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب ، هم «قيس وتميم وأسد» ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب ، وفى الإعراب والتصريف .

من أمثلة ظهور اللهجة الحجازية أو المجموعة الغربية ، ولهجة تميم أو المجموعة الشرقية فى القراءات :

قال تعالى : « إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما » (٢٦ ـ البقرة).

قرأ الجمهور يستحيي بياءين والماضى استحيا ، وهى لغة أهل الحجاز . وقرأ ابن كثير فى رواية شبل وابن محيصن ويعقوب : يستحى بياء واحدة ، وهى لغة بنى تميم .

وقال تعالى : « ولقد آتينا موسى الكتاب وقفينا من بعده بالرسل » (٨٧ : البقرة)

الرسل : جمع رسول ، ولا ينقاس فُعُل فى فَعول بمعنى مفعول . وتسكين عينه لغة أهل الحجاز ، والتحريك لغة بنى تميم .

قال تعالى : « قل من كان عدواً لجبريل فإنه نزله على قلبك بإذن الله » (٩٧ ـ البقرة) .

جبريل : كقنديل ، وهى لغة أهل الحجاز ، وهى قراءة ابن عامر وأبى عمرو ونافع وحفص .

وجَبرئيل : كعنتريس ، وهى لغة تميم وقيس وكثير من أهل نجد ، حكاها الفراء ، واختارها الزجاج وقال : هى أجود اللغات . وهى قراءة الأعمش وحمزة والكسائى وحماد بن أبى زياد عن أبى بكر عن عاصم .

قال تعالى : « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » (١٩٦ ـ البقرة).

قرىء بتشديد الياء وكسر الدال ، وهى لغة تميم ، فهو جمع هدية كمطية ومطى .

---

(١) ١٢٨ / ١ / المزهر .

وقرىء « الهدى » بإسكان الدال وتخفيف الياء ، وهى لغة أهل الحجاز وهو جمع هَدْيَة كجذية : السرج ، وجذى .

قال تعالى : «فنظرة إلى ميسرة»(٢٨٠ - البقرة).

قرأ الجمهور « فنظارة» على وزن نبقة .

وقرأ أبو رجاء ومجاهد والحسين والضحاك وقتادة بسكون الظاء ، وهى لغة تميمية ؛ يقولون فى كَبِد كَبْد .

وقرأ نافع وحده « ميسرة» بضم السين . والضم لغة أهل الحجاز ، وهوقليل كمقبرة ومشرفة .

والكثير مفعلة . وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة ، وهى لغة أهل نجد .

قال تعالى : « وأزواج مطهرة ، ورضوان من الله ، والله بصير بالعباد » (١٥— آل عمران) .

الرضوان : مصدر رضا ، وكسر رائه لغة الحجاز ، وضمها لغة تميم وبكر وقيس عيلان .

قال تعالى : « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُسالى » (١٤٢—النساء) .

قرأ الجمهور « كسالى » بضم الكاف ، وهى لغة أهل الحجاز .

وقرأ الأعرج « كسالى » بفتح الكاف ، وهى لغة تميم وأسد .

قال تعالى : « يأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه » (٥٤ - المائدة).

قرأ نافع وابن عامر «من يرتدد» بدالين مفكوكا ، وهى لغة الحجاز ؛ والباقون بواحدة مشددة ، وهى لغة تميم .

قال تعالى : «وآتوا حقه يوم حصاده »(١٤١ - الأنعام).

الحِصاد : قال الفراء : الكسر للحجاز ، والفتح لنجد وتميم .

قال تعالى : « وقطّعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما » (١٦٠ - الأعراف) .

قرأ أبو حيوة وطلحة بن مصرف بكسر الشين من عشرة ، وهى لغة تميم .

وقرأ الجمهور بإسكان الشين ، وهى لغة الحجاز .

قال تعالى : « وليجدوا فيكم غلظة » (١٢٣ - التوبة) .

قرأ الجمهور « غلظة » بكسر الغين ، وهى لغة أسد .

وقرأ الأعمش ، وأبان بن تغلب والمفضل ، كلاهما عن عاصم ، بفتحها ، وهى لغة الحجاز .

وأبو حيوة والسلمى وابن أبى عبلة بضمها ، وهى لغة تميم .

قال تعالى « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك » (٨١ - هود) .

نصب « امرأتك » لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر ، والرفع لبنى تميم وعليه اثنان من القراء .

قال تعالى : « قال يا بُنىّ لاتقصُصْ رؤياك على إخوتك » (٥ - يوسف) .

قرأ زيد بن على « لا تقص » مدغما ، وهى لغة تميم .

والجمهور بالفك ، وهى لغة الحجاز .

وقال تعالى : « هيهات هيهات لما توعدون » (٣٦ - المؤمنون) .

قرأ الجمهور : « هيهات هيهات » بفتح التاءين ، وهى لغة الحجاز .

وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين ، وروى هذا عن عيسى ، وهى فى تميم وأسد .

قال تعالى : « سنفرغ لكم أيها الثقلان » (٣١ - الرحمن) .

قرأ الجمهور بضم الراء ، وهى لغة الحجاز .

وقرأ حمزة والكسائى وأبو حيوة وزيد بن على بياء الغيبة .
وقرأ قتادة والأعرج بالنون وفتح الراء ، وهى تميمية .
أما رأى دائرة المعارف البريطانية فى تأويل الحديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » فهو :

ذكر كاتب مادة « قرآن » :

« إن هذا الحديث لا يقصد بالسبعة حقيقتها كما يحدث فى أحوال كثيرة أخرى ، بل يقصد بها عددا لاحد له . (وكذا ذهبت دائرة المعارف الإسلامية).
ثم قال : وهناك حلول عدة لهذه المشكلة بعضها ينقصها الدليل والسند الذى تستند إليه من أقوال النبى نفسه .

وهناك حل مفضل محبب ، ولكن لا سبيل إلى تأييده ؛ ذلك أن يراد بالأحرف السبعة سبع لهجات عربية مختلفة » .

فلنناقش الرأى الذى يقول بأنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل المراد السعة والتيسير ، وأنه لا حرج عليهم فى قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى أذن لهم فى ذلك ؛ والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمائة ، ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر .

قال ابن الجزرى[1] :

وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه ، فإنه ثبت فى الحديث من غير وجه : أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد قال له ميكائيل : استزده ، وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته ، فأتاه على حرفين ، فأمره ميكائيل بالاستزادة ، وسأل الله التخفيف

---

(١) ٢٥ / ١ النشر .

فأتاه بثلاثة ، ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف .

وفى حديث أبى بكرة : فنظرت إلى ميكائيل فسكت ، فعلمت أنه قد انتهت العدة . فدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره .

هذا كل ما يمكن أن نقوله بصدد معنى الأحرف التى وردت فى الحديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه » .

أما النقطة الثالثة وهى : هل المصاحف العثمانية مشتملة على هذه الأحرف السبعة ؟ فالجواب عن ذلك نقول :

قال ابن الجزرى(١) :

وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة ، فإن هذه مسألة كبيرة ، اختلف العلماء فيها . فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة ، وبنوا ذلك على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شىء من الحروف السبعة التى نزل القرآن بها . وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التى كتبها أبو بكر وعمر ، وإرسال كل مصحف منها إلى مصر من أمصار المسلمين ، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك . قال هؤلاء : ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ، ولا أن يجمعوا على ترك شىء من القرآن .

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعه فقط جامعة للعرضة الأخيرة التى عرضها النبى صلى الله عليه وسلم على جبريل عليه السلام ، متضمنة لها لم تترك حرفا منها .

---

(١) ٣٠/ النشر / ٤٩٠ / ١ / الاتقان ، ٢٠ / ١ / تفسير الطبرى .

قال الإمام ابن الجزرى : وهذا القول هو الذى يظهر صوابه ؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له ، إلا أن له تتمة لا بد من ذكرها ، وهى :

لاشك أن القرآن نُسخ منه وغُـيِّر فيه فى العرضة الأخيرة ؛ فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة ، وروينا بإسناد صحيح عن زر ابن حبيش قال : قال لى ابن عباس : أى القراءتين تقرأ ؟ قلت الأخيرة ، قال : فان النبى صلى الله عليه وسلم ، كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام فى كل عام مرة ، قال : فعرض عليه القرآن فى العام الذى قبض فيه النبى صلى الله عليه وسلم مرتين ، فشهد عبدالله يعنى ابن مسعود ما نسخ منه وما بُدل . فقراءة عبدالله ، الأخيرة .

وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا فى هـذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن ، وما علموه استقر فى العرضة الأخيرة ، وما تحققوا صحته عن النبى صلى الله عليه وسلم مما لم ينسخ .

وأما ما يروى من اختلاف مصاحف الصحابة للمصحف العثمانى ، فمن أسبابه أنه لم يبلغهم النسخ ، فاستمروا فى كتابته وقراءته قبل المصاحف العثمانية ، وإجماع الصحابة عليها . يدل على ذلك ما رواه البخارى فى باب قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها[1] » .

عن ابن عباس قال : قال عمر رضى الله عنه : أقرؤنا أُبَى ، وأقضانا علىّ ، وإنا لندَع كثيراً من قراءة أُبىّ ؛ وذاك أن أبيا يقول : لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال الله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسها » .

قال ابن حجر قوله « وقد قال الله تعالى الخ » هو مقول عمر محتجاً به على

---

(١) ١٣٥/٨/ فتح البارى .

أبى بن كعب ، ومشيراً إلى أنه ربمـا قرأ ما نسخت تلاوته لـكونه لم يبلغه النسخ ، واحتج عمر لجواز وقوع ذلك بهذه الآية .

والحق الذى لامرية فيه أنه ليس عندنا من النقول والروايات مايصرح بما نسخ فى العرضة الأخيرة .

والحق الذى لامرية فيه أنه ليس عندنا من النقول والروايات ما يصرح بما نسخ فى العرضة الأخيرة ، والحق الذى لامرية فيه أيضا أن هناك نسخا حدث فى العرضة الأخيرة .

ودليل ذلك إجماع الصحابة على المصاحف العثمانية . فكل ماجاء مخالفا لها هو مما نسخ فى العرضة الأخيرة ، أو هومن قبيل التفسير الذى يكتب مع النص ، أو هو خبر آحاد لا يثبت به قرآن .

على أن جميع علماء الأصول قد ذكروا من أنواع النسخ ما نسخت تلاوته وبقى حكمه . فجائز أن يكون هذا مما نسخ فى العرضة الأخيرة . ولو أن الروايات فى ذلك فيها من المبالغة والضعف مالا يوجب اعتقاد صحته ، مما سنشرحه بالتفصيل فى قسم الحواشى .

فمن الأوجه السبعة التى حدث فيها النسخ ، وجاءت مخالفة للمصحف العثمانى : الوجه الثانى الذى فيه الاختلاف فى الحركات مع اختلاف المعنى ؛ فقد قرئ قوله تعالى « إنما يخشى الله من عباده العلماء »[1] برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء ، على عكس القراءة المتواترة المعروفة ، فهذه القراءة إما منسوخة بالعرضة الأخيرة وإن وافقت العربية وخط المصحف ، أو منقولة آحاداً أو ناقلها غير ثقة ؛ وعلى كل حال لا يثبت كونها قرآنا بهذا القدر .

ومن ذلك الوجه الخامس الذى فيه الاختلاف بإبدال كلمة بكلمة ، فقد نسخ بعض هذا الوجه الخامس فى بعض الآيات أيضا ، وهو ما خالف رسم المصاحف

---

(١) فاطر : ٢٨

نحو قراءة « فامضوا إلى ذكر الله » بدلا من « فاسعوا إلى ذكر الله » . وقراءة « كالصوف المنفوش » بدلا من « كالعهن المنفوش » . فقد استقرت القراءة على ما وافق الرسم منه .

ومن ذلك الوجه السادس ، وهو ما فيه الاختلاف بالتقديم والتأخير ، فقد نسخ بعض هذا الوجه فى بعض الآيات بالعرضة الأخيرة ، وهو ما خالف منه رسم المصحف ، نحو « وجاءت سكرة الحق بالموت »[1] فان هذه القراءة و إن كانت منقولة عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه وطلحة بن مصرف و زين العابدين ، لكنها لم تتواتر ، فهى منسوخة بالعرضة الأخيرة ، و باجماع الصحابة على المصحف العثمانى فلا تجوز القراءة بها .

ومن تلك الأوجه أيضا الوجه السابع ، وهو ما كان الاختلاف فيه بالزيادة والنقصان .

وهو إما بزيادة كلمة ونقصها ، نحو « وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار[2] » (١٠٠ - التوبة) قرئ « تجرى من تحتها الأنهار » بزيادة (من) ونقصها وهما قراءتان متواترتان ، وقد وافق كل منهما رسم المصحف ، فان زيادتها وافقت رسم المصحف المكى حيث أثبت فيه ، وحذفها قد وافق رسم غيره حيث لم تثبت فيه . والمدار فى موافقة الرسم أن توافق القراءة رسم أحد المصاحف .

و إما بزيادة حرف ونقصه نحو « ووصى بها إبراهيم بنيه و يعقوب[3] »

---

(١) ٤٠٣ / ٢ / الكشاف ، ١٤٤ / شواذ القرآن لابن خالويه ، ١/٢٦ النشر .
(٢) ٢٧٠ / ٢ / النشر ، ٨٧ / التيسير ، ١٠٤ / المقنع ، ٣٣٩ / إبراز المعانى ، ٢٤٤ / الاتحاف .
(٣) ٢١٥ / ٢ / النشر ، ٦٠ التيسير ، ١٤٨ / الاتحاف ، ١٠٢ / المقنع .

« وأوصى بها » فى البقرة، ونحو «وسارعوا إلى مغفرة من ربكم(١) » «سارعوا » فى آل عمران، ونحو «وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه(٢) » «قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه» فى البقرة .

وهكذا كل ما وقع فى مصاحف الأمصار من عدة واوات ، ثابتة فى بعضها دون بعض ، وعدة هاءات وعدة لامات . فقد اشتملت المصاحف على هـذا الوجه أيضا .

ولكن بعض هذا الوجه قد نسخ أيضا ، وهو ما خالف منه خط المصحف نحو قراءة ابن عباس « وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة (٣) » ومثل «أن تبتغوا فضلا من ربكم» فى مواسم الحج . وهكذا كل ما لم يوافق رسم أحد المصاحف العثمانية من هذا الوجه .

فتأويل هذا إما أنها أخبار آحاد ، وإما هى تفسير ألحق بالنص ، كما ذكر ابن الجزرى فى النشر حيث قال(٤) :

« نعم كانوا ربما يدخلون التفسير فى القراءة ، إيضاحاً و بيانا ، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبى صلى الله عليه وسلم قرآنا ، فهم آمنون من الالتباس ، وربما

---

(١) ١٠٢ /المقنع، ٢٣٤ / ٢/ النشر ، ١٧٩/الاتحاف ، ٢٧٦/ إبراز المعانى ، ٦٩/ التيسير .

(٢) ٦٠/ التيسير ، ٢٧٦/ ابراز المعانى ، ١٤٦/الإتحاف ، ٥١٢ / ٢ / النشر، ١٠٢ / المقنع .

(٣) ١/١٤/ النشر ، ٦/١٥٤/البحر المحيط ، ٢/٩٤/ البحر المحيط .

(٤) ١/٣١/ النشر.

كان بعضهم يكتبه معه » .

وإما أنه مما نسخ بالعرضة الأخيرة . قال الامام ابن الجزرى :

« اختلف العلماء فى جواز القراءة بمثل ذلك فى الصلاة . وأكثر العلماء على عدم الجواز ؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وإن ثبتت بالنقل فانها منسوخة بالعرضة الأخيرة ، أو باجماع الصحابة على المصحف العثمانى ، أو أنها لم تنقل إلينا نقلا يثبت بمثله القرآن ، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة [1] » .

بقيت النقطة الأخيرة مماله علاقة بحديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » وهى : هل القراءات التى يقرأ بها اليوم فى الأمصار جميع الأحرف السبعة أم بعضها ؟

من الواجب قبل الإجابة عن هذا السؤال ، أن نوضح المقياس الذى تقاس به القراءات اليوم ، والدستور الذى وضعه الأئمة ليأمنوا الزلل والخلط .

قال ابن الجزرى [2] :

كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة ، أطلق عليها ضعيفة

---

(١) ١٤ / ١ / النشر .

(٢) ٩ / ١ / النشر ، ١٥ / منجد المقرئين ، ١/٧٥ الاتقان ، ١/٣ إبراز المعانى

أوَ شاذة أو باطلة ، سواء أ كانت عن السبعة ، أم عمن هو أ كبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف .

قال أبو شامة رحمه الله في كتابه المرشد الوجيز : فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ، و يطلق عليها لفظ الصحة، وأن هكذا أنزلت ، إلا إذا دخلت فى ذلك الضابط . فان القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم ، وكثرة الصحيح المجمع عليه فى قراءتهم ، تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم .

قال ابن الجزرى «قولنا فى الضابط : ولو بوجه» نريد وجها من وجوه النحو ، سواء كان أفصح أم فصيحا ، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافا لا يضر مثله ، إذا كانت القراءة ممـا شاع وذاع وتلقاه الأئمـة بالإسناد الصحيح ، إذ هو الأصل الأعظم ، والركن الأقوم .

وهذا هو المختار عند المحققين فى ركن موافقة العربية . فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو ، أو كثير منهم ، ولم يعتبر إنـكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها ، كاسكان همزة « بارئـكم » وكضم تاء الملائـكة من قوله تعالى « وإذ قلنا للملائـكةُ اسجدوا » . قال الحافظ أبو عمرو الدانى فى كتابه (جامع البيان) : وأئمة القراء لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل . والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها .

قال « ونعنى بموافقة أحد المصاحف » ما كان ثابتا فى بعضها دون بعض ،

كقراءة ابن عامر «قالوا اتخذ الله ولدا» فى البقرة بغير واو ، «وبالزبر وبالكتاب المنير» بزيادة الباء فى الاسمين، ونحو ذلك . فان ذلك ثابت فى المصحف الشامى. وكقراءة ابن كثير «جنات تجرى من تحتها الأنهار» فى الموضع الأخير من براءة ، بزيادة «من» ، فان ذلك ثابت فى المصحف المكى . إلى غير ذلك من مواضع كثيرة فى القرآن ، اختلفت المصاحف فيها ، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم ، فلو لم يكن ذلك كذلك فى شىء من المصاحف العثمانية ، لكانت القراءة بذلك شاذة ، لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

وقولنا بعد ذلك «ولو احتمالا» نعنى به ما يوافق الرسم ولو تقديرا ؛ إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا وهو الموافقة الصريحة ، وقد تكون تقديرا ، وهو الموافقة احتمالا ؛ فانه قد خولف صريح الرسم فى مواضع إجماعا ، نحو السموات والصلحت واليل والصلوة والزكوة . على أن مخالف صريح الرسم فى حرف مدغم أو مبدل ، أو ثابت ، أو محذوف ، أو نحو ذلك ، لا يعد مخالفا ؛ إذا ثبتت القراءة به ، ووردت مشهورة مستفاضة . ألا ترى أنهم لم يعدوا حذف ياء «تسئلنى» فى الكهف ، وقراءة «وأكون من الصالحين» والظاء من «بضنين» ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود ؛ فان الخلاف فى ذلك يغتفر ، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد ، وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول ؛ وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها ، وتقديمها وتأخيرها ، حتى ولو كانت حرفا واحداً من حروف المعانى ؛ فان حكمه فى حكم الكلمة ؛ لا يسوغ مخالفة الرسم فيه . وهذا هو الحد الفاصل فى حقيقة اتباع الرسم ومخالفته .

وقولنا «وصح سندها» فانا نعنى به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا ، حتى تنتهى ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن

الضابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط ، أو مما شذ بها بعضهم .

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر فى هذا الركن ، ولم يكتف فيه بصحة السند ، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن . وهذا مما لا يخفى ما فيه ؛ فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره ؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبى صل الله عليه وسلم ، وجب قبوله ، وقطع بكونه قرآنا ، سواء أوافق الرسم أم خالفه . وإذا اشترطنا التواتر فى كل حرف من حروف الخلاف ، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم .

قال الإمام الكبير أبو شامة فى مرشده : وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين ، أن القراءات السبع كلها متواترة ، أى كل فرد فرد مما روى عن هؤلاء السبعة . قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب . ونحن بهذا نقول ، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق ، واتفقت عليه الفرق ، من غير نكير له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض ، فلا أقل من اشتراط ذلك ، إذا لم يتفق التواتر فى بعضها .

قال ابن الجزرى فى المنجد [1] :

فإن قلت : قد وجدنا فى الكتب المشهورة المتلقاة بالقبول تباينا فى بعض الأصول والفرش ، كما فى الشاطبية ، نحو قراءة ابن ذكوان « تتبعان » [2] بتخفيف النون ، وقراءة هشام « أفئدة » [3] بياء بعد الهمزة ، وكقراءة

---

(١) ١٩ / منجد المقرئين

(٢) ٨٩ يونس ، ٣٤٥ إبراز المعانى

(٣) ٣٧ ابراهيم ، ٣٧١ إبراز المعانى ، ٣٧٣ إتحاف فضلاء البشر

قنبل « على سوقه »[1] بواو بعد الهمزة . وغير ذلك من التسهيلات والإمالات التى لا توجد فى غيرها من الكتب إلا فى كتاب أو اثنين ، وهذا لا يثبت به تواتر .

قلت : هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر ، صحيح مقطوع به ، نعتقد أنه من القرآن ، وأنه من الأحرف السبعة التى نزل القرآن بها .

والعدل الضابط إذا انفرد بشىء تحتمله العربية ، والرسم ، واستفاض وتلقى بالقبول ، قطع به ، وحصل به العلم ؛ وهذا قاله الأئمة فى الحديث المتلقى بالقبول أنه يفيد القطع ؛ وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة . فثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط ، إذا حفته قرائن يفيد العلم . ونحن ما ندعى التواتر فى كل فرد مما انفرد به بعض الرواة ، أو اختص ببعض الطرق ، لا يدعى ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر . . . . وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين : متواتر ، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول ، والقطع حاصل بهما .

ثم قال : فنحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقرءون بما خالف رسم المصحف العثمانى قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة وأكثر وإبدال أخرى بأخرى ، ونقص بعض الكلمات ، كما ثبت فى الصحيحين وغيرهما .

ونحن اليوم نمنع من أن يقرأ بها فى الصلاة وغيرها منع تحريم لا منع كراهة ، ولا إشكال فى ذلك .

---

(١) ٣٣٧/ إتحاف فضلاء البشر ، ٤٢٤ /شرح الشاطبية

وقد ذكر السيوطى فى الإتقان فقال[١] :

« قد قرر لى مما ذكره ابن الجزرى وأبو شامة أن القراءات أنواع :

الأول ـ المتواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم ، إلى منتهاه ؛ وغالب القرآن كذلك .

الثانى ـ المشهور : وهو ما صح سنده ، ولم يبلغ درجة المتواتر، ووافق الرسم والعربية ، واشتهر عند القراء ، فلم يعدوه من الغلط ، ولا من الشذوذ ؛ وهذا يقرأ به ، على ماذكره ابن الجزرى ، ويفهمه كلام أبى شامة .

ومثاله ما اختلفت الطرق فى نقله عن السبعة ، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض . وأمثلة ذلك كثيرة فى فرش الحروف ، من كتب القراءات .

ومن أشهر ما صنف فى ذلك : التيسير للدانى ، وقصيدة الشاطبى ، والنشر فى القراءات العشر ، وتقريب النشر ، كلاهما لابن الجزرى .

الثالث ـ الآحاد : وهو ما صح سنده ، وخالف الرسم أو العربية ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ؛ وهذا لا يقرأ به . وقد عقد الترمذى فى جامعه والحاكم فى مستدركه لذلك بابا أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد .

الرابع ـ الشاذ : وهو ما لم يصح سنده ، وفيه كتب مؤلفة .

الخامس ـ الموضوع : كقراءات الخزاعى .

السادس ـ وهو يشبه من أنواع الحديث (المدرج) ، وهو ما زيد فى القراءات على وجه التفسير ، كقراءة سعد بن أبى وقاص « وله أخ أو أخت من

---

(١) ١/٧٧ الاتقان

أم » (١٢ النساء). وكقراءة ابن الزبير[1] « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويستعينون بالله على ما أصابهم » (١٠٤ آل عمران).

قال عمرو : « فما أدرى أ كانت قراءة ، أم تفسيراً ، أخرجه سعيد بن منصور وأخرجه الأنبارى ، وجزم بأنه تفسير » . قال أبو حيان[2] فى تفسيره : « لم تثبت هذه الزيادة فى سواد المصحف ، فلا يكون قرآناً » .

فأى أجر لعثمان رضى الله عنه فى جمعه القرآن فى مصاحفه ، وأى فضل لهذه المصاحف فى تحصين القرآن من الزيادة ، وحفظه من النقص . صدق الله العظيم : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

والآن قد حان الوقت لأن نجيب عن السؤال الأصلى ، وهو : هل القراءات التى يقرأ بها اليوم فى الأمصار جميع الأحرف السبعة أو بعضها ؟

قال ابن الجزرى[3] :

الذى لاشك فيه أن قراءة الأئمة السبعة والعشرة والثلاثة عشر ، وما وراء ذلك ، هى بعض الأحرف السبعة من غير تعيين . ونحن لانحتاج إلى الرد على من قال إن القراءات السبع هى الأحرف السبعة ، فإن هذا قول لم يقله أحد من العلماء ، لا كبير ولا صغير ، وإنما هو شىء أتعب العلماء أنفسهم ، قديماً وحديثا فى حكايته ، والرد عليه وتخطئته ، وهو شىء يظنه جهلة العوام لا غير ، فإنهم

---

(١) ٤/٢٦ تفسير الطبرى
(٢) ٣/ تفسير أبى حيان
(٣) ٥٤/ منجد المقرئين

يسمعون إنزال القرآن على سبعة أحرف ، وسبع روايات ، فيتخيلون ذلك لا غير .

قال الإمام أحمد بن عمار المهدوى[1] : « وأصح ما عليه الحذاق من أهل النظر فى معنى ذلك ، أن ما نحن عليه فى وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التى نزل عليها القرآن .

وتفسير ذلك : أن الحروف السبعة التى أخبر النبى صلى الله عليه وسلم أن القرآن نزل عليها ، يجرى على ضربين :

أحدهما — زيادة كلمة ، ونقص أخرى ، وإبدال كلمة مكان أخرى ، وتقدم كلمة على أخرى ؛ وذلك نحو ما روى عن بعضهم « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج » وروى عن بعضهم « إذا جاء فتح الله والنصر » . فهذا الضرب وما أشبهه متروك لا تجوز القراءة به ، ومن قرأ بشىء منه غير معاند ولا مجادل عليه ، وجب على الإمام أن يأخذه بالأدب بالضرب والسجن على ما يظهر له من الاجتهاد ؛ ومن قرأ وجادل عليه ، ودعا الناس إليه ، وجب عليه القتل ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « المراء فى القرآن كفر » . ولإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم .

الثانى — ما اختلف القراء فيه من إظهار وإدغام ، ومد وقصر ، وتخفيف وتشديد ، وإبدال حركة بأخرى ، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب ؛ فهذا الضرب هو المستعمل فى زماننا هذا ، وهو الذى عليه خط مصاحف الأمصار ، سوى ما وقع فيه من الاختلاف فى حروف يسيرة .

---

(١) ٢٥ / ٩ ابن حجر

فثبت بهذا أن القراءات التى يقرأ بهـا هى بعض الحروف السبعة التى نزل عليها القرآن ، استعملت بموافقتها المصحف الذى أجمعت عليه الأمة ، وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفتها لمرسوم خط المصحف ، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التى نزل عليها القرآن ».

وقال مكى [١] فى كتابه (الأمانة) الذى جعله متصلا بآخر كتاب (الكشف) له :

«إن هذه القراءات كلها التى يقرأ الناس بها اليوم وصحت روايتها عن الأئمة، إنمـا هى جزء من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ووافق اللفظ بها خط مصحف عثمان رضى الله عنه ، الذى أجمع الصحابة ومن بعدهم عليه ، وطرح ماسواه مما خالف خطه » .

قال ابن الجزرى :

وكذا أقوال المعتبرين فى ذلك ، أن القراءات التى عليهـا الناس اليوم ، الموافقة لخط المصحف إنما هى بعض الأحرف السبعة من غير تعيين .

اختلاف القراءات :

أما سبب اختلاف تلك القراءات بين قراء الأمصار ، فهو يرجع كما قال ابن أبى هاشم [٢] إلى أن الجهات التى وجهت إليها المصاحف ، كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعا عن الصحابة ، بشرط موافقة الخط ،

---

(١) ٥٦ / منجد المقرئين

(٢) ٢٥ / ٩ ابن حجر ، ٨٦ / التبيان للشيخ طاهر الجزائرى .

وتركوا ما يخالف الخط امتثالا لأمر عثمان الذى وافقه عليه الصحابة ، لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن .

فمن ثم نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار، مع كونهم متمسكين بالأحرف السبعة .

وقد ظن بعض الناس أن القراءات قد أخذت من المصحف ، كما ذكر ذلك المستشرق جولد تسيهر فى كتابه « اتجاهات المفسرين » أو كما سمى « المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن[1] » حيث قال : والقسم الأكبر من هذه القراءات يرجع السبب فى ظهوره إلى خاصية الخط العربى ، فإن من خصائصه أن الرسم الواحد للكلمة الواحدة ، قد يقرأ بأشكال مختلفة ، تبعاً للنقط فوق الحروف أو تحتها ، كما أن عدم وجود الحركات النحوية ، وفقدان الشكل فى الخط العربى يمكن أن يجعل للكلمة حالات مختلفة من ناحية موقعها من الإعراب ؛ كل ذلك كان السبب الأول لظهور حركة القراءات فيما أهمل نقطه أو شكله من القرآن» .

وكذلك ذكر « فيليب حتى » فى كتابه (تاريخ العرب[2]) حيث قال :

« وفى عهد الخليفة عثمان ، ظهرت قراءات للقرآن مختلفة فى المصاحف المتداولة ، وهذا إنما يرجع إلى النقص الذى فى طبيعة الخط الكوفى » .

ولكن الأمر ليس كذلك .

قال المازرى[3] :

« ليس الإعراب وبابه فى الاختلاف بين القراء ، مما يرجع فيه إلى المصحف» .

---

(١) ٤ / المذاهب الإسلامية .

(٢) ١٢٣ / تاريخ العرب .

(٣) ٨٦ / التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن .

وقال غيره : إن المصحف إمام ودليل فيما يعنيه من ترتيب ، يمنع التقديم والتأخير ، ومن حصر يمنع الزيادة والنقصان ، وإبدال لفظ بلفظ آخر ، وإن كان بمعناه ، دون مالا يعنيه من كيفية النطق باللفظ .

قال القاضى أبو بكر الباقلانى [١] فى كتاب (الانتصار) :

« قال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأى والاجتهاد فى إثبات قراءة وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صوابا فى العربية ، وإن لم يثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ بها . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه ، وخطئوا من قال به » .

قال الإمام ابن الجزرى [٢] :

« بقى قسم من القراءات مردود وهو ماوافق العربية والرسم ولم ينقل البتة ، فهذا رده أحق ، ومنعه أشد ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر » .

وقد ذهب إليه كثيرون ممن اشتهروا بالقراءة والإقراء ، إلا أن الناس رغبوا عن قراءتهم ؛ لأنهم اعتمدوا فى كثير منها على رأيهم ، وخلطوا ذلك بما رووه عن أئمتهم.

منهم ابن محيصن . قال ابن الجزرى [٣] :

« قال ابن مجاهد :وكان ممن تجرد للقراءة ، وقام بها فى عصر ابن كثير ، محمد بن عبدالرحمن بن محيصن» . قال ابن الجزرى : وقراءته فى كتاب

---

(١) ٧٨ /١/ الاتقان .

(٢) ١٧ /١/ النشر .

(٣) ١٦٧ / طبقات القراء حـ ١٢

المبهج والروضة : وقد قرأت بهـا القرآن ، ولولا ما فيها من مخالفة المصحف ، لألحقت بالقراءات المشهورة .

قال ابن مجاهد . كان لابن محيصن اختيار فى القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجماع أهل بلده ، فرغب الناس عن قراءته ، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه . مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة

ومنهم ابن مقسم البغدادى المقرئ النحوى . قال ابن الجزرى [(١)] :

قال الدانى : مشهور بالضبط والإتقان ، عالم بالعربية ، حافظ للغة ، حسن التصنيف فى علوم القرآن . وقال الذهبى : كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الـكوفيين ، وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها . قال ابن الجزرى : وله اختيار فى القراءة .

ويذكر عنه أنه كان يقول : إن كل قراءة وافقت المصحف ووجهافى العربية ، فالقراءة بها جائزة ، وإن لم يكن لها سند ، وإنه عقد له مجلس ، ووقف للضرب فتاب ورجع . وهذا غير ما كان ينحوه ابن شنبوذ ، فإنه كان يعتمد على السند وإن خالف المصحف ، وهذا يعتمد على المصحف وإن خالف النقل ، واتفقا على موافقة العربية .

قال أبو طاهر بن أبى هاشم فى كتابه التبيان : وقد نبغ نابغ فى عصرنا ، فزعم أن كل من صح عنده وجه فى العربيـة بحرف من القرآن يوافق المصحف ، فقراءته جائزة فى الصلاة وغيرها ، فابتدع بدعة ضل بهـا عن قصد السبيل .

---

(١) ١٢٣ / ٢ طبقات القراء ، ١٧ / ١ / النشر .

قال الحافظ أبو بكر الخطيب فى تاريخ بغداد : لابن مقسم كتاب جليل ، فى التفسير ومعانى القرآن ، سماه الأنوار ، وله تصانيف عدة . ومما طعن عليه أنه عمد إلى حروف من القرآن ، فخالف فيها الإجماع ، فقرأها ، وأقرأها على وجوه ، ذكر أنها تجوز فى اللغة والعربية ، وشاع ذلك عنه ، فأنكر عليه ، فارتفع الأمر إلى السلطان ، فأحضره واستتابه بحضرة الفقهاء والقراء ، فأذعن بالتوبة ، وكتب محضر توبته . وقيل إنه لم ينزع عن تلك الحروف ، وكان يقرىء بها إلى حين وفاته . توفى سنة أربع وخمسين وثلثمائة .

ومنهم [1] عيسى بن عمر ، أبوعمرو الثقفى النحوى البصرى ، معلم النحو ، ومؤلف الجامع والإكمال .

قال أبو عبيد القاسم بن سلام : كان من قراء البصرة عيسى بن عمر الثقفى ، وكان عالما بالنحو ، غير أنه كان له اختيار فى القراءة على مذاهب العربية ، يفارق قراءة عامة القراء ، ويستنكره الناس . وكان الغالب عليه حب النصب إذا وجد لذلك سبيلا .

منه فى سورة (اللهب) : «حمالة الحطب» . وفى (النور) : «الزانية والزانى» . وفى سورة (المائدة) : « والسارق والسارقة » . وفى سورة (هود) : « هن أطهر لكم» . توفى سنة تسع وأربعين ومائة .

القراءة بالقياس :

ومن [2] ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق ، وهو الذى ليس له أصل فى القراءة

---

(١) ٦١٣ / ٢/ النشر .
(٢) ١٧ / ١ / النشر .

يرجع إليه ، ولا ركن وثيق فى الأداء يعتمد عليه. كما روى عن عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت ، رضى الله عنهما من الصحابة ، وعن ابن المنكدر ، وعروة ابن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، وعامر الشعبي من التابعين ، أنهم قالوا : «القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرءوا القرآن كما علمتموه» ولذلك كان كثير من أئمة القراءة ، كنافع ، وأبي عمرو يقول « لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا ، وحرف كذا كذا » .

أما إذا كان القياس على إجماع انعقد ، أو عن أصل يعتمد ، فيصار إليه عند عدم النص ، وغموض وجه الأداء ؛ فإنه مما يسوغ قبوله ، ولا ينبغى رده ، لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس الحاجة ، مما يقوى وجه الترجيح ، ويعين على قوة التصحيح ، بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحى ؛ إذ هو فى الحقيقة نسبة جزئى إلى كلى ، كمثل ما اختير فى تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء ، وكنقل « هاؤم اقرءوا كتابيه إنى » وإدغام « ماليه هلك » قياساً عليه ، وكذلك قياس « قال رجلان ، وقال رجل » على « قال رب » فى الإدغام ، كما ذكره الدانى وغيره ، ونحو ذلك مما لا يخالف نصا ، ولا يرد إجماعا ، ولا أصلا ، مع أنه قليل جدا .

قال أبو بكر بن مجاهد فى كتاب جامع القراءات[1] :

ولم أر أحداً ممن أدركت من القراء ، وأهل العلم باللغة ، وأئمة العربية ، يرخصون لأحد فى أن يقرأ بحرف لم يقرأ به أحد من الأئمة الماضين ، وإن

---

(١) ٨٩ / التبيان لبعض مباحث القرآن .

كان جائزاً فى العربيـة ، بل رأيتهم يشددون فى ذلك وينهون عنه ، ويروون الـكراهة له عمن تقدم من مشايخهم ، لئلا يجسر على القـول فى القرآن بالرأى أهل الزيغ ، وينسبون من فعله إلى البدعة ، والخروج عن الجماعة ، ومفارقة أهل القبلة ، ومخالفة الأمة ؛ ومتى ما طمع أهل الزيغ فى تغيير الحرف والحرفين ، غيروا أكثر من ذلك . وعسى أن يتطاول الزمان كذلك ، فينشأ قوم فيقولون لم يقرأ بعضهم هذا إلا وله أصل .

تواتر القرآن والقراءات :

هـذا المبحث من أجل المباحث المتعلقة بالقراءات ، وقد عـنى به العلماء عناية شديدة ، وأفاضوا فيه كثيراً ، إلا أنه قد وقع فى عبارات كثير منهم اضطراب شديد ؛ وذلك لأمور :

منها : غموض معنى المتواتر فى حد ذاته ، حتى إنه عرضت فيه شبه لبعض الباحثين عنه جعلتهم حيارى فى أمره .

ومنها : ظن بعضهم أن خبر الآحاد لا يفيد العلم ، وإنما يفيد العلم الخبر المتواتر ، مع أن خـبر الآحاد قد يفيد العـلم ، وذلك إذا احتفت به قرائن توجب ذلك .

ومنها : اعتماد بعضهم على أخبار رويت فى ذلك ، لقول بعض المحدثين فيها : هذه أخبار صحيحة الإسناد . مع أن الحـكم بصحة الإسناد لا يقتضى الحـكم بصحة الخبر ، وهو أمر مقرر فى علم أصول الأثر .

تواتر القرآن :

قال الغزالى : القرآن هو ما نقل إلينا بين دفتى المصحف تواتراً[١] .

وقال البزدوى فى أصوله : الكتاب ، هو القرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المنقول عن النبى صلى الله عليه وسلم نقلا متواتراً . واحترز بقوله « نقلا متواتراً » عما اختص بمثل مصحف أبىّ ، وابن مسعود مما نقل بطريق الآحاد[٢] .

قال أبو شامة فى شرح الشاطبية : القرآن كلام الله ، منقول نقل التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى أنزل إليه ، لم يزل فى كل حين وجيل ينقله خلق لايحصى[٣] .

قال البزدوى[٤] :

ما ينقل آحاداً فليس بقرآن ، لأن القرآن مما تتوفر الدواعى على نقله ، لما تضمنه من التحدى والإعجاز ، ولأنه أصل سائر الأحكام ، والعادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل ما هو كذلك ؛ فما لم ينقل متواترا علم أنه ليس قرآناً قطعاً . وكذا قال الآمدى فى الإحكام .

---

(١) ١٩ / ٢ / شرح منتهى ابن الحاجب ، ٢٢٨ / ١ / الإحكام للآمدى .
(٢) ٢١ / ١ / كشف الاسرار شرح أصول البزدوى .
(٣) ٢ / إبراز المعانى .
(٤) ٢٢٩ / ١ / كشف الاسرار ، ١/٢٢٣ الإحكام للآمدى

وقال الحافظ جلال الدين السيوطى فى الإتقان[1] :

إن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً فى أصله وأجزائه .

فإنكار شىء من القرآن إذن يوجب الكفر كإنكار المعوذتين مثلا .

قال النووى فى شرح المهذب : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد منها شيئاً يكفر[2] .

وذكر ابن حجر فى الفتح[3] قول النووى : فقد أجمعوا على أن من جحد حرفاً مجمعاً عليه من القرآن كفر .

وهنا مشكلات ترد على هذا الأصل وهو وجوب تواتر القرآن :

منها : ما نقل عن ابن مسعود أنه كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن .

وقد أنكر صحة النقل عنه كثير من العلماء ، قال النووى فى شرح المهذب[4] : وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح . وقال ابن حزم فى كتاب (القدح المعلى) : هذا كذب على ابن مسعود وموضوع ، و إنما صح عنه قراءة عاصم عن زر بن حبيش عنه ، وفيها المعوذتان .

وقال الفخر الرازى[5] : والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل .

---

(١) ١٧٧ / ١ / الإتقان .
(٢) ٥٢٦ / ٧ / القسطلانى
(٣) ٤٠ / ٩ / فتح الباري .
(٤) ٦٠٤ / ٨ / فتح البارى .
(٥) ١٦٩ / ١ / تفسير الفخر .

وقال ابن حجر فى الفتح [١] : قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك ، فأخرج أحمد وابن حبان عنه أنه كان لا يكتب المعوذتين فى مصحفه . وأخرج عبد الله ابن أحمد فى زيادات المسند ، والطبرانى وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن زيد النخعى ، قال : كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول إنهما ليستا من كتاب الله ، ويقول : إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعوذ بهما .

قال البزار : ولم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة . وقد صح عن النبي أنه قرأهما فى الصلاة .

وقد تأول القاضى أبو بكر الباقلانى فى كتاب (الانتصار) وتبعه عياض وغيره ما حكى عن ابن مسعود ، فقال : لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن ، وإنما أنكر إثباتهما فى المصحف ، فإنه كان يرى أن لا يكتب فى المصحف شيئا إلا إن كان النبى صلى الله عليه وسلم أذن فى كتابته فيه ، وكأنه لم يبلغه الإذن فى ذلك . قال : فهذا تأويل منه ، وليس جحدا لكونهما قرآنا .

قال ابن حجر : وهو تأويل حسن ، إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة تدفع ذلك ، حيث جاء فيها : « ويقول إنهما ليستا من كتاب الله » نعم يمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتمشى التأويل المذكور . فقول من قال إنه كذب عليه ، مردود ، والطعن فى الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل [٢] .

---

(١) ٦٠٣ / ٨ / فتح البارى .

(٢) ٦٠٤ /٨ فتح البارى .

وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازى فقال[١] :

إن قلنا إن قولنا إن النقل المتواتر كان حاصلا فى عصر الصحابة بكون سور الفاتحة والمعوذتين من القرآن، فحينئذ كان ابن مسعود عالماً بذلك، فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل ؛ و إن قلنا إن النقل المتواتر فى هذا ما كان حاصلا فى ذلك الزمان ، فهذا يقتضى أن يقال إن نقل القرآن ليس بمتواتر فى الأصل . وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية . قال : وهذه عقدة عصيبة .

قال ابن حجر : وأجيب باحتمال أنه كان متواتراً فى عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عند ابن مسعود ، فانحلت العقدة بعون الله تعالى .

وقال ابن قتيبة فى مشكل القرآن[٢] :

أما نقصان مصحف عبد الله بن مسعود بحذفه المعوذتين وأم الكتاب ، فلا نقول إن عبد الله رحمة الله عليه أصاب وأخطأ المهاجرون والأنصار رضى الله عنهم ، ولكن عبد الله ذهب فيما يرى أهل النظر إلى أن المعوذتين كانتا كالعُوذة والرُّقية للعين وغيرها ، وكان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذ بهما الحسن والحسين وغيرهما ، فظن أنهما ليستا من القرآن ، وأقام على ظنه ومخالفة الصحابة جميعاً . وأما فاتحة الكتاب فإنى أشك فيما روى عن عبد الله من تركه إثباتها فى مصحفه، فإن كان هذا محفوظاً ، فليس يجوز لمسلم أن يظن به الجهل بأنها من القرآن ، وكيف يظن به ذلك وهو من أشد الصحابة عناية بالقرآن ، وهو مع ذلك متقدم فى الإسلام بدرى ، لم يزل يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم بها؟ ولكنه ذهب فيما يظن أهل النظر إلى أن القرآن قد جمع بين اللوحين ، مخافة الشك

---

(١) ١٦٩ / ١/ تفسير الفخر ، ٦٠٤ / ٨ / الفتح .
(٢) ٢٢٢ / ٢/ القرطين ، ٣٢٠ / تأويل مختلف الحديث .

والنسيان ، والزيادة والنقصان ، ورأى ذلك لا يجوز فى سورة الفاتحة لقصرها ، وأنها تثنى فى كل صلاة وكل ركعة ، ولأنه لا يجوز لأحد من المسلمين ترك تعلمها كما يجوز ترك تعلم غيرها وحفظه ، إذ كانت لا صلاة إلا بها ، فلما أمن عليها العلة التى من أجلها كتب المصحف ، ترك كتابتها ، وهو يعلم أنها من المصحف ؛ ولو أن رجلا كتب من القرآن سوراً وترك سوراً لم يكتبها ، لم نر عليه فى ذلك حرجاً .

قال ابن كثير فى تفسيره [1]:

مشهور عند كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين فى مصحفه ، فلعله لم يسمعهما من النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يتواتر عنده ، ثم رجع عن قوله ذلك إلى قول الجماعة ؛ فإن الصحابة رضى الله عنهم أثبتوهما فى المصاحف الأئمة ، ونفذوها إلى سائر الآفاق كذلك .

وذكر القرطبى : فإن قيل : لو كانت الفاتحة قرآنا لأثبتها عبد الله بن مسعود فى مصحفه ، ولما لم يثبتها دل على أنها ليست من القرآن ، كالمعوذتين عنده .

الجواب : ماذكره أبو بكر الأنبارى قال : حدثنا الحسن بن الحباب حدثنا سليمان ابن الأشعث ، حدثنا ابن أبى قدامة ، حدثنا جرير عن الأعمش قال : قيل لعبد الله بن مسعود : لم لم تكتب فاتحة الكتاب فى مصحفك ؟ قال : لو كتبتها لكتبتها مع كل سورة . قال أبو بكر : يعنى أن كل ركعة سبيلها أن تفتتح بأم القرآن قبل السورة المتلوة بعدها ، فقال : اختصرت بإسقاطها ، ووثقت بحفظ المسلمين لها ، ولم أثبتها فى موضع فيلزمنى أن أكتبها مع كل سورة ، إذ كانت تتقدمها فى الصلاة [2]

---

(١) ٥٧١ / ٤ / تفسير ابن كثير .
(٢) ٩٩ / ١ / تفسير القرطبى .

وقال بعض العلماء : يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تتواترا عنده ، فتوقف فى أمرهما ، و إنما لم ينكر عليه ذلك ، لأنه فى صدد البحث والنظر ، والواجب عليه التثبت فى مثل هذا الأمر[١]

ومما يشاكل مانقل عن ابن مسعود ، مانقل عن أبى بن كعب أنه كتب فى مصحفه سورتين تسميان الخلع والحفد كان يقنت بهما ، وهما: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، ونثنى عليك الخير ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك . اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، واليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق[٢] .

قال ابن قتيبة[٣] :

لا نقول إن أبيا رحمة الله عليه أصاب وأخطأ المهاجرون والأنصار رضى الله عنهم ، ولكن نقول: ذهب أبى فى دعاء القنوت الى أنه من القرآن لأنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به فى الصلاة دعاء دائماً ، فظن أنه من القرآن ، وأقام على ظنه ومخالفة الصحابة .

وقد تعرض القاضى الباقلانى لذكر ذلك فى (الانتصار) فقال : إن كلام القنوت المروى أن أبى بن كعب أثبته فى مصحفه ، لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان كان قرآنا لنقل نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته[٤]

---

(١) ٥٢٦ / ٧ / القسطلانى .

(٢) ٦٥ / ١ / الاتقان .

(٣) ٢٢٢ / ٢ / مشكل القرآن .

(٤) ٨٥ / التبيان.

والمشكل الثانى ما نقل عن زيد بن ثابت أنه قال فى أثناء ذكره لحديث جمع القرآن فى الصحف ، وهو الجمع الأول ، وكان ذلك فى عهد أبى بكر الصديق كما ورد فى البخارى « فقمت فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف ، والعسب ، وصدور الرجال ، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع أبى خزيمة الأنصارى ، لم أجدهما مع أحد غيره « لقد جاءكم رسول من أنفسكم ، عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم » إلى آخرها . ونقل عنه أيضاً أنه قال : « لما نسخنا الصحف فى المصاحف ، فقدت آية من سورة الأحزاب ، كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها ، لم أجدها مع أحد إلا مع خزيمة الأنصارى الذى جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » ؛ وقد وقع هذا فى الجمع الثانى ، وكان ذلك فى عهد عثمان .

وقد اختلف المتكلمون فى ذلك ، فقال بعضهم : إن هذا الخبر وإن كان مخرجا فى الصحيحين ، غير صحيح ، لاقتضائه أن الآيات الثلاث المذكورة قد ثبتت بغير طريق التواتر .

وقال أبو شامة [١] : إن قول زيد « لم أجدها مع غيره » أى لم أجدها مكتوبة مع غيره ، لأنه كان لا يكتفى بالحفظ دون الكتابة .

فالحق أن المراد نفى وجودها مكتوبة عند غيره ، لا نفى كونها محفوظة لجمع يحصل بهم التواتر والقطع بكونها من القرآن ، فلا يلزم من عدم وجدانها حينئذ

---

(١) ٥٨ / الإتقان

مكتوبة عند غيره ، أن لا يكون نقلها متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما كان زيد بن ثابت يطلب التثبت ممن تلقاها بغير واسطة ، وكذا يقال أيضا فى آية الأحزاب التى فقدها (١) .

تواتر القراءات :

من القراءات ماهو متواتر ، ومنها ماهو صحيح مستفيض نقله .

وإنكار شيء من القراءات لا يقتضى التكفير ، لأن التكفير إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة ، والقراءات ليست كذلك (٢) .

قال الإمام ابن الجزرى فى (المنجد) (٣) :

كل قراءة وافقت العربية مطلقا ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ، ولو تقديراً وتواتر نقلها ، هذه هى القراءة المتواترة ، المقطوع بها . والذى جمع فى زماننا هذه الأركان الثلاثة ، هو قراءة الأئمة العشرة التى أجمع الناس على تلقيها بالقبول ، وهم :

أبو جعفر ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائى ، وخلف . أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا .

وأما القراءة الصحيحة ، فهى على قسمين :

---

(١) ١٢ / الكلم الحسان

(٢) ١٠٩ / التبيان

(٣) ١٥ / منجد المقرئين

الأول : ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ووافق العربية والرسم ؛ وهذا على ضربين :

أ — ضرب استفاض نقله ، وتلقاه الأئمة بالقبول ، كما انفرد به بعض الرواة ، و بعض الكتب المعتبرة ، أو كمراتب القراء فى المد ونحو ذلك . فهذا صحيح مقطوع به : أنه منزل على النبى صلى الله عليه وسلم ، من الأحرف السبعة . وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة ، و إن لم يبلغ مبلغها .

ب — وضرب لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفض ؛ فالذى يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به ، والصلاة به . والذى نص عليه أبو عمرو ابن الصلاح وغيره : أن ما وراء العشرة ممنوع من القراءة به منع تحريم ، لا منع كراهة . وقال ابن السبكى فى كتابه (جمع الجوامع فى الأصول) : «ولا تجوز القراءة بالشاذ ؛ والصحيح : أن ما وراء العشرة فهو شاذ وفاقا للبغوى والشيخ الإمام الوالد»

والقسم الثانى من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم كما ورد فى صحيح من زيادة ونقص ، و إبدال كلمة بأخرى ، ونحو ذلك مما جاء عن أبى الدرداء ، وأبى ، وابن مسعود وغيرهم ؛ فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه ، و إن كان إسنادها صحيحا ، فلا تجوز القراءة بها لا فى الصلاة ولا فى غيرها .

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر فى كتابه « التمهيد » : وقد قال مالك : « إن من قرأ فى صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصلَّ وراءه » . وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا لا يعرج عليهم .

وأما ما وافق المعنى والرسم ، أو أحدهما من غير نقل ، فلا تسمى شاذة ، بل مكذوبة ، يكفر متعمدها .

قال ابن الجزرى[١] :

(فإن قلت) قد وجدنا فى الكتب المشهورة المتلقاة بالقبول تباينا فى بعض الأصول والفرش كما فى الشاطبية نحو قراءة ابن ذكوان (ولا تتبعان)[٢] بتخفيف النون ، وقراءة هشام (أفئدة[٣]) بياء بعد الهمزة ، وكقراءة قنبل « على سوقه[٤] » بواو بعد الهمزة ، وغير ذلك من التسهيلات والإمالات التى لا توجد فى غيرها من الكتب إلا فى كتاب أو اثنين ، وهذا لا يثبت به تواتر .

(قلت) : هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به ، نعتقد أنه من القرآن ، وأنه من الأحرف السبعة التى نزل القرآن بها .

والعدل الضابط إذا انفرد بشىء تحتمله العربيـة والرسم واستفاض وتلقى بالقبول ، قطع به وحصل به العلم ، وهذا قاله الأئمة فى الحديث المتلقى بالقبول أنه يفيد القطع .

وقد بحثه الإمام أبو عمرو بن الصلاح فى كتابه (علوم الحديث) [٥] وقد قاله قبله الإمام أبو إسحاق الشيرازى فى كتابه (اللمع فى أصول الفقه) ونقله الإمام الثقة مجتهد عصره ابن تيمية عن جماعة من الأئمة ، منهم القاضى عبد الوهاب المالكى ، والشيخ أبو حامد الاسفراينى ، والقاضى أبو الطيب الطبرى من الشافعية . وابن حامد وأبو يعلى بن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغونى وأمثالهم من الحنابلة . وشمس الأئمة السرخسى من الحنفية . قال ابن تيمية : وهو مذهب أهل الكلام من

---

(١) ١٩ / منجد المقرئين (٢) ٨٩ / سورة يونس
(٣) ٣٧ / ابراهيم (٤) ٢٩ / الفتح
(٥) ٨٣ / علوم الحديث

الأشعرية وغيرهم ، وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قال ابن الجزرى : فثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفّته قرائن ، يفيد العلم . ونحن ماندعى التواتر فى كل فرد ممـا انفرد به بعض الرواة ، أو اختص ببعض الطرق ؛ لايدعى ذلك إلا جاهـل لايعرف ما التواتر . وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين : متواتر ، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول وَالقطع حاصل بهما .

قال ابن الحاجب فى (مختصر المنتهى) وفى (الـكافية)[1] :

« القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه »[2] فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات ونقل الحركة وتسهيل الهمزة من قبيل الأداء ؛ وأنه غير متواتر .

قال ابن الجزرى : هذا قول غير صحيح[3] . أما المد فأطلقه ونحنه مايسكب العبرات . فإنه إما أن يكون طبيعياً أو عرضيا ، والطبيعى هو الذى لا تقوم ذات حروف المد بدونه ، كالألف من « قال » والواو من «يقول» والياء من «قيل» . وهذا لايقول مسلم بعدم تواتره ، إذ لا تمكن القراءة بدونه .

والمد العرضى هو الذى يعرض زيادة على الطبيعى لموجب ، إماسكون أو همز ؛ فأما السكون فقد يكون لازما كما فى فواتح السور ، وقد يكون مشددا نحو « آلم ، ق ، ن ، ولا الضالين » ونحوه ، فهذا يلحق بالطبيعى لايجوز فيه القصر ، لأن المد

---

(١) ٢١ / ٢ / شرح المنتهى ، ٢٩٦ / ١ / الكافية .
(٢) ٥٧ / منجد المقرئين ، ٣٠ / ١ / النشر .
(٣) ٥٧ / منجد المقرئين ، ٣٠ / ١ / النشر .

قام مقام حرف توصلاً للنطق بالساكن . وقد أجمع المحققون على مده قدراً سواء .

وأما الهمز فعلى قسمين :

الأول : إما أن يكون حرف المد فى كلمة ، والهمز فى أخرى ؛ وهذا يسميه القراء منفصلا : واختلفوا فى مده وقصره ، وأكثرهم على المد . فادعاؤه عدم تواتر المد ، فيه ترجيح من غير مرجح . ولوقال العكس لكان أظهر لشبهته ؛ لأن أكثر القراء على المد .

الثانى : أن يكون حرف المد والهمز فى كلمة واحدة ، وهو الذى يسمى متصلا ؛ وقد أجمع القراء سلفاً وخلفاً من كبير وصغير وشريف وحقير على مده ، لااختلاف بينهم فى ذلك ، إلاماروى عن بعض ممن لايعول عليه بطريق شاذة فلاتجوز القراءة به .

(فإن قيل) : قد وجدنا القراء فى بعض الكتب كالتيسير للحافظ الدانى وغيره جعلوا للهمز مراتب فى المد إشباعا وتوسطا وفوقه ودونه ، وهذا لاينضبط ، إذ المد لاحدله ، ومالاينضبط كيف يكون متواترا ؟.

(قلت) : نحن لاندعى أن مراتبهم متواترة ، وإن كان قد ادعاه طائفة من القراء والأصوليين . بل نقول إن المد العرضى من حيث هو متواتر مقطوع ، به قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وأنزله الله تعالى عليه ، وأنه ليس من قبيل الأداء ، فلا أقل من أن نقول : القدر المشترك متواتر ، وأما مازاد على القدر المشترك كعاصم أوحمزة وورش فهو إن لم يكن متواترا فصحيح مستفاض متلق بالقبول .

وأما الإمالة على نوعيها فهى وضدها التفخيم لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، مكتوبتان فى المصاحف متواترتان . وقد نقل الحافظ الحجة أبو عمرو الدانى فى كتابه (إيجاز البيان) الإجماع على أن الإمالة لغة

لقبائل العرب ، دعاهم إلى الذهاب إليها التماس الخفة .

وأما تخفيف الهمز ونحوه من النقل والإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات فمتواتر قطعاً ، معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة ومن لغات العرب الذين لا يحسنون غيره .

قال الإمام ابن الجزرى[1]:

فليت شعرى من الذى تقدم ابن الحاجب بهذا القول فقفى أثره ؟! فلو فكر الشيخ فيما قاله لما أقدم عليه ، أو لو وقف على كلام إمام الأصوليين من غير مدافعة القاضى أبى بكر بن الطيب الباقلانى فى كتاب (الانتصار) حيث قال : « جميع ما قرأ به قراء الأمصار ، مما اشتهر عنهم واستفاض نقله ولم يدخل فى حكم الشذوذ من همز و إدغام ومد وتشديد وحذف و إمالة أو ترك ذلك كله ، فإنه كله منزل من عند الله تعالى ، ومما وقف الرسول صلى الله عليه وسلم على صحته ، وخير بينه و بين غيره ، وصوب جميع القراء به » .

وليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وتواترها كما أخلى غيره كتبهم منها ! بل ليته سكت عن التمثيل ! فإنه إذا ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم كتقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع تسهيله ، فإنه و إن تواتر تخفيف الهمزة فى الوقف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يتواتر أنه وقف على موضع خمسين وجهاً ولا بعشرين ولا بنحو ذلك ؛ و إنما إن صح شىء منها فوجه ، والباقى لا شك أنه من قبيل الأداء .

---

(١) ٦٠ / منجد المقرئين .

قال بعض الخائضين فى هذا البحث : التحقيق أن القراءات السبع متواترة عن الأئمة السبعة ؛ أما تواترها عن النبى صلى الله عليه وسلم ففيه نظر ؛ فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع موجودة فى كتب القراءات ، وهى نقل الواحد عن الواحد .

وأجيب عن ذلك بأن عدد التواتر موجود فى كل طبقة ، إلا أنهم اقتصروا على ذكر بعضهم ممن أضيفت إليه من أئمة القراءة ؛ لأن ذلك الإمام اختار القراءة بهذا الوجه على حسب ما قرأ به ، فآثره على غيره ولزمه حتى اشتهر به ، وقُصد فيه وأخذ عنه ، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء (١) .

وقال ابن الجزرى (٢) :

إن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهورا فى الأعصار الأول ، قلّ من كُثر ، ونزر من بحر ، فإن من له اطلاع على ذلك يعرفه علم اليقين . وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أمما لا تحصى ، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر، وهلم جرا .

فلما كانت المائة الثالثة ، واتسع الخرق، وقلّ الضبط وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان فى ذلك العصر ، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات ، حتى كان أبو بكر بن مجاهد ، فهوأول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط على رأس الثلثمائة .

وقال الإمام أبو محمد مكى (٣) : وقد ذكر الناس من الأئمة فى كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة ، وأجل قدرا من هؤلاء السبعة ؛ على أنه قد ترك

---

(١) ١٠٦ / التبيان (٢) ٣٣ /١/ النشر (٣) ٣٦ / ١ / النشر .

جماعة من العلماء فى كتبهم فى القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة واطرحهم. فقد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائى وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجلا من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة. وكذلك الطبرى زاد فى كتاب القراءات له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلا. وكذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضى، فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين، قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها؟ وكيف يكون ذلك والكسائى إنما ألحق بالسبعة بالأمس فى أيام المأمون وغيره، وكان السابع يعقوب الحضرمى، فأثبت ابن مجاهد فى سنة ثلثمائة أو نحوها الكسائى فى موضع يعقوب؟

وقال الشيخ الإمام مجتهد عصره ابن تيمية [1] :

لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التى ذكر النبى صلى الله عليه وسلم أن القرآن أنزل عليها، ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التى أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هى الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم. ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقنى إلى حمزة، لجعلت مكانه يعقوب الحضرمى إمام جامع البصرة، وإمام قراء البصرة فى زمانه فى رأس المائتين.

ثم قال أيضاً: ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة فى أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة فى جميع أمصار المسلمين، بل من

---

(١) ٤٧ / رسالة ابن تيمية، ٤٧ / منجد المقرئين . ٣٨ / ١/ النشر

ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة ، أو قراءة يعقوب الحضرمى ونحوهما ، كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائى ، فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعدودين من أهل الإجماع والخلاف ؛ بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان ابن عيينة وأحمد بن حنبل و بشر بن الحارث وغيرهم ، يختارون قراءة أبى جعفر ابن القعقاع وشيبة بن نصاح المدنيين ، وقراء البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائى .

وللعلماء الأئمة فى ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة والأحد عشر كثبوت هذه السبعة ؛ يجمعون فى ذلك الكتب ، و يقرءونه فى الصلاة وخارج الصلاة ، وذلك متفق عليه بين العلماء ، لم ينكره أحد منهم .

وقد نقل (١) جماعة من القراء الإجماع على أن فى هذه القراءات ما هو متواتر ، وفيها ما هو آحاد ، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع فضلا عن العشر ، و إنما هو قول قاله بعض أهل الأصول ؛ وأهلُ الفن أدرى بفنهم .

والأقرب إلى السداد أن يقال : إن القراءات السبع متواترة فى الجملة ، و يوجد فيها المشهور والمروى من طريق الآحاد المحفوفة بالقرائن المفيدة للعلم . وأما المروى من طريق الآحاد المحضة ، فهو فيها نزر ، لا يكاد يذكر ، وهو ما طعن فيه بعض الأئمة ولم يكن عنه جواب سديد .

بقى أمر خطير و يسير : خطير بآثاره ونتائجه ، يسير فى تأويله وتفسيره ، وتجنب آثاره ونتائجه .

---

(١) ١٠٦ / التبيان

وذلك هو ما عده العلماء من المنسوخ، وقالوا إنه كان فى زمن ما قرآنا يتلى.
وما دعاهم إلى ذلك إلا ولوعهم بالإكثار من الناسخ والمنسوخ، مع أنهم لو تأملوا أسلوبه، وتمعنوا فى صياغته، لبان لهم الفرق واضحا بين أسلوبه وأسلوب القرآن الكريم، وكان ذلك كافيا فى اعتباره نوعا من الأحاديث، لا آيات من القرآن.

هذا فضلا عما اكتنفه من اختلاف فى روايته، واضطراب فى نقله. وبعد هذا وذاك فهى أخبار آحاد لا أقل ولا أكثر، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد.

نقل السيوطى فى الإتقان[1] عن القاضى أبى بكر الباقلانى فى (الانتصار):

« حكى القاضى أبو بكر فى الانتصار عن قوم إنكار هذا الضرب، لأن الأخبار فيه آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لاحجة فيها ».

ولقد شنع المستشرقون فى ذلك، وأخذوا يبثون شكوكهم وأوهامهم فى القرآن الكريم، ويصرح بعضهم بأنه قد ضاع من القرآن، ونُسى بعضه. بل عنون (نولدكه) المستشرق الألمانى الكبير فى كتابه (تاريخ القرآن) فصلا بعنوان (الوحى الذى نزل على محمد ولم يحفظ فى القرآن). وذكرت دائرة المعارف الإسلامية فى مادة (قرآن) «أنه مما لا شك فيه أن هناك فقرات من القرآن ضاعت». وفى دائرة المعارف البريطانية فى مادة (قرآن) يذكر كاتب المادة « أن القرآن غير كامل الأجزاء ».

والذى دعاهم إلى ذلك هم علماؤنا غفر الله لهم، بما ذكروه فى كتبهم بحسن

---

(١) ٢٦ / ٢ / الاتقان.

نية ، وأوردوه فى رواياتهم مع إمكان تأويلها . ولكن المستشرقين يأخذون الضعيف ويتركون القوى ، وينقلون المشكوك فيه ، ويسكتون عن الصحيح الصريح ؛ لأنها الخطة التى تلائم أغراضهم ، وتتفق مع مراميهم ! .

فما عده العلماء قرآنا يتلى ثم نسخ ، قوله صلى الله عليه وسلم :

« لو أن لابن آدم واديا من مال لابتغى إليه ثانياً ، ولو أن له ثانياً لابتغى اليه ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب » .

يروى هذا الحديث بروايات فى كتب الحديث ، واختلفت الروايات أيضا فى بيان قرآنيته . فقد رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس ، فى آخره يقول ابن عباس : «فلا أدرى أشىء من القرآن هو أم لا»[1] .

وفى رواية أخرى عن أنس عن أبى قال : « كنا نرى هذا من القرآن حتى نزلت : ألهاكم التكاثر » .

قال ابن حجر : ووجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن ، هو ما تضمنه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال ، والتقريع بالموت الذى يقطع ذلك ، ولا بد لكل أحد منه ، فلما نزلت هذه السورة وتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه ، علموا أن الأول من كلام النبى صلى الله عليه وسلم ، وليس ذلك من النسخ فى شىء[2] .

---

(١) ٢١٣ / ١١/ ابن حجر

(٢) ٤٧ /٢٣ العينى ، ١٣٨ /٧/ النووى علي مسلم .

ثم مسألة النسخ قال العجلونى فيها [١] نقلا عن السهيلى فى (الروض الأنف [٢]) : « هذا خبر ، والخبر لا ينسخ منه أحكام التلاوة » .

وذكر العينى فى عمدة القارى [٣] :

« قوله « لو كان لابن واديان » وفى الحديث الذى يليه « لو كان لابن آدم مثل واد مالا » وفى الحديث الآخر « لو أن ابن آدم أعطى واديا » وفى الآخر « لو أن لابن آدم واديا » . قوله « من مال » وفى الحديث الثالث « ملأ من ذهب » وفى الحديث الرابع « واديا من ذهب » وعند أحمد فى حديث زيد بن أرقم « من ذهب وفضة » . قوله « لا بتغى » بالغين المعجمة من الابتغاء وهو الطلب . وفى الحديث الثانى « لأحب أن اليه مثله » وفى حديث أنس « لتمنى مثله ثم تمنى مثله حتى يتمنى أودية » وفى الحديث الثالث « أحب إليه ثالثاً » وفى الرابع « أحب إليه أن يكون له واديان » . وقال الكرمانى فى قوله « لا بتغى لهما ثالثا » فزاد لفظة « لهما » فى شرحه . قوله « ولا يملأ جوف ابن آدم » وفى الحديث الثانى « ولا يملأ عين ابن آدم » وفى الثالث « ولا يسد جوف ابن آدم » وفى الرابع « ولن يملأ فاه » وفى رواية الإسماعيلى عن ابن جريج « لا يملأ نفس ابن آدم » .

فالغرض من العبارات كلها واحد ، ليس فيها إلا التفنن فى الكلام . وقال بعضهم : هذا يحسن فيما إذا اختلفت مخارج الحديث . وأما إذا اتحدت فهو من تصرف الرواة » .

أليس فى هذا الاختلاف أكبر دليل على أنه خبر آحاد لا آية قرآن ؟.

---

(١) ١٦١ / ٢ / كشف الخفاء .

(٢) ١٧٦ / ٢ / الروض الأنف .

(٣) ٤٥ /٢٣/ عمدة القارى .

ومن ذلك ما أخرجه الإمام أحمد والترمذى والحاكم وصححه عن أبىّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تعالى أمرنى أن أقرأ عليك القرآن فقرأ عليه «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب» فقرأ فيها: وإن ذات الدين عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية، ومن يفعل خيراً فلن يكفره»(١).

مع أن رواية البخارى ومسلم والنسائى من حديث شعبة ليس فيها هذه الزيادة. وهى من غير شك أصح. ولذا قال الألوسى: وهذا مخالف لما صح عنه فلا يعول عليه كما لا يخفى على العارف بعلم الحديث.

أما رواية البخارى ومسلم فهى(٢):

عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال النبى صلى الله عليه وسلم لأبى ابن كعب «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك لم يكن الذين كفروا» قال أبى: آلله سمانى لك؟ قال: نعم، الله سماك، قال: وذكرتُ عند رب العالمين؟ قال: نعم. فذرفت عيناه.

وهذا أيضاً فى نظرنا حديث، فإن الكلمات «يهودية ونصرانية وحنيفية» غريبة عن القرآن، وهى بألفاظ الحديث أشكل. وقد جاء فى حديث «بعثت بالحنيفية السمحة»(٣).

ومن ذلك ما رواه أنس فى قصة أصحاب بئر معونة.

---

(١) ٥٣٦ / ٤/ تفسير ابن كثير، ٢٠٨ / ٣٠/ تفسير الآلوسى.
(٢) ٧/٥١٢ القسطلاني، ٦/١٩٣ القسطلانى، ٢٠ / ١٦ النووى على مسلم.
(٣) ٢/٢١٧/ كشف الخفاء.

« وبئر معونة : هى بين أرض بنى عامر ، وحرة بنى سُلَيم ، كلا البلدين منها قريب ، وهى إلى حرة بنى سليم أقرب ؛ وهناك اغتيل جماعة من الصحابة ، أكثرهم من القراء ، فحزن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه عليهم . وكان ذلك سنة أربع من الهجرة »[١] .

والذى رواه أنس هو « أنزل فى الذين قتلوا ببئر معونة قرآن، ثم نسخ بعد ، بلغوا عنا قومنا ، أنا قد لقينا ربنا ، فرضى عنا ورضينا عنه » .

رواه البخارى ومسلم فى مواضع مختلفة[٢] .

قال السهيلى فى الروض[٣] بعد أن ساق الحديث : « ثبت هذا فى الصحيح وليس عليه رونق الإعجاز » . ومما يقوى أن هذا حديث ، وليس بقرآن ، اضطراب فى رواياته ، واختلاف فى متنه .

فقد جاء فى رواية فى البخارى « إنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا » .

وفى رواية أخرى « بلغوا قومنا فقد لقينا ربنا فرضى عنا ورضينا عنه » .

وفى رواية أخرى « أن بلغوا عنا قومنا بأنا قد لقينا ربنا ، فرضى عنا وأرضانا » .

وفى رواية مسلم : « أن بلغوا قومنا : أن قد لقينا ربنا ، فرضى عنا ، ورضينا عنه » .

فهذا الاختلاف فى الروايات لا يدل إلا على أنه حديث قد روى بالمعنى ، ومعاذ الله أن يحدث ذلك فى القرآن .

---

(١) ١٩٣ /٣/ سيرة ابن هشام .

(٢) ١٥ و ١٣٦ /٦/ ابن حجر ، ٣١١ و ٣١٣ / ٧ / ابن حجر ، ١٧٨ / ٥ النووى على مسلم . (٣) ١٧٦ / ٢/ الروض الأنف .

ومن ذلك ما يعرف بآية الرجم « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم » .

قد رواها أكثر المفسرين وقالوا إنها من المنسوخ تلاوة ، ولكننا لا نفهم. كيف نسخت .

قال أبو جعفر النحاس المصرى[1] « إسناد الحديث صحيح ، إلا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذى نقله الجماعة عن الجماعة ، ولكنه سنة ثابتة . وقد يقول الإنسان « كنت أقرأ كذا » لغير القرآن . والدليل على هذا قول عمر « ولولا أنى أكره أن يقال زاد عمر فى القرآن ماليس فيه لكتبت آية الرجم وأثبتها » .

والذى رواه البخارى ليس فيه « الشيخ والشيخة » .

« حدثنا على بن عبد الله، حدثنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال عمر: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم فى كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله . ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة ، أو كان الحمل أو الاعتراف — قال سفيان كذا حفظت — ألا وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا » .

قال ابن حجر[2] : « قوله كذا حفظت » هذه جملة معترضة بين قوله «أو الاعتراف» و بين قوله «وقد رجم» وقد أخرجه الاسماعيلى من رواية جعفر الفريابى عن على بن عبد الله شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله : أو الاعتراف: وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا زنيا الخ فسقط من رواية البخارى من قوله: وقرأ ، إلى قوله : البتة .

---

(١) ٩ / الناسخ والمنسوخ . (٢) ١١٧ / ١٢ / الفتح .

ولعل البخارى هو الذى حذف ذلك عمداً . فقد أخرجه النسائى عن محمد ابن منصور عن سفيان كرواية جعفر . ثم قال : لا أعلم أحداً ذكر فى هذا الحديث « الشيخ والشيخة » غير سفيان ، وينبغى أن يكون وهم فى ذلك .

(قلت) - أى ابن حجر - : وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس ، ومعمر ، وصالح بن كيسان ، وعقيل ، وغيرهم من الحفاظ ، عن لزهرى ، فلم يذكروها .

ومع ذلك فربما كانت هذه الآية أقوى الآيات التى رويت ، وأجمعت الكتب الصحيحة ، وعامة كتب الأصول على أنها كانت قرآناً ، فنسخت تلاوتها وبقى حكمها معمولا به .

قال ابن كثير [1] : وهذه طرق كلها متعددة متعاضدة ، ودالة على أن آية الرجم كانت مكتوبة فنسخ تلاوتها وبقى حكمها معمولا به .

وقد روى حديثها الإمام مالك ، وأحمد ، والنسائى ، والترمذى ، وأبو داود وروى فى الصحيحين أيضاً بطرق متعددة .

وقال الألوسى [2] عند تفسير قوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » : إن الجلد نسخ فى حق المحصن قطعاً ، لأن الحكم فى حقه الرجم . واختلف فى الناسخ هل هى السنة القطعية ، أو مارواه عمر رضى الله عنه من الآية المنسوخة « الشيخ والشيخة الخ » .

قال العلامة ابن الهمام : إن كون الناسخ السنة القطعية أولى من كون الناسخ ما ذكر من الآية لعدم القطع بثبوتها قرآناً ، ثم نسخ تلاوتها .

---

(١) ٢٦١ / ٣ / تفسير ابن كثير .

(٢) ٧١ / ١٨ / تفسير الألوسى .

وإن ذكرها عمر، وسكت الناس . فإن كون الإجماع السكوتى حجة، مختلف فيه، وبتقدير حجيته لا نقطع بأن المجتهدين من الصحابة رضى الله عنهم كانوا إذ ذاك حضورا ، ثم لاشك فى أن الطريق فى ذلك الى عمر رضى الله تعالى عنه ظنى . ولهذا — والله تعالى أعلم — قال على كرم الله وجهه حين جلد شراحة ثم رجمها : « جلدتها بكتاب الله تعالى ، ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعلل الرجم بالقرآن المنسوخ التلاوة » .

وللطحاوى فى مشكل الآثار (١) رأى وسط جمع بين كونها سنةو كونها آية ؛ فقال بعد أن روى الحديث « هذا مما أنزله الله عز وجل قرآنا ، فوقف عمر على ذلك ، ثم نسخ فأخرج من القرآن ، فلم يقف على ذلك ، فقال عمر ماقال : «من أن الرجم مما أنزله الله عز وجل فى كتابه» . ولكن وقف على ذلك غيره من أصحاب رسول الله ، منهم أبو بكر وعثمان وعلى، فلم يكتبوها فى القرآن لعلمهم أن النسخ قد لحقها ، فأخرجت من القرآن وأعيدت إلى السنة . وفى قول على رضى الله عنه « جلدتها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة محمد صلى الله عليه وسلم » ما يدل على ما قلناه من أن الرجم فى السنة . ولذلك بعد وقوف عمر على ما كان من أبى بكر ، رأى ما رآه أبو بكر ، فلم يكتبها فى المصحف ؛ ورأى أن علم أولئك ما علموا مما ذهب عنه علمه، أولى من كتابته إياها فرجع إلى ما كانوا عليه . فبان بحمد الله بما ذكرناه أن الرجم الذى هو حد الزانى المحصن سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا أنه ثابت من آية من كتاب الله عز وجل» .

فإذا كان هناك حديث يمكن أن يكون مثالا للقرآن الذى نسخت تلاوته وبقى حكمه كما ذكر ذلك جميع الأصوليين ، فإنه هذا الحديث . وليس هناك

---

(١) ٢/٣/مشكل الآثار

حديث آخر يعادله فى رواياته المتعاضدة ، واشتمال كل كتب السنة عليه .

فنحن إذن بين أمرين : إما أن نقول بأنه هو حديث لاغير ، لايثبت به قرآن ، لأنه غير متواتر ، لأنه روى عن عمر بن الخطاب فقط ؛ وإما أن نسلم مع المسلمين بأنه كان قرآنا ، ثم نسخت تلاوته ، وبقى حكمه ، فأصبح غير قرآن . فالنتيجة فى النهاية واحدة ، وهو أنه الآن سنة لا غير ، كما قال الطحاوى .

ومن ذلك ماروى عن عائشة قالت « كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يُحرِّمن فنسخن بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن [1] » .

قال النووى : اختلف العلماء فى القدر الذى يثبت به حكم الرضاع ، فقالت عائشة والشافعى وأصحابه : لايثبت بأقل من خمس رضعات . وقال جمهور العلماء : يثبت برضعة واحدة . فأما الشافعى وموافقوه فأخذوا بحديث عائشة « خمس رضعات معلومات » وأخذ مالك بقوله تعالى « وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة [2] » .

واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتج به عندكم وعند محققى الأصوليين ؛ لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد .

ويزاد على ذلك أنه لوصح أن ذلك كان قرآنا يتلى لما بقى علمه خاصا بعائشة قل كانت الروايات تكثر فيه ويعمل به جماهير الناس ، ويحكم به الخلفاء الراشدون .

---

(١) ٢٩/١٠/النووى على مسلم .

(٢) ٢٣/النساء .

ثم إن الرواية عنها فى ذلك مضطربة ؛ فاللفظ الذى أورده مسلم هو ماتقدم. وكذا أورده أبو داود والنسائى . وفى رواية لمسلم « نزل فى القرآن : عشر رضعات معلومات ، ثم نزل أيضاً : خمس معلومات ». وفى رواية الترمذى « نزل فى القرآن عشر رضعات معلومات ، فنسخ من ذلك خمس رضعات إلى خمس رضعات معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك » . وفى رواية ابن ماجه « كان فيما أنزل الله عزوجل من القرآن ثم سقط : لايحرم إلا عشر رضعات أوخمس معلومات » فلم يتبين فى شىء من هذه الروايات لفظ القرآن ، ولا السورة التى كان فيها ، إلا أن يراد برواية ابن ماجه أن ذلك لفظ القرآن .

وظاهر رواية ابن ماجه أن العشر والخمس ذكرا فى آية واحدة ، ووصف الخمس بالمعلومات ، قال : ثم سقط ، أى نسخ ، فبطل حكم الخمس بذلك . وهذا يخالف مذهبها وهو العمل بتحريم الخمس .

ووصفُ الخمس بالمعلومات فى رواية ابن ماجه دون العشر ، مخالف لما رواه مسلم وأصحاب السنن الثلاثة من وصف العشر بها أيضاً ، فإنه لا يصح أن يقال : إن المراد عشر رضعات معلومات ، أو خمس معلومات ؛ لأن ذكر العشر حينئذ يكون لغواً وهو غير جائز ؛ فلا بد من تقدير وصف للعشر يتفق مع السياق ويرتضيه الأسلوب .

فعلم مما تقدم أن الروايات مضطربة ، يدل بعضها على بقاء التلاوة ، وبعضها على نسخها ، وبعضها على أن حكم العشر والخمس نزل مرة واحدة فى جملة واحدة ، وبعضها على أن حكم العشر نزل أولا ثم تراخى الأمر والعمل عليه حتى نزل حكم الخمس ناسخا لما زاد عليه .

قال الجصاص فى كتابه (الأحكام)[١] :

وأما حديث عائشة فغير جائز اعتقاد صحته على ما ورد ؛ وذلك لأنها ذكرت أنه كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات فنسخن بخمس ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وهن مما يتلى . وليس أحد من المسلمين يجيز نسخ القرآن بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم ؛ فلو كان ثابتاً لوجب أن تكون التلاوة موجودة، فإذا لم توجد به التلاوة ، ولم يجز النسخ بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، لم يخل ذلك من أحد وجهين :

إما أن يكون الحديث مدخولا فى الأصل غير ثابت الحكم .

وإما أن يكون ثابتاً ، وإنما نسخ فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان منسوخاً فالعمل به ساقط ؛ ومع ذلك فلا يجوز الاعتراض به على ظاهر القرآن ، إذ هو من أخبار الآحاد .

يقول الطحاوى[٢] :

وأما الحديث المروى عن عائشة «أنه كان فيما أنزل عشر رضعات يحرّمن فى القرآن فنسخن بخمس رضعات ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وهن مما يقرأ من القرآن» .

هذا مما لا نعلم أحداً رواه كما ذكرنا غير عبد الله بن أبى بكر،وهو عندنا وهم منه ، أعنى ما فيه مما حكاه عن عائشة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وهن

---

(١) ٢/١٢٥/ كتاب الاحكام .
(٢) ٣/٦/ مشكل الآثار .

مما يقرأ من القرآن ؛ لأن ذلك لو كان كذلك ، لكان كسائر القرآن ، ولجاز أن يقرأ به فى الصلوات . وحاشا لله أن يكون الأمر كذلك ، أو يكون قد بقى من القرآن ما ليس فى المصاحف التى قامت بها الحجة علينا ، وكان من كفر بحرف مما فيها كان كافراً ؛ ولكان لو بقى من القرآن غير ما فيها ، لجاز أن يكون ما فيها منسوخا لا يجب العمل به ، وما ليس فيها ناسخ يجب العمل به ، وفى ذلك ارتفاع وجوب العمل بما فى أيدينا مما هو القرآن عندنا . ونعوذ بالله من هذا القول وممن يقوله .

ولكن حقيقة هذا الحديث عندنا ما قد رواه واحد من أهل العلم عن عمرة مَن مقداره فى العلم والضبط فوق مقدار عبد الله بن أبى بكر ، وهو القاسم بن محمد ابن أبى بكر الصديق . وروايته « قالت: كان مما نزل من القرآن ثم سقط : لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات ، ثم نزل بعد : أو خمس رضعات » .

فهذا الحديث أولى من الحديث الذى ذكرناه قبله . فدل ذلك على أنه مما أخرج من القرآن نسخاً له ، كما أخرج من سواه من القرآن وأعيد إلى السنة . وقد تابع القاسمَ بن محمد على إسقاط باقى حديث عبد الله بن أبى بكر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وأن ذلك مما يقرأ من القرآن » — إمام من أئمة زمنه وهو يحيى بن سعيد الأنصارى ؛ وهو :

حدثنا روح بن الفرج حدثنا يحيى بن عبدالله بن أبى بكر ، حدثنى الليث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أنها قالت: « أنزل فى القرآن عشر رضعات معلومات ثم أنزل خمس رضعات » .

قال أبو جعفر النحاس (١) :

تنازع العلماء هذا الحديث لما فيه من الإشكال ؛ فمنهم من تركه وهو مالك ابن أنس ، وهو راوى الحديث ، ولم يروه عن عبد الله سواه ، وقال: رضعة واحدة تحرّم ؛ وأخذ بظاهر القرآن ، قال الله تعالى «وأخواتكم من الرضاعة» . وممن تركه أحمد بن حنبل وأبو ثور، قالا : يحرم ثلاث رضعات لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحرم المصة ولا المصتان » .

قال أبو جعفر :

وفى هذا الحديث لفظة شديدة الإشكال ، وهو قولها « فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن » ؛ لأنه لو كان مما يقرأ لكانت عائشة رضى الله عنها قد نبهت عليه ، ولكان قد نقل إلينا فى المصاحف التى نقلها الجماعة الذين لا يجوز عليهم الغلط ؛ وقد قال الله تعالى « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (٢) .

وقال تعالى « إن علينا جمعه وقرآنه » (٣) . ولو كان بقى منه شىء لم ينقل إلينا لجاز أن يكون ما لم ينقل ناسخاً لما نقل ، فيبطل العمل بما نقل ، ونعوذ بالله من هذا ، فإنه كفر .

وذكر فى كشف الأسرار على أصول البزدوى (٤) :

---

(١) ١١/ الناسخ والمنسوخ .

(٢) ٩/ الحجر .

(٣) ١٧/ القيامة .

(٤) ٩٠٩/ كشف الأسرار .

« وأما حديث عائشة فغير صحيح لا أصل له » . كذا فى أصول الفقه لشمس الأئمة .

على أن نسخ التلاوة دون الحكم صحيح عند جمهور الفقهاء والمتكلمين . وقد خالف فى ذلك بعض المعتزلة .

(فإن قيل)[1] : لا يتصور نسخ التلاوة مع بقاء الحكم لأن القرآن لا يثبت إلا بالنقل المتواتر ، ولم يثبت بالنقل المتواتر أن ما رووا كان قرآناً ثم نسخت تلاوته وبقى حكمه . والدليل عليه أن الحكم الباقى ليس بقطعى ، ولو كان حكم القرآن لكان قطعياً .

(قلنا) : القرآنية تثبت بالسماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإخباره أنه من عند الله تعالى، وقد ثبت ذلك فى حق هؤلاء الرواة وغيرهم، إلا أنه بصرف قلوب غيرهم عنه ، لم يثبت القرآنية فى حقنا ، فلا يخرج به من أنه كان قرآناً حقيقة ؛ غاية ما فيه أنه يلزم كونه قرآناً فى الزمان الماضى بالظن ، وهو ليس بقادح فيما نحن فيه ، لأن الثبوت بطريق القطع مشروط فيما بقى بين الخلق من القرآن لا فيما نسخ .

---

(١) ٩٠٩/ كشف الأسرار على أصول البزدوى.

الفصل الثالث

الاختلافات التى حدثت بين الصحابة فى عهد الرسول وكان صلوات الله عليه حكما فيها

من ذلك ماوقع بين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهشام بن حكيم ؛ رواه البخارى ومسلم وأحمد والنسائى وأبو داود والترمذى[1] .

ورواية البخارى عن ابن شهاب قال : حدثنى عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبدالرحمن بن عبد القارى حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكدت أساوره فى الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلببته بردائه ، فقلت : من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : كذبت ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ماقرأت . فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إنى سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرسله ، اقرأ ياهشام ، فقرأ عليه القراءة التى سمعته يقرأ ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذلك أنزلت . ثم قال : اقرأ ياعمر . فقرأت القراءة التى أقرأنى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أنزلت ؛ إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ماتيسر منه .

ووقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم . منها لأبى بن كعب مع ابن مسعود فى سورة النحل[2] .

---

(١) ١٣/٤٤٦/ابن حجر ، ٢٠ و ٩/٧٢/ ابن حجر ، ٦/٩٨/النووى على مسلم ، ٧٣/ فضائل القرآن لابن كثير .

(٢) ٩/٢١/ابن حجر ، ٩/٨٣/ ابن حجر ، ٥٦/ ابن كثير .

عن أبي بن كعب أنه قال : سمعت رجلا ـ هو ابن مسعود ـ يقرأ فى سورة النحل قراءة تخالف قراءتى ، ثم سمعت آخر يقرؤها بخلاف ذلك ، فانطلقت بهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إنى سمعت هذين يقرآن فى سورة النحل فسألت من أقرأهما ؟ فقالا : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : لأذهبن بكما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ خالفتما ما أقرأنى رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحدهما : اقرأ ، فقرأ ، فقال : أحسنت ، ثم قال للآخر : اقرأ ، فقرأ ، فقال : أحسنت . قال أبى : فوجدت فى نفسى وسوسة الشيطان حتى احمر وجهى ، فعرف ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وجهى ، فضرب يده فى صدرى ثم قال : اللهم أخسىء الشيطان عنه ! يا أبى : أتانى آت من ربى ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد ، فقلت : رب خفف عن أمتى ، ثم أتانى الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين ، فقلت : رب خفف عن أمتى ، ثم أتانى الثالثة فقال مثل ذلك وقلت مثل ذلك ، ثم أتانى الرابعة ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف . إسناد صحيح .

ومنها ما أخرجه أحمد عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلا قرأ آية من القرآن فقال له عمرو : إنما هى كذا وكذا ، بغير ما قرأ الرجل ، فقال الرجل : هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتياه فذكرا ذلك له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف ، فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا فى القرآن فإن مراء فيه كفر (١) .

ومنها لأحمد أيضاً وأبى عبيد والطبرى من حديث أبى جهم الأنصارى : أن

---

٢ ٦٥/ فضائل القرآن لابن كثير ، ٢١/٩/ ابن حجر .

رجلين اختلفا فى آية من القرآن ، كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمشيا جميعاً حتى أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر أبوجهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلا تماروا فإن مراء فيه كفر(١).

وللطبرى والطبرانى عن زيد بن أرقم قال: جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اقرأنى ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد وأقرأنيها أبى بن كعب فاختلفت قراءتهم ، فبقراءة أيهم آخذ ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلىّ إلى اجنبه ، فقال على : ليقرأ كل إنسان منكم كما علم فإنه حسن جميل(٢).

ولابن حبّان والحاكم من حديث ابن مسعود : أقرأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم، فرحت إلى المسجد ، فقلت لرجل: اقرأها ، فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرأها ، فقال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فتغير وجهه ، وقال : إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف . ثم أسر إلىّ علىّ شيئا ، فقال على : إن رسول الله صلى الله عليه سلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم .

---

(١) ٢١/ ٩/ ابن حجر ٦٤/ فضائل القرآن.
(٢) ٢١/٩/ابن حجر ، ٩/٨٣/ ابن حجر .

الفصل الرابع

الاختلافات التي حدثت بين الصحابة في عهد عثمان رضي الله عنه وكانت حاملا له على جمع المصحف الإمام

روى البخاري [1] عن ابن شهاب أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه : أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية ، وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى ... إلى آخر الحديث .

وأخرج ابن أبي داود أيضا من طريق يزيد بن معاوية النخعي ، قال : إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة ، في حلقة ، فيها حذيفة ، فسمع رجلا يقول: قراءة عبد الله بن مسعود ، وسمع آخر يقول : قراءة أبي موسى الأشعري ، فغضب حذيفة ، ثم قام فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : هكذا كان من قبلكم اختلفوا ، والله لأركبن إلى أمير المؤمنين ! .

وأخرج [2] ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق أيوب ، عن أبي قلابة قال : لما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ،

---

(١) ٩/١٣/ ابن حجر ، ٧/٥٣٤/ القسطلاني ، ٣٠/ فضائل القرآن ، ١/٧/ النشر ، ١/٥٩/ الاتقان .

(٢) ٢١/ كتاب المصاحف .

قال أيوب : لا أعلمه إلا قال: حتى كفر بعضهم بقراءة بعض ، فبلغ ذلك عثمان ، فقام خطيبا ، فقال : أنتم عندى تختلفون فيه ، فمن نأى عنى من الأمصار أشد فيه اختلافا ، اجتمعوا يا أصحاب محمد ، وا كتبوا للناس إماما .

قال ابن حجر[1]: فكأنه والله أعلم لما جاءه حذيفة ، وأعلمه باختلاف أهل الأمصار ، تحقق عنده ماظنه من ذلك .

وأخرج[2] ابن أبى داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال : قال على رضى الله عنه : لا تقولوا فى عثمان إلا خيراً ، فو الله ما فعل الذى فعل فى المصاحف إلا عن ملأ منا ، قال : ما تقولون فى هذه القراءة ؟ فقد بلغنى أن بعضهم يقول إن قراءتى خير من قراءتك ، وهذا يكاد أن يكون كفراً . قلنا : فما ترى ؟ قال : أرى أن نجمع الناس على مصحف واحد ، فلا تكون فرقة ولا اختلاف . قلنا: نِعم ما رأيت.

---

(١) ٩/١٤/الفتح .
(٢) ٢٢/المصاحف

الفصل الخامس

الاختلافات التي رويت بين المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الآفاق وكان ذلك الاختلاف أثراً من آثار القراءات

المصاحف العثمانية هى المصاحف التى أمر بكتابتها عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وأمر بإرسالها إلى المدن والأمصار . وقد أجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف ، وترك ما خالفها من زيادة ونقص ، و إبدال كلمة بأخرى ، مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم ، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن .

واختلفوا فى عدة هذه المصاحف ، والمشهور أنها خمسة ؛ فأرسل إلى مكة ، وإلى الشام ، وإلى البصرة ، و إلى الكوفة ، وحبس بالمدينة واحداً ، وأمر بما سواها من كل صحيفة أومصحف أن يحرق[1] .

وذلك قطعاً لجذور اختلاف الناس فى القراءة . فقد كان لبعض الصحابة مصاحف تخالف من بعض الوجوه المصحف الإمام . فقد كان بعض الصحابة يكتب التفسير فى مصحفه مع الأصل ، أو ربما أثبت رواية آحاد ، وهى لا يثبت بها قرآن ، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، أو ربما أثبت بعضهم قراءة نسخت فى العرضة الأخيرة ولم يبلغه ذلك[2] .

---

(١) ١/٧/ النشر .

(٢) ١/٣١/ النشر .

قال ابن الجزرى [١] : لاشك أن القرآن نسخ منه فى العرضة الأخيرة ، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة ، ورويناه بإسناد صحيح عن زر ابن حبيش، قال: قال لى ابن عباس: أى القراءتين تقرأ؟ قلت: الأخيرة ، قال: فإن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام فى كل عام مرة ، قال : فعرض عليه القرآن فى العام الذى قبض فيه النبى صلى الله عليه وسلم مرتين، فشهد عبدالله - يعنى ابن مسعود - مانسخ منه ، ومابدل، فقراءة عبدالله الأخيرة . وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا فى هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن ، وماعلموه استقر فى العرضة الأخيرة ، وما تحققوا صحته عن النبى صلى الله عليه وسلم مما لم ينسخ .

فهذه هى أوجه الاختلاف بين المصحف الإمام والمصاحف الأخرى التى للصحابة .

فقصد عثمان رضى الله عنه بإحراق تلك المصاحف أن تتوحد قراءتهم ، فلا تكون إلا بما ثبت تواترها ، وجعل مقياس ذلك ما كتبه فى مصاحفه .

فلا إشكال فى أن الصحابة كتبوا مصاحف لهم خاصة ، وهى تخالف المصحف العثمانى بعض الاختلاف .

وإذا كان لا بد من أمثلة تبين صوراً من الاختلاف الذى كانت عليه تلك المصاحف قبل أن يجمع عثمان مصحفه الإمام ، ليبين لنا فضله على الإسلام ، ومدى توفيق الله له فى حفظ القرآن ، فنقول :

روى البخارى ومسلم عن إبراهيم قال : قدم أصحاب ابن مسعود على أبى

---

(١) ٣٢ / ١ / النشر .

الدرداء فطلبهم فوجدهم ، فقال : أيكم يقرأ قراءة عبد الله ؟ قالوا : كلنا . قال : فأيكم يحفظ ؛ وأشاروا إلى علقمة . قال : كيف سمعته يقرأ « والليل إذا يغشى » ؟ قال علقمة : فقرأت « والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ، والذكر والأنثى » قال : أشهد أنى سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ هكذا ، وهؤلاء يريدوننى على أن أقرأ « وما خلق الذكر والأنثى » والله لا أتابعهم .

قال الحافظ ابن حجر [١] :

" فى هذا بيان واضح أن قراءة ابن مسعود كانت كذلك ؛ ثم هذه القراءة لم تنقل إلا عمن ذكر هنا ، ومن عداهم قرءوا « وما خلق الذكر والأنثى » وعليها استقر الأمر ، مع قوة إسناد ذلك إلى أبى الدرداء ومن ذكر معه ، ولعل هذا مما نسخت تلاوته ، ولم يبلغ النسخ أبا الدرداء ومن ذكر معه .

والعجب من نقل الحفاظ من الكوفيين هذه القراءة عن علقمة وعن ابن مسعود ، وإليهما تنتهى القراءة بالكوفة ، ثم لم يقرأ بها أحد منهم ، وكذا أهل الشام حملوا القراءة عن أبى الدرداء ولم يقرأ أحد منهم بهذا ؛ فهذا مما يقوى أن التلاوة بها نسخت .

قال أبو حيان الأندلسى [٢] :

والثابت فى مصاحف الأمصار والمتواتر « وما خلق الذكر والأنثى » ، وما ثبت فى الحديث من قراءة « والذكر والأنثى » نقل آحاد مخالف للسواد ، فلا يعد قرآنا .

---

(١) ٥٧٥ / ٨/ الفتح.
(٢) ٤٨٣ / ١ / البحر المحيط .

روى البخارى فى كتاب الحج : قال عمرو بن دينار : قال ابن عباس رضى الله عنهما : كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس فى الجاهلية ، فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج » .

قال ابن حجر : زاد المصنف فى آخر حديث ابن عيينة فى البيوع : وقرأها ابن عباس ؛ ورواه ابن عمر فى مسنده عن ابن عيينة ، وقال فى آخره : وكذلك كان ابن عباس يقرؤها ؛ وروى الطبرى بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة أنه كان يقرؤها كذلك ، فهى على هذا من القراءة الشاذه ، وحكمها عند الأئمة حكم التفسير .

وجاء فى كشف الأسرار على أصول البزدوى[1] فى تعريف الكتاب بأنه: القرآن المنزل على رسول الله ، المنقول عن النبى صلى الله عليه وسلم نقلا متواتراً بلا شبهة . فقوله « نقلا متواتراً » احتراز عما اختص بمثل مصحف أبى ومصحف ابن مسعود ما نقل بطريق الآحاد .

وأما رسم المصحف فهو خط المصاحف العثمانية التى أجمع الصحابة على كتابتها على هيئة مخصوصة ، ولو لم تتفق مع قواعد الكتابة التى وضعت فيما بعد . فإن القاعدة العربية هى أن اللفظ يكتب بحروف هجائية ، مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه . وقد مهد النحاة له أصولا وقواعد ، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين ، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك[2] .

---

(١) ٢١/١/ كشف الأسرار .

(٢) ١٢٤/٢/ النشر .

فرسم المصحف ليس توقيفياً ، وإنما هو من وضع الصحابة واصطلاحهم . والدليل على ذلك :

أولا ـ أن من معجزات النبى صلى الله عليه وسلم كونه أميا لا يكتب ولا يقرأ كتابا كما قال تعالى « وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون » فكيف يملى عليه الصلاة والسلام زيد بن ثابت على حسب قواعد الكتابة والإملاء ؟ .

ثانياً ـ لما اختلف زيد بن ثابت ومن معه فى كلمة « التابوت » أيكتبونها بالتاء أم بالهاء ، رفعوا الأمر إلى عثمان رضى الله عنه ، فأمرهم أن يكتبوها بالتاء . فلو كان الرسم توقيفياً بإملاء النبى صلى الله عليه وسلم كما ظنه بعضهم لقال لهم زيد : إن النبى أمرنى بكتابتها بالتاء ، ولقال عثمان لزيد كاتب الوحى اكتبها بالكيفية التى أملاك بها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثالثاً ـ لو كان الرسم توقيفياً لما اختلف الرسم فى المصاحف التى أرسلها عثمان رضى الله عنه إلى المدن والأمصار ، كما سيأتى بيانه .

وكان أكثر الصحابة ومن وافقهم من التابعين وأتباعهم يوافقون الرسم المصحفى فى كل ما كتبوه ، ولو لم يكن قرآناً ولا حديثاً ، ويكرهون خلافه ، ويقولون : لا نخالف الإمام ، يريدون بذلك المصحف الذى كتب بأمر الإمام عثمان فإنهم كانوا يسمونه الإمام من حيث اتباعه رسماً وغيره ، واستمر الأمر على ذلك إلى أن ظهر علماء المصرين — البصرة والكوفة — وأسسوا لهذا الفن ضوابط وروابط بنوها على أقيستهم النحوية ، وأصولهم الصرفية ، وسموها علم الخط القياسى أو الاصطلاحى ، وسموا رسم المصحف بالخط المتبع ، وقالوا : إن رسمه

سنة متبعة مقصورة عليه ، فلا يقاس ، ولا يقاس عليه[١] .

قال الجمل فى حاشية الجلالين[٢] عند قوله تعالى « والسماء بنيناها بأييد » : « فالأيد مصدر ، لـكن ثبت فى المصحف بياءين بعد الهمزة وقبل الدال كما نبه عليه الخطيب ؛ ورسم المصحف سنة متبعة و إن لم يعلم له وجه » .

فتحرم المخالفة على مذهب الإمام أحمد ، وكذا نقل عن الإمام مالك .

قال أبو عمرو الدانى[٣] :

وسئل مالك رحمه الله : هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال : لا ، إلا على الـكتبة الأولى .

ثم قال : قال أشهب : سئل مالك ، فقيل له : أرأيت من استكتب مصحفاً اليوم ، أترى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم ؟ فقال : لا أرى ذلك ، ولـكن يكتب على الـكتبة الأولى . قال أبو عمرو : ولا مخالف له فى ذلك من علماء الأمة .

وقال القاضى عياض[٤] :

أجمع المسلمون أن من نقص حرفا قاصداً لذلك ، أو بدله بحرف آخر مكانه ، أو زاد فيه حرفا مما لم يشتمل عليه المصحف العثمانى المسمى بالإمام الذى وقع الإجماع من الصحابة عليه ، وأجمع على أنه ليس من القرآن ، عامداً لـكل هذا ـ أنه كافر .

---

(١) ٢٦ / المطالع النصرية .
(٢) ٢٠٤ / ٤/ حاشية الجمل .
(٣) ٩ ، ٢٨/ المقنع ، ٩/ الاتحاف .
(٤) ٢٨٨ / الشفا ، ٥٩٨ / ٤ / شرح الشهاب على الشفا .

فإذا عرفنا أن الإمام مالكا ولد سنة (٩٣ هـ) وتوفى سنة (١٧٩ هـ) على الصحيح ، وأن الإمام أحمد ولد سنة (١٦٤ هـ) وتوفى سنة (٢٤١ هـ) فهمنا أن الأمة فى القرنين الأولين قد أدركت مخالفة الرسم العثمانى لقواعد كتاباتهم ، ورغبوا فى كتابة المصاحف على القواعد الكتابية ، فاستفتوا الإمام مالكا فلم يفتهم بجواز ذلك ، فامتثلوا وأطاعوا ، وما علينا إلا اتباعهم والاقتداء بهم .

على أن شيخ الإسلام العز بن عبدالسلام قال[1] لا يجوز كتابة المصحف الآن على المرسوم الأول باصطلاح الأئمة ، لئلا يوقع فى تغيير من الجهال .

ثم قال صاحب إتحاف فضلاء البشر[2] : وهذا كما قال بعضهم : لا ينبغى إجراؤه على إطلاقه لئلا يؤدى إلى درس العلم ، ولا يترك شىء قد أحكمه السلف ، مراعاة لجهل الجاهلين ، لاسيما وهو أحد الأركان التى عليها مدار القراءات .

أما سبب اختلاف المصاحف فى الرسم لمألوف الخط ، ومعروف القواعد ، فيرجع لعدة أمور :

١ — إلى القراءات .

٢ — لعلل معقولة ، وحكم واضحة لها صلة بجرس اللفظ ولهجته وموسيقاه ونغمته .

٣ — إلى إجراء الوقف مجرى الوصل أو العكس .

٤ — قد يكون أثراً تاريخيا ، و بقايا من ميراث الخط الذى نقل عنه الخط العربى ، وهو الخط الآرامى .

---

(١) ٩ / الاتحاف .

(٢) ٩/ الاتحاف .

٥ — وقد يكون لا لعلة واضحة ، ولا لوجه مفهوم ، بل لضعف الكاتبين فى صناعة الخط ، وعدم بلوغهم حد الإجادة فيه .

وفيما يلى تفصيل ذلك :

١ – القراءات

قال أبو شامة[1] :

رسمت «يا أيها» فى جميع القرآن بالألف آخرها ، إلا فى مواضع ثلاثة وهى : « يا أيه الساحر » بالزخرف ، و « يا أيه المؤمنون » بالنور ، و « أيه الثقلان » بالرحمٰن . وكأنهم أشاروا بذلك إلى جواز كتابتها على هذا الوجه ، إما اجتزاء بالفتحة عن الألف ، على قراءة الجماعة ، و إما على اللغة الأخرى التى قرأ عليها ابن عامر بضم الهاء فى الوصل ، كما يضم المنادى المفرد ، وهى لغة عربية حكاها الكسائى والفراء . قال الفراء : هى لغة بنى أسد ، يقولون «أيهُ الرجل أقبل» وذلك أنهم شبهوا هذه الهاء بهاء الضمير فضموها .

قال ابن الجزرى[2] :

كتبوا «الصراط والمصيطرون» بالصاد المبدلة من السين ، وعدلوا عن السين التى هى الأصل ، لتكون قراءة السين ، و إن خالفت الرسم من وجه ، قد أتت على الأصل ، فيعتدلان .

قال الدانى[3] :

---

(١) ٢٠١ / شرح الشاطبية .
(٢) ١٢ / ١ / النشر .
(٣) ٤٣ / المقنع .

اتفقوا على أن رسموا ألفاً بعد الشين فى قوله تعالى «النشأة» من آية (٢٠) فى العنكبوت ، و (٤٧) فى النجم ، و (٦٢) فى الواقعة . ولا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن رسمت فى المصحف إلا فى هذه الكلمة ، وفى قوله تعالى «موئلا» (٥٨) من الكهف لا غير .

ويجوز عندى أن يكون رسموها ههنا على قراءة من فَتح الشين ومد .

قال أبو حيان(١) :

قراءة ابن كثير وأبى عمرو « النشاءة » فى الزخرف والنجم والواقعة ، على وزن (فعالة) ، وباقى السبعة (النشأة) على وزن (فعلة) ، وهما لغتان والقصر أشهر .

قال الدانى(٢) : كل مافى كتاب الله عز وجل من ذكر (الكلمة) فى لفظ الواحد فهو بالهاء إلا حرفا واحدا فى الأعراف ١٣٧ : «وتمت كلمة ربك الحسنى» ، فإن مصاحف أهل العراق اتفقت على رسمه بالتاء ، فأما فى الأنعام ١١٥ « وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا » ، وفى يونس ٣٣ « كلمة ربك على الذين فسقوا » وفيها ٩٦ « كلمة ربك لا يؤمنون » ، وفى غافر ٦ «حقت كلمة ربك» فإنى وجدت الحرف الثانى من يونس فى مصاحف أهل العراق بالهاء ، وماعداه بالتاء من غير ألف قبلها ، وهذه المواضع الأربعة تقرأ بالجمع والإفراد .

قال الدانى(٣) : وجدت فى مصاحف أهل المدينة والعراق « من حى عن بينة » (٤٢) فى الأنفال بياء واحدة . وذلك عندى على قراءة من أدغم .

---

(١) ١٤٦ / ٧/ البحر المحيط .
(٢) ٧٩/ المقنع .
(٣) ٥٠ / المقنع .

٢ — العلل الواضحة المعقولة

قال الدانى[١] : اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف من الأسماء الأعجمية المستعملة ، نحو إبرهيم و إسماعيل واسحق وهرون وشبهها لما كثر استعمالها . فأما مالم يستعمل من الأعجمية فإنهم أثبتوا الألف فيه نحو طالوت وجالوت .

قال الدانى[٢] : اتفقت المصاحف على حذف إحدى الياءين إذا كانت الثانية علامة للجمع إلا موضعاً واحداً ، فان مصاحف أهل الأمصار اجتمعت على رسم الياءين فيه على الأصل ، وهو قوله تعالى فى المطففين ١٨ «لفى عليين» ، وذلك لكراهة اجتماع ياءين فى الخط .

قال أبوشامة [٣] والدانى :

قال تعالى « وتظنون بالله الظنونا » و « ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا » وبعده « فأضلونا السبيلا » فى الأحزاب رسمت هذه الثلاثة بالألف لتشا كل الفواصل وهو مطلوب مراعى فى أكثر القرآن . قال أبوعبيد : والذى أحب فى هذه الحروف أن يتعمد الوقف عليهن تعمداً . وقال أبو على : وجه من أثبت فى الوصل أنها فى المصحف كذلك وهى رأس آية ، ورءوس الآى تشبه بالقوافى من حيث كانت مقاطع ، كما كانت القوافى مقاطع ، فكما شبه « أكرمن وأهانن» بالقوافى فى حذف الياء منهن

---

(١) ٢١ / المقنع .
(٢) ٤٩/ المقنع .
(٣) ٤٣٦ / ابراز المعاني ، ٣٨/ المقنع .

كذلك يشبه هذا فى إثبات الألف بالقوافى .

قال الدانى[1] : الياءات المحذوفات من كتاب الله عزوجل اكتفاء بالكسرة منها على غير نداء ، كما فى سورة البقرة «فإياى فارهبون» وفى سورة آل عمران «ومن اتبعن وقل» «وخافون إن كنتم مؤمنين» .

وفى الأنعام «وقد هدان» .

وفى يونس «ولا تنظرون» .

وفى الفجر «إذا يسر» و «بالواد» و «أكرمن» و «أهانن» .

وفى قل يا أيها الكافرون «ولى دين» .

قال أبو بكر الأنبارى : فهذه الحروف كلها الياء ساقطة منها فى المصحف والوقف عليها بغير ياء .

قال الدانى[2] :

اتفقت المصاحف على رسم ما كان من ذوات الياء من الأسماء والأفعال بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل ، وسواء اتصل ذلك بضمير أولم يتصل أو لقى ساكناً أومتحركا ، وذلك نحو «إحدى ، وهدى ، وآتيكم ، وأريكم ، ولا يصليها» .

---

(١) ٣٠/المقنع .

(٢) ٦٣/ المقنع .

٣ — إجراء الوقف مجرى الوصل أو العكس

قال أبوشامة[١] والدانى[٢] :

كل هاء تأنيث فى الوقف وهى تاء فى الوصل ، منها ما رسم فى المصحف على لفظ الوقف ، ومنها مارسم على لفظ الوصل بالتاء ؛ فما كتب من ذلك بالهاء فلا خلاف فى الوقف عليها كذلك ، لأنها هى اللغة الفصحى ، والرسم موافق لها فلا معدل عنها ، نحو « ذكر رحمت ربك » فى مريم و « رحمت الله قريب » الأعراف « ونعمت الله عليكم » فى البقرة وفاطر وآل عمران و « فقد مضت سنت الأولين » فى الأنفال « إذ قالت امرأت عمران » فى آل عمران .

قال الدانى[٣] : اجتمع كتاب المصاحف على رسم النون الخفيفة ألفا ، وجملة ذلك موضعان فى يوسف « وليكونا من الصاغرين » وفى العلق « لنسفعا بالناصية » ، وذلك على مراد الوقف

وكذلك رسموا النون ألفاً فى قوله تعالى « وإذا لايلبثون » و « إذا لأذقناك » و « قد ضللت إذا » وشبهه من لفظه حيث وقع ، وذلك على مراد الوصل .

---

(١) ١٩٨ / إبراز المعانى .
(٢) ٧٧/المقنع .
(٣) ٤٣/المقنع .

٤ — الأثر التاريخى

إن المستشرقين وجدوا نقوشاً فى الأنحاء الشمالية من جزيرة العرب تحمل اسم جماعة تعرف بالنبط ، وقد تبين لهم بعد الدرس والمقارنة أنها هى الأصل الذى تفرعت منه الكتابة العربية الإسلامية . والنبط قبائل عربية و إنما كانوا يكتبون بلهجة آرامية هى النبطية .

ومن مميزات الكتابة النبطية :

ا — أن تاء التأنيث الملحقة بالأسماء تكتب كما كانت بالتاء وليست بالهاء أو بما نسميها بالتاء المربوطة ، مثل «سنت».

ب — أن الحركات الممدودة تحذف فى الكتابة الآرامية أى النبطية كالألف فيكتبون مثلا : حارثة : حرثت ، أى بدون ألف ، ومالك يكتبونها ملك ، وهو ما نشاهد أثره فى رسم المصحف العثمانى [١] .

قال أبو شامة [٢] :

إبراهيم لفظ أعجمى ، هو بالعبرانية بالألف (إبراهام)، وتصرفت العرب فيه ، فقالته بالياء ، وجملة ما فى القرآن من لفظ إبراهيم تسعة وستون موضعا، والمشهور عن أصحاب ابن عامر إثبات الألف فى ثلاثة وثلاثين موضعا ، وهو مكتوب فى مصاحف الشام فى ثلاثة وثلاثين موضعا بالألف ، من ذلك خمسة عشر موضعا فى البقرة ، وفى النساء ثلاثة أواخر « واتبع ملة إبراهيم » ، « واتخذالله إبراهيم » ،

---

(١) ٧/ المجلد الثالث من مجلة كلية الآداب ، ٢ من المجلد العاشر من المجلة ، ٢٧ التطور النحوى لبرجشترسر .

(٢) ٢٤٢/ إبراز المعانى .

« وأوحينا إلى إبراهيم » وفى آخر الأنعام « ديناً قيما ملة إبراهيم » وفى آخر براءة موضعان : « وما كان استغفار إبراهيم » ، و « إن إبراهيم لأواه حليم » .

وروى عن الأخفش : أنه كان يقرأ مواضع بالألف ، ومواضع بالياء ، ثم ترك القراءة بالألف . وقال لى أبو بكر السلمى أيضا قال لى أبو الحسن السلمى : كان أهل الشام يقرءون إبراهام بألف فى مواضع دون مواضع ، ثم تركوا القراءة بالألف ، وقرءوا جميع القرآن بالياء . قال أبو على : وهى لغة أهل الشام قديما . وقال أبو بكر بن مهران : روى عن مالك بن أنس أنه قيل له : إن أهل دمشق يقرءون « إبراهام » فقال : أهل دمشق بأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة ! فقيل : إنهم يدعون قراءة عثمان ، رضى الله عنه ، فقال مالك : هامصحف عثمان عندى ، ثم دعا به ، فإذا فيه كما قرأ أهل دمشق . قال أبو بكر : وكذلك رأيت أنا فى مصاحفهم ، وكذلك هو إلى وقتنا هذا . وقال وفى سائر المصاحف إبرهيم مكتوب بالياء فى جميع القرآن إلا فى البقرة فإنه فيها بغير ياء .

٤ — لا لعلة واضحة ، بل لضعف الكاتبين فى صناعة الخط

يقول ابن كثير (١) : « إن الكتابة فى ذلك الزمان لم تحكم جيداً ، ولذا وقع فى كتابة المصحف اختلاف فى وضع الكلمات ، من حيث صناعة الكتابة ، لا من حيث المعنى » .

أقول : ولذلك حذفوا من مواضع دون مواضع مع تساويهما فى نظر الإملاء . مثال ذلك :

---

(١) فضائل القرآن .

ا — قال الدانى[١] : كل شىء فى القرآن من ذكر « الكتاب » ، و « كتاب » فهو بغير الألف ، إلا فى أربعة مواضع : فى الرعد / ٣٨ / : « لكل أجل كتاب » ، وفى الحجر/٤ : « إلا ولها كتاب معلوم » . وفى الكهف / ٢٧: « من كتاب ربك » . وفى النمل /١ « تلك آيات القرآن وكتاب مبين » فإن الألف فيه مرسومة .

ب — قال الدانى[٢] : وفى براءة/ ٤٧ كتبوا فى بعض المصاحف « ولأوضعوا » بغير ألف ، وفى بعضها « ولاأوضعوا » بألف .

حـ — حذفوا الألف بعد الواو فى قوله : « السموات » ، و « سموات » فى جميع القرآن ، إلا فى موضع واحد ، فإن الألف مرسومة فيه ، وهو قوله فى فصلت / ١٢ : « سبع سموات » فأما الألف التى بعد الميم فمحذوفة فى كل موضع بلا خلاف .

ء — قال الدانى[٣] عن عاصم الجحدرى ، قال : فى الإمام « ولاأوضعوا » فى التوبة /٤٧/ و « لاأذبحنه » فى النمل /٢١/ بألف .

ولا علة لذلك مفهومة ولا حكمة معقولة .

هـ — قال الدانى[٤] : سمعت الكسائى يقول « لدا الباب » /٢٥ كتبت فى يوسف بألف . قال أبو عمرو : واتفقت المصاحف على ذلك ، واختلفت فى

---

(١) ٢٠/المقنع .
(٢) ٩٤/المقنع .
(٣) ٤٥/المقنع .
(٤) ٦٥/المقنع .

«لدى الحناجر» (١٨) فى المؤمن، فرسم فى بعضها بالياء، وفى بعضها بالألف، وأكثرها على الياء.

ويقول ابن خلدون فى مقدمته[1] فى «فصل: فى أن الخط والكتابة من عداد الصنائع الإنسانية»: الخط من جملة الصنائع المدنية المعاشية، وعلى قدر الاجتماع والعمران، والتدرج، والكمالات والطلب، لذلك تكون جودة الخط فى المدنية إذ هو من جملة الصنائع.

والصنائع إذا وقعت بالبدو، لا تكون محكمة المذاهب، ولا مائلة إلى الاتقان والتنميق، لبون ما بين البدو والصناعة، واستغناء البدو عنها فى الأكثر.

وكانت كتابة العرب بدوية، فكان الخط العربى لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ولا إلى التوسط، لمكان العرب من البداوة والتوحش، و بعدهم عن الصنائع.

وانظر ماوقع لأجل ذلك فى رسمهم المصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة فى الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها، ثم اقتفى التابعون من السلف رسمهم خطأ، أو صوابا.

ثم يقول: ولا تلتفتن فى ذلك إلى مايزعمه بعض المغفلين، من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وأن مايتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتخيل[2]، بل لكلها وجه.

---

(١) ٢٢٨/المقدمة.

(٢) يقصد بذلك ابن خلدون الرد على ماذهب اليه المراكشى من التوجيه والتأويل الذى هو من قبيل الاشارات، وقد ذكره السيوطى فى الاتقان ١٦٨ / ٢/ الاتقان.

ويقولون فى مثل زيادة الألف فى « لأ اذبحنه » : إنه تنبيه على أن الذبح لم يقع ، وفى زيادة الياء فى « بأييد » : إنه تنبيه على كمال القدرة الربانية ، وأمثال ذلك مما لا أصل له إلا التحكم المحض .

وما حملهم على ذلك إلا اعتقادهم أن فى ذلك تنزيهاً للصحابة عن توهم النقص فى قلة إجادة الخط ، وحسبوا أن الخط كمال ، فنزهوهم عن نقصه ، ونسبوا إليهم الكمال باجادته ، وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه ، وذلك ليس بصحيح ؛ إذ الخط من جملة الصنائع المدنية المعاشيه كما رأيته فيما مر ، والكمال فى الصنائع إضافى وليس بكمال مطلق ، إذ لا يعود نقصه على الذات فى الدين ولا فى الخلال ، وإنما يعود على أسباب المعاش ، وبحسب العمران والتعاون عليه لأجل دلالته على ما فى النفوس .

وقد كان صلى الله عليه وسلم أمياً ، وكان ذلك كمالا فى حقه ، وبالنسبة إلى مقامه لشرفه وتنزهه عن الصنائع العملية التى هى أسباب المعاش والعمران . وليست الأمية كمالاً فى حقنا نحن ، إذ هو منقطع إلى ربه ، ونحن متعاونون على الحياة الدنيا .

هذه هى أسباب اختلاف المصاحف فى الرسم ، لمألوف الخط ، ومشهور قواعده .

أما أسباب اختلاف المصاحف العثمانية فيما بينها ، فيرجع فى الأغلب إلى القراءات ، وهو ما نقصده من الاستدلال ، لنبين بذلك أن القراءات دائرة على ألسنة الصحابة ، ثابتة فى رسوم مصاحفهم ، بعد أن تلقوها من النبى صلى الله عليه وسلم ، وسمعوها منه ، أو أذن لهم فيها .

قال أبو عمرو الدانى[1] : « فإن سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد فى المصاحف .

قلت : السبب فى ذلك عندنا أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، لما جمع القرآن فى المصاحف ونسخها على صورة واحدة ، وآثر فى رسمها لغة قريش[2] دون غيرها ، مما لا يصح ولا يثبت ، نظراً للأمة ، واحتياطا على أهل الملة ، وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله عز وجل كذلك منزلة ، ومن رسول الله مسموعة ، وعلم أن جمعها فى مصحف واحد على تلك الحال غير متمكن إلا بإعادة الكلمة مرتين ، وفى رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لاخفاء به ، ففرقها فى المصاحف لذلك ، فجاءت مثبتة فى بعضها ، ومحذوفة فى بعضها ، لكى تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله عز وجل ، وعلى ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهذا سبب اختلاف مرسومها فى مصاحف أهل الأمصار .

· أمثلة لذلك[3] :

قال تعالى « وقالوا اتخذ الله ولداً »(١١٦ البقرة) : كتب فى مصاحف أهل الشام بغير واو ، وفى البقية بالواو ، وبهما قرىء .

« وأوصى » (١٣٢ البقرة) : كتب فى الإمام مصحف عثمان والمدنى والشامى بألف بين الواوين ، وفى البقية بدونها ، وبهما قرىء .

---

(١) ١١٤/ المقنع .

(٢) ذكر برجشتر سر فى كتابه « التطور النحوى » ص ٢٨ و ٣٩ و ٤٤ : أن رسم القرآن تابع للهجة الحجاز .

(٣) ١٠٢/ المقنع ، وصفحات متعددة في الشاطبية وفى الجزء الثانى من النشر و ص ١٠١ من سمير الطالبين .

« وسارعوا » (١٣٣ آل عمران) : كتب في مصاحف أهل المدينة والشام بغير واو قبل السين ، وفي سائر المصاحف بالواو ، وبهما قرئ .

« من يرتدد منكم » (٥٤ المائدة) : كتب في المدنى والشامى بدالين ، وفى البقية بدال واحدة ، وقرىء بالفك والإدغام ، وقراءة الفك لغة الحجاز ، وقراءة الشد بدال واحدة لغة تميم .

« تجرى من تحتها الأنهار » (١٠٠ براءة) : كتب في المكى بزيادة «من» وفى غيره بعدمها ، وقرىء بهما .

«فإن الله الغنى الحميد» (٢٤ الحديد) : كتب في المدنى والشامى بحذف «هو» وفى غيرهما بإثباتها ، وبهما قرىء .

«فلا يخاف عقباها» (١٥ والشمس) : كتب في المدنى والشامى بالفاء ، وفى بقيتها بالواو .

روى أبو عمرو الدانى[1] عن ابن خاقان قال : حدثنا أحمد المكى قال : حدثنا علىّ ، قال : حدثنا أبو عبيد قال : هذه الحروف التى اختلفت فى مصاحف الأمصار مثبتة بين اللوحين ، وهى كلها منسوخة من الإمام الذى كتبه عثمان ثم بعث إلى كل أفق مما نُسخ ، بمصحف ، وهى كلها كلام الله عز وجل .

---

(١) ١٠٨/ المقنع .

الفصل السادس

الروايات التي رويت عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم ونقلها ثقات الأئمة وتلقتها الأمة بالقبول

قال الإمام ابن الجزري [1] :

إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة . ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم [2] « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم في خطبته : ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني ، وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب ؛ وقال : إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك ، وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء ، تقرؤه نائما ويقظان ، وإن الله أمرني أن أحرق قريشا ، فقلت : رب إذن يثلغوا رأسي (أي يشدخوه ويشجوه) فيدعوه خُبزة . قال : استخرجهم كما استخرجوك ، واغزهم نُغزك (أي نعينك) ، وأنفق فسننفق عليك ، وابعث جيشا نبعث خمسة مثله ، وقاتل بمن أطاعك من عصاك » . فأخبر تعالى أن القرآن لايحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء ، بل يقرءونه في كل حال كما جاء في صفة أمته « أناجيلهم في صدورهم » . وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب ، ولا يقرءونه كله إلا نظرا ، لا عن ظهر قلب .

---

(١) ١/٦/ النشر .

(٢) ١٦/١٩٨/ النووي على مسلم .

ولما خص الله تعالى بحفظه من شاء من أهله ، أقام له أئمة ثقات تجردوا لتصحيحه وبذلوا أنفسهم فى إتقانه ، وتلقوه من النبى صلى الله عليه وسلم حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة ولا سكونا ولا إثباتا ولا حذفا ، ولا دخل عليهم فى شىء منه شك ولا وهم ، وكان منهم من حفظه كله ، ومنهم من حفظ أكثره ، ومنهم من حفظ بعضه ، كل ذلك فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم .

وقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام فى أول كتابه فى القراءات مَن نقل عنهم شىء من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم ، فذكر من الصحابة أبابكر وعمر وعثمان وعلياً وطلحة وسعداً وابن مسعود وحذيفة وسالماً وأبا هريرة وابن عمر وابن عباس وعمرو بن العاص وابنه عبد الله ومعاوية وابن الزبير وعبد الله ابن السائب وعائشة وحفصة وأم سلمة ، وهؤلاء كلهم من المهاجرين .

وذكر من الأنصار أُبىّ بن كعب ومعاذ بن جبل وأبا الدرداء وزيد بن ثابت وأبا زيد ومجمع بن جارية وأنس بن مالك ، رضى الله عنهم أجمعين .

ولما توفى النبى صلى الله عليه وسلم وقام بالأمر بعده أحق الناس به أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، وقاتل الصحابة رضوان الله عليهم أهلَ الردة وأصحاب مسيلمة ، وقتل من الصحابة نحو الخمسمائة ، أُشير على أبى بكر بجمع القرآن فى مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصحابة ، فتوقف فى ذلك ، ثم اجتمع رأيه ورأى الصحابة على ذلك .

ثم فى خلافة عثمان حدث ما دعا إلى جمع القرآن وكتابة مصحف سمى بالمصحف الإمام ، كتب منه عدة مصاحف ، وجهها إلى الأمصار المختلفة ، فقرأ كل أهل مصر بما فى مصحفهم ، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من فى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبى صلى الله عليه وسلم .

فمن كان بالمدينة : ابن المسيب وعروة وسالم وعمر بن عبد العزيز وسليمان وعطاء ابنا يسار ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وابن شهاب الزهرى ومسلم بن جندب وزيد بن أسلم .

وبمكة : عبيد بن عمير وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وابن أبى مليكة .

وبالكوفة : علقمة والأسود ومسروق وعبيدة وعمرو بن شرحبيل والحارث ابن قيس والربيع بن خُثيم وعمرو بن ميمون وأبو عبد الرحمن السلمى وزر بن حبيش وسعيد بن جبير وابراهيم النخعى والشعبي .

وبالبصرة : عامر بن عبدالقيس وأبوالعالية وأبورجاء ونصر بن عاصم ويحيي ابن يعمر وجابر بن زيد والحسن وابن سيرين وقتادة .

وبالشام : المغيرة بن أبى شهاب المخزومى صاحب عثمان بن عفان فى القراءة وخليد بن سعد صاحب أبى الدرداء .

ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ . واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية ، حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم ، ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، أجمع أهل بلدهم على تلقى قراءتهم بالقبول ، ولم يختلف عليهم فيها أثنان ، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم .

فكان (بالمدينة) أبو جعفر يزيد بن القعقاع ثم شيبة بن نصاح ثم نافع بن أبى نعيم .

وكان (بمكة) عبد الله بن كثير وحميد بن قيس الأعرج ومحمد بن محيصن .

وكان (بالكوفة) يحيي بن وثاب وعاصم بن أبى النَّجود وسليمان الأعمش ثم حمزة ثم الكسائى .

وكان (بالبصرة) عبد الله بن أبى إسحاق وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ثم عاصم الجحدرى ثم يعقوب الحضرمى .

وكان (بالشام) عبد الله بن عامر وعطية بن قيس الكلابي وإسماعيل ابن عبدالله بن المهاجر ثم يحيى بن الحارث الذماري ثم شريح بن يزيد الحضرمي .

ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا ، وتفرقوا في البلاد وانتشروا ، وخلفهم أمم بعد أمم ، عرفت طبقاتهم واختلفت صفاتهم ؛ فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية ، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف .

أمثلة من قراءات الصحابة والتابعين ومن بعدهم :

قال تعالى « وقالوا أئذا ضللنا في الأرض » (١٠ السجدة) :

قرأ الجمهور بفتح اللام ، وهي لغة نجد ، وقرأ يحيي بن يعمر وابن محيصن وأبو رجاء وطلحة وابن وثاب بكسر اللام .

« واذكر عبدنا إبراهيم » (٤٥ ص) :

قرأ ابن عباس وابن كثير وأهل مكة عبدنا بالأفراد ؛ والجمهور على الجمع .

« إذا قومك منه يصدُّون » (٥٧ الزخرف) :

قرأ أبو جعفر والأعرج والنخعي وأبو رجاء وابن وثاب وعامر ونافع والكسائي « يصدون » بضم الصاد . وقرأ الكسائي والفراء بكسرها ، وهما لغتان بمعنى ، مثل : يعرُشون ويعرِشون .

« وجعل على بصره غشاوة » (٢٣ الجاثية) :

قرأ الجمهور بكسر الغين ، وعبدالله والأعمش بفتحها ، وهي لغة ربيعة ، والحسن وعكرمة وعبد الله أيضاً بضمها وهي لغة عكلية .

« حملته أمه كرها ووضعته كرها » (١٥ الأحقاف) :

قرأ الجمهور بضم الكاف ، وشيبة وأبو جعفر والأعرج والحرميان وأبو عمرو بالفتح ، والضم والفتح لغتان بمعنى واحد .

«والهدى معكوفا» (٢٥ الفتح) :

قرأ الجمهور (والهدى) بسكون الدال وهى لغة قريش ، وابن هرمز والحسن وعصمة عن عاصم وخارجة أبى عمرو (والهدِىّ) بكسر الدال وتشديد الياء ، وهى لغة تميم .

« إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم » (٢٨ الطور) :

قرأ الحسن وأبو جعفر ونافع والكسائى « أنه » بفتح الهمزة أى لأنه ، وقرأ باقى السبعة «إنه» بكسر الهمزة ، وهى قراءة الأعرج وجماعة ، وفيها معنى التعليل .

« عندها جنة المأوى » (١٥ النجم) :

قرأ على وأبو الدرداء وأبو هريرة وابن الزبير وأنس وزر بن حبيش ومحمد بن كعب وقتادة «جنّـهُ» بهاء الضمير ، وجن فعل ماض ، والهاء ضمير النبي صلى الله عليه وسلم ، أى عندها ستره إيواء الله تعالى وجميل صنعه . وردت عائشة وصحابة معها هذه القراءة . وإذا كانت قراءة قرأها أكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس لأحد ردها .[1]

« سنفرُغ لكم أيه الثَّقَلان » (٣١ الرحمن) :

قرأ الجمهور بضم الراء من فرغ بفتح الراء ، وهى لغة الحجاز .

وقرأ حمزة والكسائى وأبو حيوة وزيد بن على بياء الغيبة ، وقتادة والأعرج بالنون وفتح الراء مضارع فرِغ بكسرها ، وهى تميمية .

---

(١) ٨/١٦٠/ البحر المحيط .

« ماهن أمهاتهم » (٢ المجادلة) :

قرأ الجمهور «أمهاتِهم» بالنصب على لغة الحجاز .

وقرأ المفضل عن عاصم بالرفع على لغة تميم .

«من يوم الجمعة» (٩ الجمعة) :

قرأ الجمهور بضم الميم ، وقرأ ابن الزبير وأبو حيوة وابن أبى عبلة ورواية عن أبى عمرو وزيد بن على والأعمش بسكونها ، وهى لغة تميم .

« فأصلحوا بين أخويكم» (١٠ الحجرات) :

قرأ الجمهور « بين أخويكم » مثنى لأن أقل من يقع بينهم الشقاق اثنان ، فإذا كان الإصلاح لازماً بين اثنين ، فهو ألزم بين أكثر من اثنين .

وقرأ زيد بن ثابت وابن مسعود والحسن بخلاف عنه ، والجحدرى وثابت البنانى وحماد بن سلمة وابن سيرين « بين إخوانكم» جمعاً بالألف والنون .

وَقرأ الحسن أيضاً وابن عامر فى رواية وزيد بن على ويعقوب « إخوتكم » جمعاً على وزن غِلمة [1] .

---

(١) ١١٢/٨/ البحر المحيط ، ١٤٣/ البديع لابن خالويه ، ٣٩٧/ الاتحاف

الفصل السابع

القراءات واللغات

نقصد باللغات هنا أوسع معانيها ، فيدخل فى ذلك اللهجات .

إن الاختلاف فى كثير من القراءات مرجعه إلى اختلاف اللغات ، وتعدد اللهجات .

وهناك نوع من القراءات لا يرجع إلى اختلاف فى اللهجات ، وإنما هى أوجه تجرى فى الفصيح من الكلام ، واردة على سنة العرب من صرف عنايتها إلى المعانى ، ونظرها إلى الألفاظ نظر الوسائل ، فلا ترى بأساً فى إيراد اللفظ على وجهين ، أو وجوه ، مادام المعنى الذى يقصد بالخطاب باقياً فى نظمه ومأخوذاً من جميع أطرافه ، وفى هذا توسعة على القارىء وعدم قصره على حرف ؛ لأن القرآن حفظ كثيراً من طرق البيان ، وتقرير أساليب الخطاب ، وفنون التعبير .

مثال ما كان سبيله من القراءات اختلافا فى اللهجات وتعدداً فى اللغات :

قال تعالى « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » (٧ / الفاتحة) :

قرأ أيوب السختيانى : « ولا الضألين » بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين ، وحكى أبو زيد : دأبّة وشأبّة فى كتاب الهمز ، وجاءت منه ألفاظ . قال أبو زيد : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن » فظننته قد لحن حتى سمعت من العرب : دأبّة وشأبّة .قال أبو الفتح: وعلى هذه اللغة قول كُثيّر :

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل [١]

وقال أبو زيد فى كتاب الهمز : سمعت رجلا من بنى كلاب يكنى أبا الأصنع يقول : هذه دأبّة ، وهذه شأبة ، وهذه امرأة مأدة ، فيهمز الألف فى كل هذه الحروف ، وذلك أنه ثقل عليه إسكان حرفين معاً .

قال تعالى « قالوا أرجه وأخاه » (١١١ الأعراف) :

قال الفراء : قد جزم حمزة والأعمش الهاء ، وهى لغة العرب ، يقفون على الهاء المكنى عنها فى الوصل إذا تحرك ماقبلها [٢].

قال تعالى « تأكل منسأته » (١٤ سبأ) :

قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بألف بعد السين من غير همزة ، لغة الحجاز . وهذه الألف بدل من الهمزة ، وهو مسموع على غير قياس ، وافقهم اليزيدى ، والحسن . وقرأ الباقون على الأصل بالهمزة المفتوحة [٣].

قال سيبويه : واعلم أن الهمزة التى يحقق أمثالَها أهلُ التحقيق من بنى تميم وأهل الحجاز ، وتجعل فى لغة أهل التخفيف بين بين ، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا ، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ، والواو إذا كان ما قبلها مضموما ، وليس ذلك بقياس ، و إنما يحفظ عن العرب ، من ذلك « منساة » ، و إنما أصلها منسأة [٤].

---

(١) ١/٣٠/ البحر المحيط ، ١٦٨/ شواهد الشافية ، ٩/١٣٠/ شرح المفصل ، ١٣/٤١٤/ لسان العرب .

(٢) ٢٧٤/ شواهد الشافية ، ٢٢٧/ الاتحاف .

(٣) ٣٥٨/الاتحاف .

(٤) ٣٣٥/ شرح شواهد الشافية ، ٧/٢٥٥/ البحر المحيط .

قال تعالى « إنا أعطيناك الكوثر » :

قرأ الجمهور « أعطيناك » بالعين ؛ وقرأ الحسن ، وطلحة ، وابن محيصن ، والزعفراني : « أنطيناك » بالنون ، وهي قراءة مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال التبريزي : هي لغة للعرب العاربة من أولى قريش . ومن كلامه صلى الله عليه وسلم : اليد العلياء المنطية ، واليد السفلى المنطاة . ومن كلامه عليه الصلاة والسلام : وأنطوا الثبجة[1] .

وفي اللسان : الإنطاء : الإعطاء بلغة أهل اليمن ، وقد قرىء « إنا أنطيناك الكوثر » وهذه اللهجة تعرف بالاستنطاء .

قال تعالى « قال إني ليحزنني أن تذهبوا به » (١٣ / يوسف) :

قرأ نافع بضم الياء ، وكسر الزاي ، من أحزنه يحزنه ، وهي لغة تميم . وقرىء أيضا « ليحزنني » بفتح الياء وضم الزاي ، وهي لغة قريش[2] .

قال تعالى « فلأمه الثلث » (١١/ النساء) :

قرئ بضم الهمزة وكسرها ، وهما لغتان . قال أبو جعفر النحاس في كسر « فلإمه » : هذه لغة حكاها سيبويه . قال : هي لغة كثير من هوازن وهذيل[3] وقراءة الكسر لحمزة والكسائي ، والباقون بضمها[4] .

---

(١) ٥١٩/ البحر المحيط .
(٢) ٢٦٣/ الاتحاف ، ١/٥٧٩/ الخزانة .
(٣) ٢٨٦/ إبراز المعاني .
(٤) ١٨٧/ الاتحاف .

سرى يسرى : سار ليلا ، وهى لغة تميم . وأسرى : لغة أهل الحجاز ، وقرىء بهما .

قال تعالى « فأسر بأهلك » (٨١ هود) :

جاء « فأسر » فى ثلاث سور : فى هود ، والحجر ، والدخان .

قرأ نافع وابن كثير بوصل الهمزة . وقرأ الباقون بهمزة قطع مفتوحة ، من أسرى (١) .

قال تعالى « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك » (٨١ هود) :

قرىء برفع « امرأتك » ونصبها . فقراءة الرفع لابن كثير وأبى عمرو ، وقرأ الباقون بالنصب .

والقراءتان واردتان على ما تقتضيه العربية فى الاستثناء المنقطع ، ففيه لغتان : النصب ، والرفع . فالنصب لغة أهل الحجاز وعليها الأكثر ، والرفع لبنى تميم ، وعليها اثنان من القراء : ابن كثير وأبو عمرو (٢) .

قال تعالى « وليجدوا فيكم غلظة » (١٢٣ التوبة) :

قرأ الجمهور « غلظة » بكسر الغين ، وهى لغة أسد . والأعمش وأبان بن تغلب والمفضل كلاهما عن عاصم بفتحها ، وهى لغة الحجاز .

وقرأ أبو حيوة ، والسلمى ، وابن أبى عبلة ، والمفضل ، وأبان أيضاً بضمها ، وهى لغة تميم (٣) .

---

(١) ٣٥٠ / إبراز المعانى ، ٥٥١ / ١ / الخزانة ، ٢٥٩ / الاتحاف .
(٢) ٢٥٩/الاتحاف ، ٣٥١/إبراز المعانى ، ٥/٢٤٩/ البحر المحيط .
(٣) ٥/١١٥/البحر المحيط ، ٢٤٥ / الاتحاف .

قال تعالى « وزنوا بالقسطاس المستقيم » (٣٥/ الإسراء) :

قرأ الأخوان وحفص بكسر القاف .

وقرأ باقى السبعة بضمها ، وهما لغتان [١] : الضم لغة الحجاز ، والكسر : لغة غيرهم .

قال تعالى « ويهيئ لكم من أمركم مرفقا » (١٦ / الكهف) :

قرأ أبو جعفر ، والأعرج ، وشيبة ، وحميد ، وابن سعدان ، ونافع ، وابن عامر بفتح الميم وكسر الفاء . وعن الفراء هى لغة أهل الحجاز .

وقرأ الباقون بكسر الميم وفتح الفاء ، وهى لغة غيرهم [٢] .

قال تعالى « أو يأتيهم العذاب قبلا » (٥٥ / الكهف) :

قرأ الحسن ، والأعرج ، والأعمش ، وابن أبى ليلى ، والكوفيون بضم القاف والباء ، وهى لغة تميم .

وقرأ باقى السبعة ومجاهد وعيسى بن عمر « قبلا » بكسر القاف وفتح الباء .

قال تعالى « قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون فى الأرض » (٩٤ / الكهف) :

قرأ عاصم والأعمش ويعقوب بالهمز ، وهى لغة بنى أسد . ذكره الفراء .

وقرأ باقى السبعة بألف غير مهموزة ، وهى لغة كل العرب غير بنى أسد [٣] .

---

(١) ٦/٣٤/ البحر المحيط ، ٢٨٣/ الاتحاف .

(٢) ٦/١٠٧/ البحر المحيط ، ٢٨٨/ الاتحاف .

(٣) ٦/١٦٣/ البحر المحيط ، ٢٩٥/ الاتحاف .

قال تعالى « قال رب إنى وهن العظم منى » (٤ مريم) :

قرأ الجمهور : وهن بفتح الهاء . وقرأ الأعمش بكسرها . وقرىء بضمها : لغات ثلاث [١] .

قال تعالى «وترى الناس سكارى وماهم بسكارى» (٢ الحج) :

قرأ الجمهور « سكارى » بضم السين فيهما على وزن فُعالى .

وقرأ أبو هريرة وأبو نهيك وعيسى بفتح السين فيهما . وقال أبو حاتم : هى لغة تميم [٢] . وكذا قرأ حمزة والكسائى وخلف .

قال تعالى « هيهات هيهات لما توعدون » (٣٦ المؤمنون) :

قرأ الجمهور « هيهات هيهات » بفتح التاءين ، وهى لغة الحجاز .

وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين ، وهى لغة تميم وأسد [٣] .

قال تعالى « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » (٣١/ النور) :

قرأ الأعمش : « عورات » بفتح الواو ، وهى لغة هذيل بن مدركة و بنى تميم .

وقرأ الجمهور بإسكان الواو .

قال البغدادى فى الخزانة : لغة هذيل فتح عين فَعَلات جمع فَعْلة المعتلة العين . مثل جوزة وجوزات ، و بيضة و بيضات [٤] .

---

(١) ٦/١٧٣/ البحر المحيط.

(٢) ٦/٣٥٠/ البحر المحيط ، ٣١٣/ الاتحاف .

(٣) ٦/٤٠٤/ البحر المحيط ، ٣١٨/ الاتحاف .

(٤) ٣/٤٢٦/خ ، ٦/٤٧٢/ البحر المحيط ، ٥/٣٠/ شرح المفصل .

قال تعالى : « إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما » (٢٦ البقرة) :

قرأ ابن محيصن « يستحى » بكسر الحاء وحذف الياء من استحى يستحى وهى لغة تميم [١].

جاء فى لسان العرب [٢] :

أمللت : لغة أهل الحجاز وبنى أسد ، وأمليت لغة بنى تميم وقيس ؛ ونزل القرآن باللغتين .

أمثلة للقراءات التى ليس مرجعها اختلاف اللهجات واللغات :

قال تعالى «وماعملته أيديهم أفلا يشكرون» (٣٥ يس) :

قرأ أبو بكر وحمزة والكسائى وخلف «عملت» بغير هاء موافقة لمصاحفهم ، والباقون بالهاء موافقة لمصاحفهم [٣].

قال تعالى « فإن الله هو الغنى الحميد » (٢٤ الحديد) :

اختلف فى إثبات « هو » . فنافع وابن عامر وأبو جعفر بحذفها . والباقون بإثباتها [٤] .

قال تعالى «وأعدّ لهم جنات تجرى تحتها الأنهار » (١٠٠ التوبة) :

قرئ بزيادة «من» . وقرئ بحذفها . وهى فى المصحف المكى بزيادة «من» وفى غيره بحذفها [٥]

قال تعالى « كانوا هم أشد منهم قوة» (٢١ غافر) :

---

(١) ١٣١/الاتحاف ، ٢/٢٨٠/خ .
(٢) ١٤/١٥٤ .
(٣) ٣٦٥ / الاتحاف .
(٤) ٤١١/ الاتحاف .
(٥) ٢٤٤/ الاتحاف .

اختلف فى «أشد منهم قوة» الأول ؛ فابن عامر «منكم» بالكاف موضع الهاء التفاتا إلى الخطاب .

والباقون «منهم» بضمير الغيب لقوله «أولم يسيروا »[1] .

قال تعالى «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» (١٢٥ البقرة) :

قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر عطفاً على ماقبله ، إما على مجموع «وإذ جعلنا» فتضمر «إذ» ، وإما على نفس «جعلنا» فلا إضمار .

والباقون بكسرها على الأمر[2] .

---

(١) ٣٧٨/ الاتحاف .

(٢) ١٤٧/ الاتحاف ، ٢٤٣/ إبراز المعانى .

الفصل الثامن

القراءات والنحاة

أولع كثير من النحاة بمناقشة القراءات وردها إذا لم تكن متطابقة مع ما ألفوه من مذاهب البصريين والكوفيين. وكان المنهج الحق يطالبهم بالنظر فى القراءة نفسها، فمتى صح سندها ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، لا يصح ردها، وتفضيل القاعدة النحوية عليها؛ فإنه لا ينبغى أن يقاس القرآن على شىء، بل الواجب أن يقاس عليه. فهو النص الصحيح الثابت المتواتر، وليس هناك نص مما يستشهد به يشبهه فى قوة إثباته، وتواتر روايته، والقطع بصحته فى متنه ولفظه.

هذا على أن القراء الذين اشتركوا فى رواية هذه القراءات، هم إلى جانب إجادتهم فى هذا الفن، وصدقهم فى روايتهم، هم علماء فى اللغة، ومن أفاضل أئمة النحو وأعلامه؛ مثل أبى عمرو بن العلاء، والكسائى.

إن أفضل ما يحتج به فى تقرير أصول اللغة: القرآنُ الكريم؛ فإنه نزل بلسان عربى مبين، ولا يمترى أحد فى أنه بالغ من الفصاحة، وحسن البيان، الذروة التى ليس بعدها مرتقى. فيجب أن نأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية.

ولا فرق فى ذلك بين ما وافق الاستعمال الجارى فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم، وما جاء على وجه انفردت به قراءات القرآن، ولا نذهب مذهب التأويل ليوافق آراء النحويين.

قال الرازى فى تفسيره [١] على ما حكاه الجلال السيوطى عنه عند تفسير قوله تعالى : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » (١ النساء) .

قال الرازى : « إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن، فإذا استشهدوا فى تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى » .

وقال أبوشامة فى شرح الشاطبية [٢] :

« قرأ حمزة « والأرحام » بالجر . قال الزجاج : القراءة الجيدة نصب « الأرحام » فأما الخفض فخطأ فى العربية ، فان إجماع النحويين أنه يقبح أن يعطف باسم ظاهر على اسم مضمر فى حال الخفض إلا بإظهار الخافض» .

وتعقبه أبو شامة ، فقال : « قال الزمخشرى فى كتاب الأحاجى فى قولهم : « لا أباك » اللام مقدرة منوية وإن حذفت من اللفظ ، والذى شجعهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صار معلوماً ، لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التى لسانها أنطق من لسان المقال ، فحمل قراءة حمزة « تساءلون به والأرحام » عليه سديد . » وقال فى الكشاف [٣] : وينصره قراءة ابن مسعود : « تساءلون به وبالأرحام » .

---

(١) ٣/١٩٣/ تفسير الفخر .
(٢) ٢٨٣/ إبراز المعانى .
(٣) ٢٤١/١/ الكشاف .

قال الفراء[١] : حدثنى شريك بن عبدالله ، عن الأعمش ، عن إبراهيم قال «والأرحام» خفض الأرحام . قال : هو كقولهم : أسألك بالله والرحم .

قال الزمخشرى فى المفصل «وقراءة حمزة «والأرحام» بالجر ليست بتلك القوية» .

قال الشارح ابن يعيش[٢] : «وأما قوله تعالى « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » بجر الأرحام فى قراءة حمزة ، فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض . وقد رد أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد هذه القراءة ، وقال : لا تحل القراءة بها . وهذا القول غير مرضى من أبى العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة ، كابن مسعود ، وابن عباس ، والقاسم ، وإبراهيم النخعى ، والأعمش ، والحسن البصرى ، وقتادة ، ومجاهد . وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها» .

وحكى[٣] أبو نصر بن القشيرى رحمه الله فى تفسيره كلام الزجاج ، ثم قال : « ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شىء عن النبى فمن رد ذلك فقد رد على النبى صلى الله عليه وسلم ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، لا تقلد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح ، وإن كان غيره أفصح منه ، فإنا لا ندعى أن كل القراءات على أرفع الدرجات فى الفصاحة . »

---

(١) ٢٨٤/ إبراز المعانى .　(٢) ٣/٧٨/ شرح المفصل .
(٣) ٢٧٥/ إبراز المعانى .

قال أبو شامة : وهذا كلام حسن صحيح .

وقال السيوطى فى الاقتراح[١] :

« أما القرآن : فكل ما ورد أنه قرىء به ، جاز الاحتجاج به فى العربية ، سواء أكان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً . وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه ؛ وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ، وإن اختلف فى الاحتجاج بها فى الفقه ؛ ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، بقراءة « فبذلك فلتفرحوا » (٥٨ ـ يونس) ؛ كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة : « ولنحمل خطاياكم » . (١٢ ـ العنكبوت) .

« وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم ، وحمزة ، وابن عامر قراءات بعيدة فى العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون فى ذلك ؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التى لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه فى العربية .

« ورد المتأخرون : منهم ابن مالك ، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم فى العربية ، وإن منعه الأكثرون ، مستدلا به : من ذلك جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله ، بقراءة

---

(٥) ١٧/ الاقتراح .

ابن عامر « وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم » برفع « قتل » ونصب « أولادهم » وجر « شركائهم » (١٣٧ الأنعام) .

ذكر ابن الجزرى فى كتابه « منجد المقرئين »[1] :

« وأجاب الإمامان : الحافظ أبو عمرو بن الصلاح ، وأبو عمرو بن الحاجب عن السؤال الذى ورد دمشق من العجم فى حدود الأربعين وستمائة ، وهو :

هل تجوز القراءة بالشاذ ؟

« قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح المجتهد المقيد فى ذلك العصر ما صورته :

« يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآناً ، واستفاض نقله كذلك وتلقته الأمة بالقبول ، كهذه القراءات السبع ، فلم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم فى الصلاة وخارج الصلاة . وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها . هذا طريق من استقام سبيله » .

وقال الألوسى عند تفسيره لآية الأنعام[2] :

« لو سلمنا أن قراءة ابن عامر منافية لقياس العربية لوجب قبولها أيضاً بعد أن تحقق صحة نقلها ، كما قبلت أشياء نافت القياس مع أن صحة نقلها دون صحة القراءة المذكورة بكثير » .

---

(١) ١٧ / منجد المقرئين .
(٢) ٣٠ / ٨ / تفسير الألوسى .

وقال الزمخشري في الكشاف عند تفسير آية الأنعام[1] :

«وأما قراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» برفع القتل، ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات — وهو الشعر — لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن، المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف: «شركائهم» مكتوباً بالياء».

قال أحمد بن المنير رحمه الله تعقيباً على كلام الزمخشري :

لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفظة كلامه، مما رماهم به. فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة، اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم، فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب «أولادهم» بالقياس إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً، فهذا كله ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه. ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، بها يعلم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ثم تلاها النبي على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفاً عن سلف الى أن انتهت إلى ابن عامر، فقرأها أيضاً كما سمعها. فهذا

---

(١) ٤١/٢/تفسير الكشاف

معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم. فاذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشرى ولا بقول أمثاله ممن لحق ابن عامر، فإن المنكر عليه إنما أنكر ماثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة، ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين أعنى علم القراءة وعلم الأصول، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين، لخيف عليه الخروج من ربقة الدين؛ وإنه على هذا العذر لفى عهدة خطرة، وزلة منكرة، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة، فيها ماليس متواترا [1]. فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر. وأما الزمخشرى فظن أنها تثبت بالرأى غير موقوفة على النقل. وهذا لم يقل به أحد من المسلمين، وماحمله على هذا الخيال إلا التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها، فلا ينبغى تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة.

وقال الحافظ أبوعمرو الدانى فى كتابه جامع البيان [2] بعد ذكره إسكان «بارئكم» و«يأمركم» لأبى عمرو وحكاية إنكار سيبويه له، فقال أعنى الدانى: والإسكان أصح فى النقل، وأكثر فى الأداء، وهو الذى أختاره وآخذ به. ثم قال: وأئمة القراء لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة، والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل. والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

---

(١) ليس فى هذا زلة كما تقدم من قول ابن الجزرى وأبى شامة.
(٢) ١٠/١/ النشر.

وقال أبو شامة فى شرحه للشاطبية عند كلامه على قراءة ابن عامر[١] :

والمنكرون لقراءة ابن عامر هذه من النحاة على قسمين : منهم من ضعفها ، ومنهم من جهّل قارئها ، وكلهم قد أتى بما يلام عليه ، لأنه أنكر قراءة قد صحت عن إمام من أئمة المسلمين . لكن من نفى ذلك ولم يجهّل فأمره أقرب . ومن جهل فقد تعدى طوره ، فبيّن أمره وجهله بما قد خفى عنه ؛ فإن هذه القراءة قد نقلها ابن عامر عمن قرأها عليه ، ولم يقرأها من تلقاء نفسه . ولا الالتفات إلى قول من زعم أنه لم يأت فى الكلام المنثور مثله ، لأنه ناف ، ومن أسند هذه القراءة مثبت ، والإثبات مرجح على النفى بإجماع ، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله فى النثر ، لرجع عن قوله ، فما باله لا يكتفى بناقلى القراءة عن التابعين عن الصحابة ، رضى الله عنهم أجمعين . !

وقال أبو حيان فى تفسيره بعد أن أورد قراءة ابن عامر[٢] :

وقرأ ابن عامر كذلك ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ، وهى مسألة مختلف فى جوازها ؛ فجمهور البصريين يمنعونها : متقدموهم ، ومتأخروهم ، ولا يجيزون ذلك إلا فى ضرورة الشعر . وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح ، لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب .

ولا التفات إلى قول ابن عطية : وهذه قراءة ضعيفة فى استعمال العرب . ولا التفات إلى قول الزمخشرى . واعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى

---

(١) ٣١٦ / ابراز المعانى .
(٢) ٤/٢٢٩ / البحر المحيط .

صريح محض قراءة متواترة . واعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم . ولا التفات أيضاً لقول أبي على الفارسي : هذا قبيح قليل فى الاستعمال ولو عدل عنها ابن عامر كان أولى .

وإذا أردت أن تنظر إلى جرأة النحاة وغرورهم ، وتسلط الصنعة عليهم ، والتعصب لآرائهم ، فاسمع ماذكره صاحب الإنصاف فى المسألة الستين[1] :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظروف وحرف الجر .

أما الكوفيون فقد احتجوا بقراءة ابن عامر أحد القراء السبعة « وَكَذلكَ زُيِّنَ لِكثيرمن المشركين قَتلُ أولادَهم شركائِهم » بنصب «أولادَهم» وجر «شركائِهم» ففصل بين المضاف والمضاف إليه . وإذا جاء هذا فى القرآن ففى الشعر أولى .

وأما البصريون فقالوا : إن هذه القراءة لا يسوغ لكم الاحتجاج بها ، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر ، والقرآنُ ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما فى حال الاختيار ، سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار .

ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام . وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهى القراءة .

---

(١) ٢٤٩/١ الانصاف .

وقال الدماميني في آخر الباب السابع[1]:

إن العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته . وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة علمه وعدالته ، وترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم !.

ومن تحكيم النحو في القراءات وإخضاعها لخلافات النحاة ومذاهبهم فما وافق مذهبهم كان صحيحاً وما خالفه كان شاذاً ، مع أن الواجب العكس ، فما صح سنده من القراءات ووافق أحد المصاحف العثمانية ينبغي أن يقبل وتصحح به القواعد النحوية ما لم يخالف أصلا في النحو مقطوعا به أو قياساً مطرداً ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، أو نصب الحال والتمييز ، وما أشبه ذلك — قوله تعالى : « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما ، بعوضة فما فوقها » (٢٦ — البقرة) :

قرأ الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب « بعوضة » بالرفع ، واتفق المعربون على أنه خبر ، ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبرا ؛ فقيل خبر مبتدأ محذوف تقديره « هو بعوضة » ، وفي هذا وجهان : أحدهما أن هذه الجملة صلة لما ، و « ما » موصولة بمعنى الذي ، وحذف هذا العائد ؛ وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة .

وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير « أيّ » من الموصولات ، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة .

---

(١) ٥٤/١ المواهب الفتحية .

والوجه الثانى أن تكون «ما» زائدة أو صفة، و «هو بعوضة» وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق[١].

ونحن نقول: ليختلف الكوفيون والبصريون ماشاء لهم الاختلاف، ولكن لا يصح الحكم على قراءة بالشذوذ مع صحة سندها وموافقتها لرسم مصحف من المصاحف العثمانية لمجرد عدم موافقة البصريين للكوفيين فى هذا التقدير أوذاك، أو لمخالفة تخريج الكوفيين لمذهب البصريين. بل الواجب أن يصحح الكوفيون والبصريون قواعدهم، وأن يجعلوها مرنة بحيث تقبل القراءات، وعليهم أن يتخذوا من القراءات الصحيحة شاهداً على تعديل قواعدهم وتصحيحها. وهم يعلمون أن أبا عمرو بن العلاء يقول: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير»[٢].

وقال أبو الفتح بن جنى فى الخصائص[٣]: «لا نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق الى تقبل ما يورده».

قال تعالى: «ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون» (٢٦٧ ـ البقرة):

قرأ البزى «ولا تيمموا» بتشديد التاء، أصله تتيمموا فأدغم التاء فى التاء، وذلك فى أحد وثلاثين موضعاً، وهو ما يعرف فى علم القراءات بتاءات البزى. قال صاحب الممتع «لا يجيز سيبويه إسكان هذه التاء فى «تكلم» ونحوه، لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل، وألف الوصل لا تلحق الفعل المضارع، فإذا اتصلت بما قبلها جاز، لأنه لا يحتاج إلى همزة وصل؛ إلا أن مثل «إن تولوا» و «إذ تلقونه» لا يجوز عند البصريين على حال، لما فى ذلك من الجمع بين الساكنين، وليس الساكن الأول

---

(١) ١/١٢٣/ البحر المحيط. (٢) ١٠/ طبقات الشعراء. لابن سلام
(٣) ١/٣٩٣/ الخصائص.

حرف مد ولين» . قال أبوحيان : وقراءة البزى ثابتة تلقتها الأمة بالقبول ، وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون ، فلا تنظر إلى قولهم : إن هذا لا يجوز .

قال تعالى : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك » (٧٥ ـ آل عمران) :

قرأ الجمهور «يؤده» بكسر الهاء ووصلها بياء ، وقرأ قالون باختلاس الحركة ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون . قال أبو إسحاق الزجاج : وهذا الإسكان الذى روى عن هؤلاء غلط ، لأن الهاء لا ينبغى أن تجزم ، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن فى الوصل .

قال أبوحيان : وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ، ليس بشىء ؛ إذ هى قراءة فى السبعة وهى متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبى عمرو بن العلاء ، فإنه عربى صريح ، وسامع لغة ، وإمام فى النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا . وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام فى النحو واللغة ، وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم فى الوصل والقطع . وقد روى الكسائى أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة فى هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك ، وأنهم يسكنون أيضاً . وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه إنه لم يكن إماماً فى اللغة ، ولذلك أنكر على ثعلب فى كتابه الفصيح مواضع زعم أن العرب لا تقولها ، ورد الناس على أبى إسحاق فى إنكاره ، ونقلوها من لغة العرب . وممن رد عليه أبو منصور الجواليقى ، وكان ثعلب إماماً فى اللغة ، وإماما فى النحو ، على مذهب الكوفيين [1] .

قال تعالى : « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن » (١٨٥ ـ البقرة) :

(١) ٤٩٩/٢/البحر المحيط .

قرأ أبو عمرو بإدغام راء شهر فى راء رمضان، وكذا يعقوب. قال ابن عطية: وذلك لا تقتضيه الأصول، لاجتماع الساكنين فيه، يعنى بالأصول أصول ماقرره أكثر البصريين، لأن ماقبل الراء فى شهر حرف صحيح، فلو كان فى حرف علة لجاز بإجماع منهم. قال أبو حيان: ولم تقصر لغة العرب على مانقله أكثر البصريين ولا على ما اختاروه، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه[١].

وقال صاحب إتحاف فضلاء البشر: ولا يلتفت إلى من استضعف الإدغام من حيث اجتماع الساكنين على غير حدهما[٢].

قال تعالى: « ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معايش » (١٠ـ الأعراف).

جاء فى البحر المحيط[٣] قرأ الجمهور « معايش » بالياء، وهو القياس. وقرأ الأعرج، وزيد بن على، والأعمش، وخارجة عن نافع، وابن عامر فى رواية « معائش » بالهمز، وليس بالقياس، لكنهم رووه، وهم ثقات، فوجب قبوله. وقال الزجاج: جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغى التعويل على هذه القراءة.

وقال المازنى: أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدرى ما العربية. وكلام العرب التصحيح فى نحو هذا.

قال أبو حيان: ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة.ا.

---

(١) ٣٩/٢/ البحر المحيط. (٢) ١٥٤ / الاتحاف.

(٣) ٢٧١ / ٤/ البحر المحيط.

وقال الفراء : ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة فيشبهون مَفْعَلَة بفعيلة . قال أبو حيان : فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه ، وجاء به نقل القراء الثقات : ابن عامر ، وهو عربى صريح ، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن ؛ والأعرج ، وهو من كبار قراء التابعين ؛ وزيد بن على ، وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذى قل أن يدانيه فى ذلك أحد ؛ والأعمش ، وهو من الضبط والإتقان ، والحفظ ، والثقة بمكان ؛ ونافع ، وهو قد قرأ على سبعين من التابعين ، وهم من الفصاحة ، والضبط ، والثقة بالمحل الذى لا يجهل . فوجب قبول مانقلوه الينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة فى مثل هذا . وأما قول المازنى : أصل هذه القراءة عن نافع ، فليس بصحيح ، لأنها نقلت عن ابن عامر ، وعن الأعرج ، وزيد بن على ، والأعمش . وأما قوله إن نافعاً لم يكن يدرى ما العربية ، فشهادة على النفى ، ولوفرضنا أنه لا يدرى ما العربية ، وهى هذه الصناعة التى يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب ، فهو لا يلزمه ذلك ، إذ هو فصيح متكلم بالعربية ، ناقل للقراء عن العرب الفصحاء ؛ وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك .

وقال ابن جماعة فى حاشيته على الجاربردى [1] :

« قوله : وجاء معائش بالهمز » اشتهر ذلك عن نافع من رواية خارجة ، وهو غلط عند النحويين ، قال الحلبى فى إعرابه : ولم ينفرد بها نافع ، بل رويت عن ابن عامر ، وقرأبها أيضاً زيد بن على ، والأعمش ، والأعرج . وقال الفراء :

(١) ٢٨٩ / شرح الشافية للجاربردى

إن قلب هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإن كان قليلا.

وقال الشهاب فى حاشيته على البيضاوى[١]:

وروى عن نافع «معائش» بالهمزة، فقال النحويون: إنه غلط، لأنه لا يهمز عندهم بعد ألف الجمع إلا الياء الزائدة، كصحيفة وصحائف. وأما معايش: فياؤه أصلية هى عين الكلمة، لأنها من العيش؛ حتى قال أبو عثمان المازنى: إن نافعاً رحمه الله تعالى لم يكن يدرى العربية. ورد هذا بأن العرب قد تشبه الأصلى بالزائد لكونه على صورته. وقد سمع عنهم هذا فى مصايب، ومناير، ومعايش، فالمغلط هو الغالط، والقراءة وإن كانت شاذة غير متواترة، مأخوذة عن الفصحاء الثقات.

وأما قول سيبويه رحمه الله: إنها غلط، فإنه عنَى أنها خارجة عن القياس، وهو كثيراً ما يستعمل الغلط فى كتابه بهذا المعنى.

وإن تعجب فاعجب لقول النحاة: أمانت[٢] العرب ماضى يدَع، وقول أبى حيان[٣]: واستغنت العرب فى فصيح كلامها «بترك» عن ودع، وارتضائه لهذا القول وعدم رده، وأبو حيان فى القراءات والنحو وحرية الرأى مَنْ هو؟!

وقول[٤] ابن جنى: إن استعمال «وَدَع» ضرورة.

وليبينَ لك مبلغ خطأ النحاة بإزاء القراءات، وولوعهم بنحوهم ومغالاتهم فى قواعدهم، نفصّل الحديث عن ماضى «يدع»:

---

(١) ١٥٢ / ٤/ حاشية الشهاب.

(٢) اللسان وتاج العروس مادة «ودع»

(٣) ٤٨٥ / ٨/ البحر المحيط.

(٤) ١٠١ / ١/ الخصائص.

قال تعالى : «ماودّعك ربك وما قلى » (٣ / الضحى) :

قرأ الجمهور بتشديد الدال من «ودّعك» . وقرأ عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبلة «ماوِدَعكَ » بالتخفيف وهى على ماقال ابن جنى قراءة النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا ذكر ابن خالويه[1] فى كتابه «البديع» فى الشواذ .

ذكر الألوسى فى تفسيره[2] :

وفى المُغرب للمطرّزى أن النحاة زعموا أن العرب أماتت ماضى «يدع» والنبى صلى الله عليه وسلم أفصحهم ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « لينتهين أقوام عن وَدْعِهم الجمعات» . وقرأ صلى الله عليه وسلم «ماودَعك» بالتخفيف .

وقال أبو الأسود الدؤلى :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى ‌ ‌ ‌ ‌ غاله فى الحب حتى وَدَعَهْ

وهو دليل على استعمال «وَدَع» بمعنى ترك .

وفى الحديث : «اتركوا الترك ماتركوكم ، ودعوا الحبشة ما وَدَعوكم» .

وفى المستوفى أن كل ذلك قد ورد فى كلام العرب ، ولا عبرة بكلام النحاة .

وقال الطيبى بعد أن ذكر وروده نظماً ونثراً : إنما حسّن هذه القراءة الموافقة بين الكلمتين ، يعنى هذه وما بعدها « ودع ، وقلى » كما فى حديث الترك والحبشة لأن رد العجز على الصدر وصنعة التصريع قد جبرا منه .

قال الألوسى : «والحق أنه بعد ثبوت وروده لايحتاج إلى تكلف محسّن له» .

---

(١) ١٧٥ / البديع فى الشواذ .

(٢) ١٥٦ / ٣٠ / روح المعانى .

قال ابن خالويه [١] فى شرح الفصيح : « قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن ، لا خلاف فى ذلك » .

جاء فى اللسان [٢] :

قرىء « ما ودَعك ربك » بالتخفيف ، والمعنى فيهما ـ أى فى التشديد والتخفيف ـ واحد ، أى ما تركك ربك .

قال : وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذى وَدَعوا .

وقال ابن جنى : « إنما هذا على الضرورة ، لأن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما ينتجه القياس وإن لم يرد به سماع ، وأنشد قول أبى الأسود الدؤلى .

وعليه قرأ بعضهم « ما وَدَعك ربك وماقلى » . وفى حديث ابن عباس ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لينتهين أقوام . . . الحديث » . وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر « يدع ويذر » ، واستغنوا عنه بترْك . والنبى صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد رويت له هذه الكلمة » .

وجاء فى النهاية لابن الأثير [٣] :

« لينتهين أقوام عن وَدْعِهم الجمعات أو ليُختَمن على قلوبهم » أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشىء يدعه ودْعاً إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره ، واستغنوا عنه بترْك ، والنبى صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو شاذ فى الاستعمال ، صحيح فى القياس . وقد جاء فى غير حديث ، حتى قرىء

---

(١) ١٢٩ / ١ / المزهر .
(٢) ٢٦٣ / ١٠ / اللسان
(٣) ٢٠٠ / ٤ / النهاية .

به قوله تعالى « ما ودعك ربك وما قلى » بالتخفيف .

وجاء فى الخصائص لابن جنى[1] :

« من الكلام ما هو مطرد فى القياس ، شاذ فى الاستعمال ، أى فى السماع ، وذلك نحو الماضى من يذر ويدع ، فإن كان الشىء شاذاً فى السماع ، مطرداً فى القياس ، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله .

« من ذلك : امتناعك من « ودع » لأنهم لم يقولوه ، ولا غرو أن تستعمل نظيره ، و « وزن ، ووعد » لولم تسمعهما .

« فأما قول أبى الأسود : ليت شعرى . . . . البيت ، فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم « ماودَعك ربك وما قلى » بالتخفيف » .

أرأيت إلى أى حد تبلغ المغالاة فى المذهب ، والتقديس للرأى ، وإهدار نص صحيح صريح ، وإهمال قراءة صحيحة ؟!

وقال البغدادى فى شرح شواهد الشافية[2] عند شرحه لبيت أبى الأسود :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى ‌‌ غاله فى الحب حتى وَدَعَهْ

هو شاهد على أن ماضى يدع ، وهو ودع ، لم يستعمل ضرورة . وبالغ سيبويه ، فقال[3] « أماتوا ماضى يدع » أى لم يستعملوه ، لا فى نثر ولا فى نظم ، وقالوا أيضاً : لم يستعمل مصدره ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله ، مع أن الجميع قد ورد ، فالأقرب الحكم بالشذوذ ، لا بالإماتة ولا بالضرورة ، كما قال ابن جنى

---

(١) ١/١٠١/ الخصائص . (٢) ٥٠/ شرح شواهد الشافية .
(٣) ٢/٢٥٦/ الكتاب .

فى المحتسب . قال : قرأ « ماودَعك ربك » خفيفةً النبى صلى الله عليه وسلم ، وعروة ابن الزبير ، وهذه قليلة الاستعمال.

وقال الصاغانى فى العباب : وقد اختار النبى صلى الله عليه وسلم أصل هذه اللغة ، فيما روى ابن عباس رضى الله عنهما أنه قرأ « ما ودعك » مخففة ، وكذلك قرأ عروة ومقاتل وأبو حيوة وابن أبى عبلة و يزيد النحوى . انتهى .

وقال فى التقريب لنور الدين محمود بن صاحب المصباح أحمد بن محمد الفيومى قال : ودَعت الشىء ودْعاً تركته . وقرىء « ما ودعك ربك » مخففا ، ومنه « من ودَعه الناس لشره » و « عن ودْعهم الجمعات » .

وقال أبوه فى المصباح : ودعته أدعه ودْعا ، تركته .

قال بعض المتقدمين : وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضى يدع ، ومصدره ، واسم الفاعل ، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبى عبلة ويزيد النحوى : « ما ودعك ربك » بالتخفيف . وفى الحديث « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات » أى عن تركهم ، فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ، ونقلت من طريق القراء ، فكيف يكون إماتة ، وقد جاء الماضى فى بعض الأشعار ، وما هذه سبيله فيجوز القول بقلة الاستعمال ، ولا يجوز القول بالإماتة .

فأنت ترى أن أشد الناس اعتدالا بعد اطلاعه على كل الشواهد ، ارتضى أن يقول بقلة الاستعمال . ونحن نقول : حتى ولا هذا ، و إنما هو استعمال فصيح يجب أن يكون شائعاً شيوع غيره مادام ثبت من طريق قراءة صحيحة ، ولو لم تكن متواترة » .

قال ابن حزم فى الفصل (٢) :

---

(١) ٢٩/ القياس للسيد محمد الخضر التونسى

« من النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظياً و يتخذه مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ فى صرف الآية عن وجهها » .

وذكر الفخر الرازى[1] بعد ذكره للوجوه التى ردت بها قراءة حمزة آية النساء بجر ميم : والأرحام ، من قوله تعالى : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » . قال :

اعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية فى دفع الروايات الواردة فى اللغات ؛ وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة ، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه ، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة ؛ والقياس يتضاءل عند السماع ، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التى هى أوهن من بيت العنكبوت .

ثم أورد البيتين اللذين أنشدهما سيبويه للاستشهاد بصحة هذه القراءة بالعطف من غير إعادة الجار . ثم قال الفخر :

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف فى علم القرآن .

و بعد : فإن للقرآن أسلوباً من النحو ينبغى أن يقاس عليه ، ولا يقاس هو على غيره ؛ وذلك إذا صح سند القراءة ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية .

---

(١) ٣/١٩٣/ تفسير الفخر .

فليصحح النحاةُ قواعدهم ، وليصوغوها كما صاغها القرآن الكريم ؛ فإنه النص الوحيد ، المقطوع بصحته ، المتواتر فى روايته ؛ فإن فى صحة القياس على ما ترد به القراءات الصحيحة مخالفاً لما اشتهر فى كلام العرب ، زيادةً فى أساليب القول ، وفتحاً لطرُق يزداد بها بيان اللغة ، سعَةً على سعته .

والآن لنأخذ فى الكلام على المبادئ والمسائل .

الفصل التاسع

المبادىء والمسائل

٥٥ / إبراز المعانى :

١ — قد أكثر المصنفون فى القراءات والتفاسير من الكلام فى الترجيح بين القراءتين ، حتى إن بعضهم يبالغ فى ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى ، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين ، وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما .

مثال ذلك قوله تعالى : «مالك يوم الدين» (٤ الفاتحة) .

قرأ بالمد الكسائى ، وعاصم ، وقرأ الباقون بالقصر « مَلِك يوم الدين » . والقراءتان صحيحتان ثابتتان ، وكلا اللفظين من « مالك » و « مَلِك » صفة لله تعالى تبين وجه الكمال له .

وممن اختار قراءة «مالك» بالألف عيسى بن عمر ، وأبو حاتم وأبو بكر بن مجاهد ، وصاحبه أبو طاهر بن أبى هاشم . وهى قراءة قتادة والأعمش ، وأبى المنذر ، وخلف ، و يعقوب ، ورويت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وعمر ، وعثمان وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن ، وابن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وأبى بن كعب وأبى هريرة ، ومعاوية ، ثم عن الحسن ، وابن سيرين ، وعلقمة ، والأسود ، وسعيد بن جبير ، وأبى رجاء ، والنخعى ، وأبى عبدالرحمن السلمى ، ويحيى بن يعمر ، وغيرهم .

وأماقراءة «مَلِك» بغير ألف، فرويت أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ بها جماعة من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم؛ منهم أبوالدرداء وابن عمر وابن عباس، ومروان بن الحكم، ومجاهد، ويحيى بن وثاب، والأعرج، وأبو جعفر، وشيبة، وابن جريج، والجحدرى، وابن جندب، وابن محيصن، وخمسة من الأئمة السبعة. وهى اختيار أبى عبيد، وأبى بكر بن السراج النحوى، ومكى المقرى.

١١٥ / إبراز المعانى :

٢ — للقراء شروط لاتشترطها اللغة ولا تلتزمها.

مثال ذلك، نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها. هذا عند ورش بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون الساكن آخر الكلمة، والهمز أول الكلمة التى بعدها.

والشرط الثانى: أن يكون الساكن الآخر صحيحاً، أى ليس بحرف مد ولين، نحو «فى أنفسهم، وقالوا آمنا».

وذلك نحو «من آمن، خلوا الى شياطينهم».

وليس هذان الشرطان بلازمين فى اللغة، فالنقل جائز فى وسط الكلمة، كما يجوز فى آخرها.

١٥١ / إبراز المعانى :

٣ — يجوز فى اللغة العربية أمور تكره فى القراءة.

مثال ذلك: الفتح فى علم القراءات ضد الإمالة، وهو عبارة عن فتح الفم

بلفظ الحرف . وهو منقسم إلى فتح شديد ، وفتح متوسط .

فالشديد هو نهاية فتح القارئ، لفيه بلفظ الحرف الذى بعده ألف ، ويسمى التفخيم .

والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه . وأكثر ما يوجد فى ألفاظ أهل خراسان ومن قرب منهم ، لأن طباعهم فى العجمة جرت عليه فاستعملوه كذلك فى اللغة العربية ، وهو فى القراءة مكروه معيب .

هذا قول أبى عمرو الدانى فى كتاب الموضح [١] حيث قال :

والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة ، وهـذا الذى يستعمله أصحاب الفتح من القراء .

والإمالة : أن تنطق بالفتحة قريبة من الكسرة ، و بالألف قريبة من الياء . قال الدانى: والإمالة على ضربين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة. والقراء يستعملونهما معاً.

فالإمالة المتوسطة حقها أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط ، و بين الإمالة الشديدة .

والإمالة الشديدة : حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة ، والألف من الياء ، من غير قلب خالص ، ولا إشباع مبالغ .

قال : والفتح والإمالة لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم . فالفتح لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغـة عامة أهل نجد من تميم وقيس وأسد .

---

(١) الموضح لابن خيرون فى القراءات العشر .

١٩٨ / إبراز المعانى :

٤ — كل هاء تأنيث فى الوقف وهى تاء فى الوصل ، منها مارسم فى المصحف على لفظ الوقف ، ومنها مارسم على لفظ الوصل بالتاء . فما كتب من ذلك بالهاء فلا خلاف فى الوقف عليها كذلك ، لأنها هى اللغة الفصحى ، والرسم موافق لها ، فلا معدل عنها . وما كتب من ذلك بالتاء ، وقف عليها بالهاء ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائى ، وخالفوا الرسم اتباعا لأفصح اللغتين . ووقف الباقون بالتاء ، لأنها لغة ثابتة ، وفى القراءة بها موافقة للرسم .

وقد جاءت هاء التأنيث مرسومة بالتاء فى ثلاث عشرة كلمة فى أحد وأربعين موضعاً، نحو « أولئك يرجون رحمت الله » ، و« ذكر رحمت ربك » ، و« إن رحمت الله قريب» ، و«رحمت الله وبركاته» بهود ، «إلى آثار رحمت الله» « أهم يقسمون رحمت ربك» . وفى الزخرف أيضاً« ورحمت ربك خير مما يجمعون » .

٢٠٩ / إبراز المعانى :

٥ — الاختلاف بين اللغويين والقراء .

اعلم أن الغالب على ياء الإضافة فى القرآن الإسكان ، وأكثر ما فتح منها، ما بعده همزة قطع . وسببه الخلاص بالفتح من المد .

وقد ذكر ابن مجاهد فى كتابه ، قال الفراء : وقد زعم الكسائى أن العرب تستحب نصب الياء عند كل ألف مهموزة سوى الألف واللام . ومذهب القراء اختيار الفتح قبل لام التعريف ، لتظهر الياء ، ولاتحذف لالتقاء الساكنين .

ولكن لا خلاف بين القراء فى إسكان هذه الياءات الأربع ، وإن كان بعدها همزات مفتوحة ، فقد أجمعوا على إسكانها ، وهى :

« أَرِنِى أَنْظُرْ إِلَيْكَ »　　　بالأعراف

«ولا تفتنِّى ، أَلَا فِى الْفِتْنَةِ سقطوا»　بالتوبة

« فاتبعنِى أهدِكَ »　　　　بمريم

«وترْحمْنى أكُنْ»　　　　بهود

٢١٦ و ٢٤٠/ إبراز المعانى :

٦ — قد يرجعون عن القراءة أحياناً إذا ظهر لهم ضعفها .

قال تعالى « ومحياى ومماتى لله رب العالمين » (١٦٢ / الأنعام) .

« محياى » أسكنها قالون ، ولورش فيها خلاف ، وفتحها الباقون وهو الأقيس فى العربية . وإنما ضعف الإسكان لما فيه من الجمع بين الساكنين ، ولا يليق بفصاحة القرآن إلا ذلك . ألا ترى كيف أجمعوا على فتح « مثواى وهداى » وكلاهما مثل « محياى » ، وفتح بعدها « مماتى » وكان الوجه عكس ذلك ، أو فتحهما معا والظن به أنه فتحهما معاً ، وهو أحد الوجهين عند ورش عنه ، وهى الرواية الصحيحة ، فقد أسندها أبو بكر بن مجاهد فى كتاب الياءات عن أحمد بن صالح عن ورش عن نافع أن الياء فى « محياى ومماتى » مفتوحتان . وفى أخرى عن ورش قال : كان نافع يقرأ أولاً « محياى » ساكنة الياء ، ثم رجع إلى تحريكها بالنصب .

(قلت) ـ أى أبو شامة ـ : فهذه الرواية تقضى على جميع الروايات ، فإنها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك ، فلا تعارضها رواية الإسكان ، فإن الأولى معترف بها ، ومخبر بالرجوع عنها ، وكيف ورواية إسماعيل بن جعفر ، وهو أجل رواة نافع ، موافقة لما هو المختار .

ولا ينبغى لذى لب إذا نقل له عن إمام روايتان ، إحداهما أصوب

وجهاً من الأخرى ، أن يعتقد فى ذلك الإمام ، إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى . ولا يغتر بما ذكره الدانى فى كتاب الإيجاز [1] من اختياره الإسكان وذكر وجهه من جهة العربية ، فإن غاية ما استشهد به قول بعض العرب :

« التقتا حلقتا البطان ، وله ثلثا المال »

بإثبات الألف فيهما . وهذا ضعيف شاذ لم يقرأ بمثله [2] .

٣٨٣ / إبراز المعانى :

٧ — القراءة سنة متبعة .

قال تعالى « لكنّا هو الله ربى » (٣٨ / الكهف) :

أجمعوا على إثبات ألفه فى الوقف اتباعا للرسم ؛ واختلفوا فى الوصل ، فأثبتها ابن عامر ، إجراء للوصل مجرى الوقف ؛ وحذفها الباقون ، لأن هذه الألف هى ألف « أنا » ، وألف « أنا » تحذف فى الوصل دون الوقف ؛ ونافع أثبتها وصلا ، وقبل الهمزة خاصة .

قالوا : وأصل هذه الكلمة « لكن أنا » بإسكان النون من « لكن » وبعدها ضمير المتكلم منفصلا مرفوعاً ، وهو « أنا » فألقيت حركة همزة « أنا » على نون « لكن » فانفتحت ، وحذفت الهمزة ، فاتصلت النونان ، فأدغمت الأولى فى الثانية ، وحذفت « أنا » فى الوصل على ما عرف من اللغة ، وثبتت فى الوقف .

---

(١) كتاب الايجاز هو لسبط الخياط البغدادى المتوفى سنة إحدى وأربعين وخمسمائة .

(٢) ٢/١٦٦/النشر ، ١٥٤/ الجاربردى على الشافية .

قال الزجاج : فأما « لكنا هو الله ربى » فهو الجيد بإثبات الألف، لأن الهمزة قد حذفت من « أنا » وصار إثبات الألف عوضاً من الهمزة . قال : وقرىء « لكن » بإسكان النون « ولكنن » بنونين بلا إدغام ، لأن النونين من كلمتين ، «ولكننا» بنونين وألف . قال : والجيد البالغ مافى صحف أبىّ : « لكن أنا هو الله ربى » فهذا هو الأصل .

قال أبو شامة : وجميع ما قرىء به جيد بالغ ، ولا أنكر القراءة بهذا .

والأجود : اتباع القراءة ، ولزوم الرواية ؛ فإن القراءة سنة ، وكلما كثرت الرواية فى الحرف ، وكثرت به القراءة ، فهو المتبع ، وما جاز فى العربية ، ولم يقرأ به قارىء ، فلا نقرأن به ، فإن القراءة به بدعة . وكلما قلت به الرواية وضعف عند أهل العربية ، فهو داخل فى الشذوذ ، فلا ينبغى أن يقرأ به .

قال أبو عبيد : وكتبت « لكنا » يعنى بألف ؛ قال : وهكذا رأيتها فى المصحف الذى يقال : إنه الإمام مصحف عثمان .

قال أبو حيان [١] : قرأ نافع بإثبات ألف « أنا » إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة ، وقرأ الباقون بحذف الألف ؛ وأجمعوا على إثباتها فى الوقف ؛ و إثبات الألف وصلا ووقفاً لغة بنى تميم ، ولغة غيرهم حذفها فى الوصل ، ولا تثبت عند غير بنى تميم وصلا .

والأحسن أن تجعل قراءة نافع على لغة بنى تميم ، لا أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف على ما تأوله عليه بعضهم . قال : وهو ضعيف جداً ، وليس هذا مما يحسن الأخذ به فى القرآن .

قال برجشترسر ، المستشرق الألمانى الكبير المتخصص فى القراءات [٢] :

---

(١) ٢٨٨ / ١ / البحر المحيط . (٢) ٣٦ ، ٤٨ / التطور النحوى .

الظاهر أن « أنا » مركبة من « أن » فى « أنت ، وأنتم » ، ومن « أ » الموجودة فى صيغة المتكلم من مضارع الفعل ، نحو « أفعل » . كما أن « أنت » مركبة من « أن » بعينها ، ومن « تَ » الموجودة فى صيغة المخاطب ، من مضارع الفعل ، فحذفت همزة « أنا » ، لأنه قد وقعت همزتان ، فى أول مقطعين متتاليين ، فخففت الثانية بالحذف . فإنا نرى كلمة « أنا » يقابلها فى الآرامية : Ena التى حذفت فيها الهمزة أيضا بغير مد للحركة قبلها .

٣٩٧ / إبراز المعانى :

٨ — قال الزجاج : لا أجيز قراءة تخالف المصحف ، لأن اتباعه سنة . قال تعالى « قالوا إن هذان لساحران » (٦٣ / طه) .

قرأ أبو عمرو : « إن هذين » بنصب « هذين » مع تشديد نون « إن » ، لأنه اسم إن ، فهذه قراءة جلية . وأما قراءة غير أبى عمرو ، وابن كثير ، وحفص ، فبتشديد « إن » و « هذان » بألف . قال أبو عبيد : ورأيتها أنا فى الذى يقال : إنه المصحف الإمام مصحف عثمان بن عفان ، بهذا الخط « هذن » ليس فيها ألف ، وهكذا رأيت رفع الاثنين فى جميع ذلك المصحف باسقاط الألف ، فاذا كتبوا النصب والخفض كتبوهما بالياء ولا يسقطونها .

قال أبو شامة : فلهذا قرئت بالألف اتباعا للرسم ، واختارها أبو عبيد ، وقال : لا يجوز لأحد مفارقة الكتاب ، وما أجمعت عليه الأمة . وقال الزجاج : أما قراءة أبى عمرو ، فلا أجيزها ، لأنها خلاف المصحف ، وكلما وجدت إلى موافقة المصحف سبيلا ، لم أجز مخالفته ، لأن اتباعه سنة ، وما عليه أكثر القراء .

٤٠٦ / إبراز المعانى :

٩ — القراءة نقل ، فما وافق منها ظاهر الخط ، كان أقوى ؛ وليس اتباع الخط بمجرده واجبا ، مالم يعضده نقل ، فإن وافق فبها ونعمت ؛ ذلك نور على نور .

قال الشيخ السخاوى : وهذا الموضع أدل دليل على اتباع النقل فى القراءة ؛ لأنهم لو اتبعوا الخط وكانت القراءة إنما هى مستندة إليه لقرءوا هنا ، أى فى سورة الحج بألف « يحلَّون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً ولباسهم فيها حرير » . (٢٣ / الحج) .

وفى فاطر بالخفض « جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤ » (٣٣/ فاطر) .

قال أبو عبيد : ولولا الكراهة لخلاف الناس ، لكان اتباع الخط أحب إلى ، فيكون فى الحج بالنصب ، وفى فاطر بالخفض ، فإنه رسم بالألف فى الحج خاصة دون فاطر .

قال الدانى [١] : حدثنا خلف بن ابراهيم ، قال حدثنا أحمد بن محمد ، قال حدثنا على ، قال حدثنا أبو عبيد ، قال حدثنا حجاج عن هرون قال حدثنى عاصم الجحدرى ، قال : فى الإمام مصحف عثمان بن عفان فى الحج «ولؤلؤاً» بالألف والتى فى فاطر « ولؤلؤ » بالخفض بغير ألف . قال أبو عبيد : وكان أبو عمرو يقول : إنما أثبتوا فيها الألف كما زادوها فى « كانوا » ، و « قالوا » .

ووجه الخفض العطف على أساور من ذهب ، ووجه النصب العطف على

---

(١) ٤٠ /المقنع .

موضع « من أساور » أو على تقدير « ويحلون لؤلؤاً » .

وقرأ عاصم ونافع « ولؤلؤا » فى الحج ، وفى فاطر ، بالنصب فى الموضعين ؛ والباقون بالجر فيهما .

٤٨٧ / إبراز المعانى :

١٠ — قال أبو شامة : القرآن العربى فيه من جميع لغات العرب ، لأنه أنزل عليهم كافة ، وأبيح لهم أن يقرءوه على لغاتهم المختلفة ، فاختلفت القراءات فيه لذلك ؛ فلما كتبت المصاحف هجرت تلك القراءات كلها ، إلا ما كان منها موافقاً لخط المصحف ، فإنه بقى .

٧٤/ ١ / الإتقان ، ٨٥ / التبيان :

١١ — الفرق بين القراءة ، والرواية ، والطريق ، والوجه .

الخلاف ، إن كان لأحد الأئمة السبعة ، أو العشرة ، أو نحوهم ، واتفقت الروايات والطرق عنه ، فهو قراءة .

وإن كان للراوى عنه، فرواية ؛ أو لمن بعده فنازلا ، فطريق . وما كان على غير هذه الصفة ممـا هو راجع إلى تخيير القارىء فيه ، فوجه .

مثال ذلك : إثبات البسملة بين السورتين ، فانه يقال فيه : هو قراءة ابن كثير ومن معه ، ورواية قالون عن نافع ، وطريق الأصبهانى عن ورش .

ومثال الأوجـه : الأوجه الثلاثة الواقعـة فى الوقف على العالمين ، فإنه يجوز فيه لجميع القراء الإشباع ، والتوسط ، والقصر . أما الإشباع : فلاجتماع الساكنين ، وأما التوسـط : فلاجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضاً .

وأما القصر فلعدم الاعتداد بذلك ، لكونه عارضا .

ويقاس على ذلك جميع ما يماثله .

٩٠/التبيان :

١٢ — معنى الاختيار فى أمر القراءة .

الاختيار عند القوم : أن يعمد من كان أهلا له إلى القراءات المروية ، فيختار منها ما هو الراجح عنده ، ويجرد من ذلك طريقا فى القراءة على حدة . وقد وقع ذلك من الكسائى . وممن اختار من القراءات كما اختار الكسائى : أبو عبيد ، وأبو حاتم ، والمفضل ، وأبو جعفر الطبرى ، وذلك واضح فى تصانيفهم .

١٣ـ مسألة ١١٤/ المقنع :

قال أبو عمرو : فإن سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم المصاحف .

(قلت) : السبب فى ذلك عندنا أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه لما جمع القرآن فى المصاحف ونسخها على صورة واحدة وآثر فى رسمها لغة قريش دون غيرها مما لا يصح ولا يثبت ، وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله عز وجل كذلك منزلة ، ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسموعة ، وعلم أن جمعها فى مصحف واحد على تلك الحال غير متمكن إلا باعادة الكلمة مرتين ، وفى رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به ، ففرقها فى المصاحف لذلك . فجاءت مثبتة فى بعضها ومحذوفة فى بعضها ، لكى تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله عز وجل ، وعلى ما سُمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فهذا سبب اختلاف الرسم فى مصاحف الأمصار .

١٤ — مسألة ١١٣/ المقنع :

قال أبو عمرو : هذا جميع ما انتهى إلينا بالروايات من الاختلاف بين مصاحف أهل الأمصار ، والقطع عندنا على كيفية ذلك فى مصاحف أهل الأمصار على قراءة أئمتهم غير جائز إلا برواية صحيحة عن مصاحفهم بذلك ، إذ قراءتهم فى كثير من ذلك قد تكون على غير مرسوم مصحفهم .

ألا ترى أن أبا عمرو قرأ « ياعبادى لا خوف عليكم » (١) بالياء ، وهو فى مصاحف أهل البصرة بغير ياء ، فسئل عن ذلك ، فقال : إنى رأيته فى مصاحف أهل المدينة بالياء ، فترك ما فى مصحف أهل بلده ، واتبع فى ذلك مصاحف أهل المدينة .

وكذلك قراءته فى الحجرات « لا يألتكم من أعمالكم شيئاً » (٢) بالهمزة التى صورتها ألف ، وذلك مرسوم فى جميع المصاحف بغير ألف .

وكذلك قراءته فى المنافقون « وأكون من الصالحين » (٣) بالواو والنصب ، وذلك فى كل المصاحف بغير واو ، مع الجزم . قال أبو عبيد : وكذا رأيته فى الإمام . قال : واتفقت على ذلك المصاحف .

وكذلك قراءته وقراءة ابن كثير فى البقرة « أو ننسأها » (٤) بهمزة ساكنة

---

(١) ٦٨ / الزخرف .

(٢) ١٤ / الحجرات .

(٣) ١٠ / المنافقون .

(٤) ١٠٦ / البقرة .

بين السين والهاء ، وصورتها ألف ، وليست كذلك فى مصاحف أهل مكة ، ولا فى غيرها .

١٥ — مبدأ ٢٠٧/٢/ النشر :

من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف ، فقد ظن ماهم منه مبرءون ، وعنه منزهون .

١٦ — مبدأ ٢٢٥/ ٢/ النشر :

القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ، واقرءوا كما علمتم كما ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم .

فليس كل ماجاز عند أهل العربية يجوز عند القراء .

١٧ — مبدأ ٩/ ١/ النشر :

قال أبو شامة فى كتابه المرشد الوجيز : لا ينبغى أن يغتر بكل قراة تعـزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة ، وأن هكذا أنزلت ، إلا إذا وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها .

وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم ، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة ، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف ، لا عمن تنسب إليه .

١٨ — مبدأ ١٠ / ١ / النشر :

إن القراءات المنسوبة الى كل قارئ ، من السبعة وغيرهم منقسمة الى المجمع عليه ، والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه فى

قراءتهم ، تركن النفس إلى مانقل عنهم فوق ماينقل عن غيرهم .

١٩ — مبدأ ١٠ / ١ / النشر :

كم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها .

قال الحافظ أبو عمرو الدانى فى كتابه جامع البيان :

إن أئمة القراء لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة ، والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر ، والأصح فى النقل والرواية ، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها .

٢٠ — مبدأ ١٢ / ١ / النشر :

إن القراءات التى تخالف صريح الرسم فى حرف مدغم أو مبدل ، نحو : بصطة فى الأعراف ، وقرئت بالسين أيضاً ، أو حرف ثابت ، أو محذوف ، أو نحو ذلك ، لايعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ، ووردت مشهورة مستفاضة .

ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد ، وحذف ياء « تسئلنى » فى الكهف ، وقراءة « وأكون من الصالحين » والظاء من «بظنين» ونحو ذلك ، من مخالفة الرسم المردود ؛ فإن الخلاف فى ذلك يغتفر ، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد ، وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول .

٢١ — مبدأ ١٣ / ١ / النشر :

قال الإمام الكبير أبو شامة فى مرشده : وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين :

أن القراءات السبع كلها متواترة ، أى كل فرد فرد مما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة . قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب . ونحن بهذا نقول ، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق ، واتفقت عليه الفرق من غير نكيرله ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض . فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر فى بعضها .

٢٢ — مبدأ ١١٧ / ١ / النشر :

امتنعت القراءة بالقياس المطلق ، وهو الذى ليس له أصل فى القراءة يرجع اليه ، ولا ركن وثيق فى الأداء يعتمد عليه ، كما روينا عن عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت ، رضى الله عنهما من الصحابة ، وعن ابن المنكدر ، وعروة ابن الزبير ، وعمر بن عبدالعزيز ، وعامر الشعبى من التابعين ، أنهم قالوا : القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ، فاقرءوا كما علمتموه .

ولذلك كان كثير من أئمة القراءة ، كنافع ، وأبى عمرو ، يقول : لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرأت ، لقرأت حرف كذا كذا ، وحرف كذا كذا .

أما إذا كان القياس على إجماع انعقد ، أو عن أصل يعتمد ، فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء ، فإنه مما يسوغ قبوله ، ولا ينبغى رده ، لاسيما فيما تدعو اليه الضرورة وتمس الحاجة مما يقوى وجه الترجيح ، ويعين على قوة التصحيح ، بل قد لايسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحى ، إذ هو فى الحقيقة نسبة جزئى إلى كلى ، كمثل ما اختير فى تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء ، وكنقل « هاؤم اقرءوا كتابيه إنى » وإدغام « ماليه هلك » قياساً عليه . وكذلك قياس « قال رجلان ، وقال رجل » على « قال رب » فى الإدغام ، كما ذكره الدانى وغيره .

ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ولا يرد إجماعا ولا أصلا ، مع أنه قليل جداً .

٢٣ — مبدأ ٢٢٦ / إبراز المعانى .

قال الإمام السخاوى :

القراء يسمون ماقل دوره من الحروف فرشاً ، لانتشاره ، فكأنه الفرش ، إذ كانت الأصول ينسحب حكم الواحد منها على الجميع .

قال أبو شامة :

ويأتى فى الفرش مواضع مطردة ، حيث وقعت وهى بالأصول أشبه منها بالفرش ، مثل إمالة التوراة ، وفواتح السور ، والتشديد ، والتخفيف فى « ينزل » وبابه .

٢٤ — مبدأ ١٨٦ / إبراز المعانى :

قال الامام الشاطبى فى لاميته :

وما لقياس فى القراءة مدخل فدونك مافيـه الرضا متكفلاً

أى لا مدخل للقياس فى القراءات ، وإلا لاتسع الأمر فى ذلك .

قال أبوشامة : وأما نفى أصل القياس فى علم القراءة مطلقاً فلا سبيل اليه .

وقد أطلق ذلك أبو عمرو الدانى فى مواضع ، قال فى آخر باب الراءات من كتاب الإمالة : فهذه أحكام الوقف على الراءات على ما أخذناه عن أهل الأداء ، وقسناه على الأصول ، إذ عدمنا النص فى أكثر ذلك ، واستعمل ذلك أيضا فى بيان إمالة ورش الألف بين اللفظين فى مواضع كثيرة فى كتاب الإمالة وغيره .

وأشار الى ذلك مكى فى (باب الراءات) ، فقال : أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول ، وبعضه أخذ سماعا .

٢٥ — مبدأ ١٨ /١/ النشر :

أشار مكى بن أبى طالب رحمه الله ، فى آخر كتاب التبصرة حيث قال :
فجميع ما ذكرناه فى هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام :

ا — قسم قرأت به ونقلته ، وهو منصوص فى الكتب موجود .

ب — وقسم قرأت به ، وأخذته لفظاً أو سماعا ، وهو غير موجود فى الكتب .

حـ — وقسم لم أقرأ به ، ولا وجدته فى الكتب ، ولكن قسته على ما قرأت به ، إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية فى النقل والنص ، وهو الأقل .

قال ابن الجزرى : وقد زل بسبب ذلك قوم وأطلقوا قياس مالا يروى على ماروى ، وماله وجه ضعيف على الوجه القوى ، كقطع بعض القراء بترقيق الراء الساكنة قبل الكسرة والياء ، نحو « فرية ومَرْيَم » فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبدالله بن سفيان وأبو محمد مكى وأبو العباس المهدوى وأبو على الأهوازى وغيرهم ، من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها ، وقد بالغ أبو الحسن الحصرى فى تغليط من يقول بتفخيم ذلك .

وذهب المحققون[١] وجمهور أهل الأداء الى التفخيم فيهما ، وهو الذى لا يوجد نص أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه ، وهو الصواب ، وعليه العمل فى سائر الأمصار ، وهو القياس الصحيح .

---

(١) ٩٨ / ٢ / النشر .

وقد غلّط الحافظ أبو عمرو الدانى وأصحابه ، القائلين بخلافه، وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق ، و بالتفخيم لغيره .

والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع ، لسكون الراء بعد فتح ، ولا أثر لوجود الياء بعدها فى الترقيق ، ولا فرق بين ورش وغيره فى ذلك .

وأما الراء الساكنة قبل الكسرة ، فمثاله « المرء » من قوله تعالى « بين المرء وزوجه » ، و « بين المرء وقلبه » .

قال الدانى : وقد كان محمد بن على ، وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره ، يروون عن قرائهم ترقيق الراء فى قوله تعالى « بين المرء » ، حيث وقع، من أجل جرة الهمزة ، قال : وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها ، و به قرأت . انتهى .

قال ابن الجزرى :

والتفخيم : هو الأصح ، والقياس لورش وجميع القراء ، وهو الذى لم يذكر فى الشاطبية والتيسير ، وسائر أهل الأداء سواه .

وأجمعوا على تفخيم « ترميهم » و « فى السرد » و « رب العرش » و « رب الأرض » ونحوه ، ولا فرق بينه و بين المرء .

٢٦ — مبدأ ١/٣١/ النشر :

نص كثير من العلماء على أن الحروف التى وردت عن أبى ، وابن مسعود وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف ، منسوخة .

٢٧ — مسألة القراءة الشاذة [١] :

القراءة الصحيحة على قسمين :

الأول : ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ، ووافق العربية والرسم ، وهذا على ضربين :

ا — ضرب استفاض نقله ، وتلقاه الأئمة بالقبول، كما انفرد به بعض الرواة ، و بعض الكتب المعتبرة ، أو كمراتب القراء فى المد ، ونحو ذلك ؛ فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبى صلى الله عليه وسلم من الأحرف السبعة، وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة و إن لم يبلغ مبلغها .

ب — وضرب لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفض .

فالذى يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصلاة به .

والقسم الثانى من القراءة الصحيحة : ما وافق العربية وصح سنده ،وخالف الرسم ، كما ورد فى صحيح من زيادة ونقص و إبدال كلمة بأخرى ، ونحو ذلك مما جاء عن أبى الدرداء ، وعمر ، وابن مسعود ، وغيرهم .

فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه و إن كان إسنادها صحيحاً ، فلا تجوز القراءة بها ، لا فى الصلاة ولا فى غيرها .

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر فى كتابه التمهيد : وقد قال مالك : إن من قرأ فى صلاته بقراءة ابن مسعود ، أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف

---

(١) ٩و١٠و١١و١٣و١٤و١٥و١٦و١٧و٣٨و٤٢و٤٥/١ النشر . و١٦ و١٧ و١٨و٢١/ منجد المقرئين ، و٧٥/١/ الاتقان .

لم يصلِّ وراءه .

قال ابن الجزرى : قال أصحابنا الشافعية وغيرهم : لو قرأ بالشاذ فى الصلاة بطلت صلاته إن كان عالما ، وإن كان جاهلا ، لم تبطل صلاته ، ولم تحسب له تلك القراءة .

واتفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شنبوذ ، واستتابته على قراءته وإقرائه بالشاذ . وحكى الإمام أبو عمر بن عبد البر : إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ ، وأنه لا يجوز أن يصلى خلف من يقرأ بها .

وأما ما وافق المعنى والرسم ، أو أحدهما من غير نقل ، فلا تسمى شاذة ، بل مكذوبة يكفر متعمدها .

١ — فأول نوع من الشاذ : هو ما خالف رسم المصحف الإمام مع صحة سنده ، وموافقته للعربية .

٢ — ثم ماوراء القراءات العشر شاذ على الصحيح .

٣ — ومانقله غير ثقة ، كقراءة ابن السميفع ، وأبى السمال وغيرهما فى « ننجيك ببدنك » ننحيك بالحاء المهملة ، « وتكون لمن خلفك آية » بفتح سكون اللام .

على أن ذلك النوع من الشاذ ، وهو الذى روى بطريق الآحاد ، وصح سنده ، ووافق العربية ، إلا أنه خالف خط المصحف ، هذا النوع الخلاف فى جواز القراءة به ، وعدم الجواز ، إنما هو بالنظر لغير من سمعه من فى رسول الله صلوات الله عليه ممن يصدق عليه أنها نقلت إليه آحاداً . أما الصحابى الذى سمع تلك القراءة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعلم ما ينسخ تلاوتها ،

فهى مقطوع بها عنده إن لم يقطع بها غيره ممن نقلت إليه آحادا . فلا غرابة حينئذ إذا رأى ابن مسعود مثلا الاستمرار على قراءته ، وإن كان موافقاً على ما فى المصاحف ، مجمعاً مع المجمعين على تصويب ما صنعه عثمان ومن وافقه [1] .

٢٨ــ مسألة ١/١٣/ النشر :

قال ابن الجزرى . قد شرط بعض المتأخرين التواتر فى رواية القراءة ، ولم يكتف بصحة السند ، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وأن ما جاء مجىء الآحاد لا يثبت به قرآن .

وهذا مما لا يخفى ما فيه ، فإننا إذا اشترطنا التواتر فى كل حرف من حروف الخلاف ، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم .

قال الجعبرى : أقول : الشرط واحد ، وهو صحة النقل ، ويلزم الآخران وهما موافقة العربية ، وموافقة الرسم ، فهذا ضابط يعرف به ما هو من الأحرف السبعة وغيرها ، فمن أحكم معرفة حال النقلة ، وأمعن فى العربية ، وأتقن الرسم ، انحلت له هذه الشبهة .

٢٩ ــ مبدأ ١/١٧/ النشر :

ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبتة من القراءات ، فهذا رده أحق ، ومنعه أشد ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر .

وقد ذكر جواز ذلك عن أبى بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادى

---

(١) ٢٠/ الكلم الحسان .

المقرىء النحوى ، وكان بعد الثلاثمائة .

قال الإمام أبو طاهر ابن أبى هاشم فى كتابه البيان : وقد نبغ نابغ فى عصرنا ، فزعم أن كل من صح عنده وجه فى العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف ، فقراءته جائزة فى الصلاة وغيرها ، فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل .

قال ابن الجزرى : وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء ، وأجمعوا على منعه ، وأوقف للضرب ، فتاب ورجع ، وكتب عليه بذلك محضر ، كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب فى تاريخ بغداد ، وأشرنا اليه فى الطبقات .

٣٠ ـ مسألة ٣٠/١/ النشر ، ومنجد المقرئين .

ذكر أبو عمرو بن الحاجب [(١)] :

السبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء : كالمد ، والإمالة ، وتخفيف الهمز ونحوه ، وهو إن أصاب فى تفرقته بين الخلافين فى ذلك فهو واهم فى تفرقته بين الحالتين من حيث النقل ، وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظى دون الأدائى ، بل هما فى نقلهما واحد ، و إذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى ، إذ اللفظ لا يقوم إلا به ، أو لا يصح إلا بوجوده .

وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول ، كالقاضى أبى بكر بن الطيب الباقلانى فى كتابه (الانتصار) وغيره . ولا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب إلى ذلك .

نعم هذا النوع من الاختلاف داخل فى الأحرف السبعة ، لأنه واحد منها .

---

(١) ص ٣٤ / منتهى الوصول .

٣١ — مسألة ٣١ / ١ / النشر :

أما من يقول إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى ، فقد كذب عليه ، إنما قال : نظرت القراء فوجدتهم متقاربين فاقرءوا كما علمتم .

٣٢ — مسألة ٣٢ / ١ / النشر :

لاشك أن القرآن نسخ منه وغُيِّر فيه فى العرضة الأخيرة ؛ فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة ؛ وروينا بإسناد صحيح عن زِرّ بن حبيش قال : قال لى ابن عباس : أى القراءتين تقرأ ؟ قلت : الأخيرة . قال : فإن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام فى كل عام مرة ، قال : فعرض عليه القرآنَ فى العام الذى قُبِض فيه النبى صلى الله عليه وسلم مرتين فشهد عبد الله بن مسعود ما نسخ منه وما بُدِّل ، فقراءة عبد الله ، الأخيرةُ .

وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا فى هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن ، وما علموه استقر فى العرضة الأخيرة ، وما تحققوا صحته عن النبى صلى الله عليه وسلم مما لم ينسخ ؛ حتى إن على بن أبى طالب رضى الله عنه لما ولى الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفا ولا غيَّره ، مع أنه هو الراوى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تقرءوا القرآن كما علمتم » . وهو القائل : « لو وليت من المصاحف ما ولى عثمان لفعلت كما فعل » .

قال ابن الجزرى : والقراءات التى تواترت عندنا عن عثمان وعن على وعن ابن مسعود وأبىّ وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ، لم يكن بينهم فيها إلا الخلاف اليسير المحفوظ بين القراء .

٣٣ — مسألة ٣٥ / ١ / النشر :

من الخطأ ما بلغنا عن بعض مَن لا علم له أن القراءات الصحيحة هى التى عن هؤلاء القراء السبعة ، أو أن الأحرف السبعة التى أشار إليها النبى صلى الله عليه وسلم هى قراءة هؤلاء السبعة .

بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هى الى فى الشاطبية والتيسير ، وأنها هى المشار إليهـا بقوله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » حتى إن بعضهم يطلق على مالم يكن فى هذين الكتابين أنه شاذ ، وكثير منهم يطلق على مالم يكن عن هؤلاء السبعة أنه شاذ . وربما كان كثير مما لم يكن فى الشاطبية والتيسير ، وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما .

وإنما أوقع هؤلاء فى الشبهة ، كونهم سمعوا : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » وسمعوا قراءات السبعة ، فظنوا أن هذه السبعة هى تلك المشار إليها ؛ ولذلك كره كثير من الأئمـة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء ، وخطّأه فى ذلك ، وقالوا : ألا اقتصر على دون هذا العدد ، أو زاده ، أو بيّن مراده ، ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة ! .

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوى :

« فأما اقتصار أهل الأمصار فى الأغلب على :

نافع ، وابن كثير ، وأبى عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائى .

فذهب إليه بعض المتـأخرين اختصاراً واختياراً ، فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم ، حتى إذا سمع ما يخالفهـا ، خطأ ، أو كفر ، وربمـا كانت أظهر وأشهر .

ثم اقتصر من قلّت عنايته على راويين لكل إمام منهم ، فصار إذا سمع قراءة راو عنه غيرهما أبطلها ، وربما كانت أشهر .

ولقد فعل مسبّع هؤلاء السبعة مالا ينبغى له أن يفعله ، وأشكل على العامة ، حتى جهلوا مالم يسعهم جهله ، وأوهم كل من قل نظره أن هذه هى المذكورة فى الخبر النبوى لاغير ؛ وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة ، أو زاد ، ليزيل هذه الشبهة !.

وقال أيضاً : القراءة المستعملة التى لا يجوز ردها ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط :

« صحة السند ، وموافقة العربية ، وموافقة الرسم » فما جمع ذلك ، وجب قبوله ، ولم يسع أحداً من المسلمين رده ، سواء كانت عن أحد من الأئمة السبعة المقتصر عليهم فى الأغلب أو غيرهم » .

وقال الإمام أبو محمد مكى :

« وقد ذكر الناس من الأئمة فى كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجل قدراً من هؤلاء السبعة . على أنه قد ترك جماعة من العلماء فى كتبهم ، فى القراءات ، ذكر بعض هؤلاء السبعة واطّرحهم .

قد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائى وابن عامر ، وزاد نحو عشرين رجلا من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة ؛ وكذلك زاد الطبرى فى كتاب القراءات له على هؤلاء السبعة ، نحو خمسة عشر رجلا ؛ وكذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضى .

فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين ، قراءة كل واحد

منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها ؟

هـذا تخلف عظيم ، أكان ذلك بنص من النبى صلى الله عليه وسلم ، أم كيف ذلك ؟

وكيف يكون ذلك ، والكسائى إنما ألحق بالسبعة بالأمس ، فى أيام المأمون وغيره ، وكان السابع يعقوب الحضرمى ، فأثبت ابن مجاهد فى سنة ثلثمائة أو نحوها ، الكسائى فى موضع يعقوب » .

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الدنى بعد أن ساق اعتقاده فى الأحرف السبعة ووجوه اختلافها : إن القراء السبعة ونظائرهم من الأئمة متبعون فى جميع قراءتهم الثابتة عنهم التى لا شذوذ فيها .

٣٤ — مبدأ ٢٧٣ / ١ / الشهاب على البيضاوى :

كلام الله مما يقاس عليه لا مما يقاس على غيره ؛ فالقراءة المتواترة لا تدفع ببعض المذاهب النحوية .

قال أبو حيان : قراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب النحوية ؛ ففى قوله تعالى « سواء عليهم أأنذرتهم » قرىء بتحقيق الهمزتين ، وهى لغة تميم ، وبتسهيل الثانية وتحقيق الأولى ، وهى لغة الحجاز . وروى عن ورش إبدال الهمزة الثانية ألفاً فيلتقى ساكنان على غير حدهما عند البصريين .

وقد أنكر هذه القراءة الزمخشرى ، وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين :

أحدهما : الجمع بين ساكنين على غير حده .

الثانى : أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ماقبلها هو بالتسهيل بين بين ، لا بالقلب ألفاً ، لأن ذلك هو طريق الهمزة الساكنة .

وما قاله هو مذهب البصريين . وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذى أجازه البصريون .

وجاء فى حاشية الجمل على الجلالين [١] :

قال العلامة البيضاوى تبعاً للزمخشرى : إن قراءة الإبدال لحن . ورد عليه ملاّ على القارى بأن ماقاله خطأ ، لأن جمع الساكنين على غير حده إنما هو ممتنع قياساً ، وأما إذا سمع تواتراً كما هنا فيستشهد به ويحتج به فكيف يرد المتواتر عن النبى وهو أفصح العرب . وأيضاً فجمع الساكنين على غير حده أجازه الكوفيون.

ثم قال ملا على القارى : اعلم أن موافقة العربية إنما هى شرط لصحة القراءة إذ كانت بطريق الآحاد ، وأما إذا ثبتت متواترة فيستشهد بها لا لها .

وقال الصفاقسى [٢] :

طعن الزمخشرى فى رواية الإبدال من جهة أنه يؤدى إلى الجمع بين الساكنين على غير حده ، ولا شاهد له ، وهو مطعون فى نحره بالأدلة :

منها : أن هذه قراءة صحيحة متواترة ، فهى أقوى شاهد ، فلا تحتاج إلى شاهد ، وإلا لتسلسل .

سلمنا ذلك ، فقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذى

---

(١) ١٥ / ١ / حاشية الجمل على الجلالين .
(٢) ٢٦ / غيث النفع على هامش ابن القاصح .

اختاره البصريون واستدلوا عليه، ويكفى مذهبهم فى ذلك .

٣٥ مبدأ ٢٠٦ / ١ / البحر المحيط :

إنكار النحويين للقراءة لا يؤثر ما دامت القراءة صحيحة .

قال تعالى « فتوبوا إلى بارئكم » .

قرأ الجمهور بظهور حركة الإعراب فى بارئكم . وروى عن أبى عمرو الاختلاس . روى ذلك عنه سيبويه .

وروى عنه الإسكان ، وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة ، فإنه يجوز تسكين مثل « إبل » . فأجرى المكسوران فى بارئكم مجرى « إبل » .

ومنع المبرد التسكين فى حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبى عمرو لحن . وما ذهب إليه ليس بشىء ؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك منكَر .

ذكر أبو شامة فى شرحه للشاطبية[1] :

قال الشيخ السخاوى فى شرحه : قد ثبت الإسكان عن أبى عمرو، والاختلاس معا ، ووجه الإسكان أن من العرب من يجتزىء بإحدى الحركتين عن الأخرى . قال : وقد عزا الفراء ذلك إلى بنى تميم وبنى أسد ، وبعض النجديين . وذكر أنهم يخففون مثل « يأمركم » فيسكنون الراء لتوالى الحركات .

---

(١) ٢٣١ / إبراز المعانى .

٣٦ مبدأ ١/١١٢/ تفسير الطبرسى :

ليس كل ما يجوز فى اللغة يجوز أيضاً فى القرآن ؛ لأن القراءة سنة متبعة .

قال تعالى : « وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل » :

القراءة بكسر الميم وهو الاختيار ، ويجوز فى الكلام أربعة وجوه « ياقومِ » كما قرىء ، ولا يجوز غيره فى القرآن ؛ لأن القراءة سنة متبعة .

٣٧ مبدأ ٢/٧٢ / البحر المحيط :

ما دامت القراءة مخالفة لسواد المصحف فينبغى أن تحمل على التفسير .

قال تعالى « وأتموا الحج والعمرة لله » :

قرأ ابن مسعود « وأقيموا الحج والعمرة إلى البيت » وينبغى أن يحمل هذا كله على التفسير ، لأنه مخالف لسواد المصحف الذى أجمع عليه المسلمون .

ومثل ذلك أيضاً قراءة عثمان وعبد الله وابن الزبير « وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم » فى قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » . ولم تثبت هذه الزيادة فى سواد المصحف ، فلا يكون قرآنا [1] .

---

(١) ٣/٢١/ البحر المحيط

٣٨ مبدأ ٤/٨٧ / البحر المحيط :

لا ترجيح بين القراءتين المتواترتين . قال ثعلب : إذا اختلف الإعراب فى القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب فى القرآن، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى .

قال أبوحيان : نعم السلف لنا أحمد بن يحيي ثعلب ! كان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقة .

٣٩ مبدأ ٤/٢٧١ / البحر المحيط، ٩٣/٨ / تفسير الطبرى .

كثير من النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك ما دامت القراءة مروية رواية صحيحة، وكثيرا ما يقلدهم فى ذلك بعض علماء التفسير .

قال تعالى « ولقد مكنا كم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معايش » :

قرأ الجمهور « معايش » بالياء ، وهو القياس ، لأن الياء فى المفرد هى أصل لا زائدة فتهمز ، وإنما تهمز الزائدة نحو صحائف فى صحيفة .

وقرأ الأعرج وزيد بن على والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر فى رواية « معائش » بالهمز ، وليس بالقياس ، لكنهم رووه وهم ثقات ، فوجب قبوله ، وشذ هذا الهمز كما شذ فى منابر جمع منارة ، وأصلها منورة ، وفى مصائب جمع مصيبة وأصلها مصوبة ، وكان القياس مناور ومصاوب . وقد قالوا : مصاوب على الأصل ، كما قالوا فى جمع مقامة مقاوم ، ومعونة معاون .

وقال المازنى :

أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ، ولم يكن يدرى ما العربية ، وكلام العرب التصحيح فى نحو هذا .

قال أبو حيان : ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة .

وقال الفراء : ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة فيشبهون مفعلة بفعيلة .

قال أبو حيان :

فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه ، وجاء به نقل القراء الثقات :

ابن عامر ، وهو عربى صراح ، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن .

والأعرج ، وهو من كبار قراء التابعين .

وزيد بن على وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذى قل أن يدانيه فى ذلك أحد .

والأعمش ، وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان .

ونافع ، وهو قد قرأ على سبعين من التابعين ، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذى لا يجهل ، فوجب قبول ما نقلوه الينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة فى مثل هذا .

وأما قول المازنى : أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ، فليس بصحيح .

٤٠ مبدأ ١٩٢ ، ٥٦/ إبراز المعانى ، ١٣٥/ سمير الطالبين .

الإشمام فى عرف القراء يطلق باعتبارات أربعة : أحدها خلط حرف بحرف ، كما فى الصراط ، حيث يخلط صوت الصاد بصوت الزاى ، فيمتزجان ، فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاى .

والثانى خلط حركة بأخرى ، فهو النطق بحركة تامة مركبة من حركتين ضمة وكسرة إفرازاً لا شيوعا ، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل ، ويليه جزء الكسر وهو الأكثر : كما فى «قيل ، وغيض» .

الثالث إخفاء الحركة ، فيكون بين الإسكان والتحريك ، كما فى قراءة « لا تأمنا على يوسف » على ظاهر عبارة صاحب التيسير .

والرابع : ضم الشفتين بعد سكون الحرف مع انفراج بينهما إشارة إلى الحركة فى الوقف ، ولا يكون ذلك إلا فيما حركته ضمة ، نحو « لا تدركه الأبصار » . ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى ، لأنه لرؤية العين لا غير ، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة .

أما الروم فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفى . أو هو إضعافك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها ، فيسمع لها صوت خفى يسمعه القريب المصغى دون البعيد ، لأنها غير تامة .

الفصل العاشر

جولد تسيهر والقراءات

(جولد تسيهر) شيخ من شيوخ المستشرقين معروف بطول الباع فى العلوم الإسلامية ، فكتب فى الفقه والحديث والفلسفة الإسلامية والتصوف والعقائد كتباً معتمدة لدى جمهور المستشرقين ، وهو مجرى الأصل ، توفى سنة (١٩٢١م). وقد كان آخر كتاب ألفه هو كتابه « اتجاهات المفسرين » أو كما قال مترجمه الفاضل الدكتور على حسن عبد القادر « المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن » .

ألف (جولد تسيهر) هذا الكتاب عند تمام السبعين من عمره ، وملأه بتجاربه فى البحوث الإسلامية ، فألم فيه بالتفسير والحديث والعقائد والقراءات والتصوف والفرق ، وما إلى ذلك [1] .

فى هذا الكتاب عند بحث القراءات — وهو ما سنعرض له — أخطاء لا يمكن السكوت عليها . وكان كل هم المؤلف هو أن يدلل على أن الاختلاف فى القراءات إنما كان عن هوى من القراء لا عن توقيف ورواية . وهذا هو سر خطئه فى منهجه ، حيث لم يعتبر أن القراءات إنما هى رواية بالسند الصحيح، وهى سنة يتبعها الآخر عن الأول ، ونسى أن القراء لم يأخذوا قراءاتهم إلا بعد بحث وتمحيص للسند وللرجال الذين أخذوا عنهم ، ونسى أيضاً مقياسهم الذى وضعوه

---

(١) مقدمة المذاهب الاسلامية .

ليميزوا بين صحيح القراءة وسقيمها ، وبين متواترها وشاذها . ثم نقله عن كتب غير جديرة بالنقل منها ، والارتكان إلى آراء ضعيفة لا يقيم لها علماء القراءات وزناً .

هذا إلى خطئه فى فهم النصوص ، وعجزه عن الغوص إلى أعماقها ، وفهم أسرارها .

يقول فى ص ٤ :

« والقسم الأكبر من هذه القراءات يرجع السبب فى ظهوره إلى خاصية الخط العربى .

« فإن من خصائصه أن الرسم الواحد للكلمة الواحدة قد يقرأ بأشكال مختلفة تبعاً للنقط فوق الحروف أو تحتها ، وعدم وجود الحركات النحوية . وفقدان الشكل فى الخط العربى جعل للكلمة حالات مختلفة كانت السبب الأول فى ظهور حركة القراءات فيما أهمل نقطه أو شكله من القرآن » .

هذا الرأى خطأ من أساسه ؛ فإن القراءات كما تقدم ، رويت ، وتدوولت ، وشاعت القراءة بها قبل تدوين المصاحف .

كما كان القرآن محفوظاً فى الصدور قبل تدوين المصاحف وجمع القرآن .

ثم حين دُونت المصاحف لم يكن النقط عرف ولا الشكل اخترع ؛ فظهرت حركة القراءات قبل النقط والضبط ، مما مر مشروحاً فى فصول كتابنا ؛ فكانت قراءتهم للكلمة على حسب ما يروون وينقلون ، لا على حسب ما يقرءون فى المصاحف .

يقول أبو شامة فى شرح الشاطبية [١] :

والقراءة نقل ، فما وافق منها ظاهر الخط ، كان أقوى ، وليس اتباع الخط بمجرده واجباً ، ما لم يعضده نقل ، فإن وافق فبها ونعمت ؛ ذلك نور على نور . كما فى قوله تعالى فى سورة الحج «ولؤلؤا» . فقرأ عاصم ونافع بالنصب هنا وفى فاطر ، والباقون بالجر فيهما . وقد رسم بالألف فى الحج خاصة دون فاطر . فلو اتبعوا الخط والرسم فقط لقرءوا ما فى الحج بالألف ، وما فى فاطر بالخفض . وقد سبق كثير من المبادىء حول هذا الأساس .

ومن أخطائه أنه يحمّل القراءة مالا تحتمله ، ويتطوع فى تفسير السبب الذى حمل القارىء على اختياره هذه القراءة ؛ والقارىء نفسه برىء من هذا الاستنباط ؛ بل ويصرح أحيانا بما يخالفه . ولكن حرص (جولد تسيهر) على التشكيك فى القراءات وإثبات أنها من محض الرأى لا النقل ، يجعله يسلك ذلك السبيل .

من ذلك ماذكره من قوله [٢] :

«وقد رأى بعض شيوخ المفسرين (قتادة البصرى المتوفى سنة ١١٧هـ) أن الأمر بقتل النفس أو قتل العصاة فى قوله تعالى « فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم » (٥٤ / البقرة) هو من القسوة والشدة بحيث لا يتناسب مع الفعل ، فقرأ « فأقيلوا أنفسكم » أى حققوا الرجوع والتوبة من الفعل بالندم على ما فعلتم . وفى هذا المثال نرى وجهة نظر موضوعية كانت سبباً أدى إلى القراءة المخالفة » .

أرأيت إليه كيف يصور قراءة قتادة أنها من اجتهاده وعدم رضائه على

---

(١) ٤٠٦/ إبراز المعانى .   (٢) ص ٥ / المذاهب الاسلامية .

المعنى الذى تدل عليه القراءة الأخرى !. ولا ندرى من أين استقى (جولدتسيهر) وجهة نظر قتادة هذه ؟ وكيف جاز له أن يعتبر هذه القراءة من قتادة رأيا ارتآه ليناسب المعنى ، ونسى أن الأصل فى القراءة النقل والرواية ، وأن قتادة لم يذكر فى أى مرجع مما هو تحت أيدينا من كتب التفسير أو كتب القراءات هذا الرأى بل الأمر بالعكس !.

ذكر أبو حيان فى تفسيره [١] :

وقرأ قتادة فيما نقل المهدوى وابن عطية والتبريزى وغيرهم «فأقيلوا أنفسكم». وكان المعنى أن أنفسكم قد تورطت فى عذاب الله بهذا الفعل العظيم الذى تعاطيتموه من عبادة العجل ، وقد هلكت ، فأقيلوها بالتوبة والتزام الطاعة وأزيلوا آثار تلك المعاصى بإظهار الطاعات.

وذكر ابن كثير فى تفسيره من رأى ابن قتادة ما يدل على عكس ما ذهب إليه (جولدتسيهر) من تأويل قراءته.

قال ابن كثير [٢] :

« وقال قتادة : أمر القوم بشديد من الأمر فقاموا يتناحرون بالشفار يقتل بعضهم بعضاً ، حتى بلغ الله فيهم نقمته ، فسقطت الشفار من أيديهم ، فأمسك عنهم القتل ، فجعل لحيهم توبة ، وللمقتول شهادة ».

وذكر ابن جرير فى تفسيره [٣] :

« حدثنا الحسن بن يحيى ، قال أخبرنا عبد الرزاق ، قال أخبرنا معمر عن

---

(١) ٢٠٨ / ١ / البحر المحيط . (٢) ٩٢ /١/ تفسير ابن كثير .
(٣) ٢٢٨ /١/ تفسير الطبرى .

الزهرى وقتادة فى قوله « فاقتلوا أنفسكم » قال : قاموا صفين ، فقتل بعضهم بعضاً حتى قيل لهم : كفوا . قال قتادة : كانت شهادة للمقتول ، وتوبة للحى » .

وذكر القرطبى فى تفسيره [١] :

« قال تعالى « فاقتلوا أنفسكم » قال أرباب الخواطر : ذللوها بالطاعات ، وكفوها عن الشهوات . والصحيح أنه قتل على الحقيقة هنا . قال سفيان بن عيينة : كانت توبة بنى إسرائيل القتل . وقرأ قتادة « فأقيلوا أنفسكم » من الإقالة أى استقيلوها من العثرة بالقتل » .

قال (جولد تسيهر) [٢] :

« وتتجلى هذه الظاهرة — ظاهرة القراءة لأن المعنى غير مستساغ فى نظر القارىء — فى قوله تعالى فى الآيتين الثامنة والتاسعة من سورة الفتح ، حيث يخاطب الله النبى قائلا « إنا أرسلناك شاهدا ومبشراً ونذيرا . لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلا » .

« فقرأ بعضهم بدلا من « وتعزروه » بالراء : « وتعززوه » بالزاى من العزة والتشريف .

« وإنى أرى فى الانتقال من تلك القراءة إلى هذه القراءة — وإن كنت لا أجزم بذلك — أن شيئاً من التفكير فى تصور أن الله قد ينتظر مساعدة من الإنسان قد دعا إلى ذلك » .

ثم أحس أن هذا الرأى منقوض بما ورد فى الآيات المتعددة من معنى

---

(١) ١/٣٤٢/ القرطبى .

(٢) ٦/ المذاهب الاسلامية .

التعزير ، وهو التقوية والنصر منسوباً إلى الله ، فلجأ إلى علة أخرى ، وهي قوله :

« والتعبير بعزّر تعبير حاد يقوم على أساس من المساعدة المادية » .

مع أن اللغة العربية لا تفرق بين « عزر » و « نصر » .

جاء في اللسان [١] :

« عزّره : فخمه وعظمه وقواه ونصره ، قال الله تعالى « لتعزروه وتوقروه » .

وقال تعالى « وعزّرتموهم » نصرتموهم . قال إبراهيم بن السري : وهذا هو الحق .

« والتعزير في كلام العرب : التوقير . والتعزير : النصر باللسان والسيف »

« وفي حديث المبعث ، قال ورقة بن نوفل : « إن بعث وأنا حي فسأعزره وأنصره » .

« التعزير ههنا : الإعانة والتوقير والنصر مرة بعد مرة .

« وأصل التعزير : المنع والرد ، فكأن من نصرته قد رددت عنه أعداءه .

ولهذا قيل للتأديب الذي هو دون الحد : تعزير ، لأنه يمنع الجاني أن يعاود الذنب »

وذكر الطبري في تفسيره [٢] :

معنى قوله « وتعزروه » تنصروه . قال ابن زيد : معنى التعزير في هذا الموضع التقوية بالنصرة والمعونة ، ولا يكون ذلك إلا بالطاعة والتعظيم والإجلال » .

ثم انتقل (جولد تسيهر) [٣] إلى الكلام على الزيادات التي ذكرها بعض الصحابة تفسيرا لما غمض من الآيات ، وقال بجرأة الذي يريد أن يسمم الآبار ، ويزعزع الإيمان بالكتاب الكريم - « ويأبى الله إلا أن يتم نوره » -

---

(١) ٦/٢٣٦/ اللسان . (٢) ١/٤٧/ تفسير الطبري .

(٣) ٨/ المذاهب الاسلامية .

«لم يتضح بعدُ تمام الوضوح هل هذه الزيادات — فى الحقيقة — من الأصل نفسه ، أو أنها ليست منه ، وكان القصد منها مجرد الشرح والتفسير ؟ .

«فاعتبرها بعض المتأخرين أنها من الأصل . وتبريراً لهذا العمل ـ أعنى إثبات التفسير بجانب الأصل — روى عن الصحابة أنهم أجازوا ذلك ، وهو جواز إثبات بعض التفسير على المصحف و إن لم يعتقدوه قرآنا » .

أرأيت إلى التناقض! فمرة يقول: اعتبرت الزيادة من الأصل، ومرة يقول: و إن لم يعتقدوه قرآنا ! وحقيقة المسألة هو ماذكره ابن الجزرى [١] :

« نعم ربما يدخلون التفسير فى القراءة إيضاحا و بيانا ، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبى صلى الله عليه وسلم قرآنا ، فهم آمنون من الالتباس ، وربما كان بعضهم يكتبه معه ، لكن ابن مسعود كان يكره ذلك، و يمنع منه » .

هذا ، وهذه الزيادات جميعها المخالفة للمصاحف العثمانية ، قد اعتبرت إما أخبار آحاد ، والقرآن لا يثبت بخبر الآحاد ، و إما أنها نسخت فى العرضة الأخيرة ، و إما أنها تفسيرات زيدت على النص . وقد تقدم فى الفصول السابقة أمثلة كثيرة لذلك . وسنكتفى بمثال ذكره « جولد تسيهر » وفصّل الحديث فيه :

قال تعالى « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » .

روى ابن أبى داود فى كتابه « المصاحف » [٢] :

عن أم حميدة بنت عبد الرحمن أنها سألت عائشة رضى الله عنها عن قول

---

(١) ١/٣١/ النشر .

(٢) ٨٤/ كتاب المصاحف ، ٢٤٣ /٢/ تفسير الطبرى .

الله تعالى «الصلاة الوسطى» فقالت: كنا نقرؤها على الحرف الأول على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين».

حدثنا عبدالله، حدثنا أحمد بن الحباب، حدثنا مكى، حدثنا عبد الله بن لهيعة عن ابن هبيرة عن قبيصة بن ذؤيب، قال: فى مصحف عائشة رضى الله عنها «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر» هكذا قال ابن أبى داود.

روى البخارى[1] «عن على رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم الخندق: حبسونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس. ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً». وكذا رواه مسلم.

وروى مسلم فى آخر كتاب الصلاة[2] «عن البراء بن عازب قال: نزلت هذه الآية «حافظوا على الصلوات وصلاة العصر» فقرأناها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله، ثم نسخها الله عز وجل فأنزل «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» فقال له رجل: هى إذن صلاة العصر؟ قال البراء: قد حدثتك كيف نزلت وكيف نسخها الله عز وجل».

قال ابن جرير[3]: حدثنا محمد بن عبد الحكم المصرى، قال حدثنا أبى وشعيب عن الليث، قال حدثنا خالد بن يزيد عن ابن أبى هلال عن زيد عن عمرو ابن رافع، قال: دعتنى حفصة فكتبت لها مصحفا، فقالت: إذا بلغت آية الصلاة فأخبرنى، فلما كتبت «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» قالت: «وصلاة

---

(١) ٧/٤٧/ القسطلانى. (٢) ٥/١٣٠/ النووى على مسلم.

(٣) ٢/٣٤٩/ تفسير الطبرى.

العصر . أشهد أنى سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى ابن جرير عن أبى يونس مولى عائشة عن عائشة مثل ذلك .

وكذا روى ابن أبى داود عن حفصة وعن عائشة وعن أم سلمة مثل ذلك وهو « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر[١] » .

قال ابن كثير بصدد هذه الواو[٢] :

« يقول بعض المعارضين فى أن الصلاة الوسطى هى صلاة العصر : إنه عطف صلاة العصر على الصلاة الوسطى بواو العطف التى تقتضى المغايرة ، فدل ذلك على أنها غيرها .

« (وأجيب) عن ذلك بوجوه : (أحدها) أن هذا إن روى على أنه خبر، فحديث علىّ أصح وأصرح منه ، وهذا يحتمل أن تكون الواو زائدة كما فى قوله تعالى « وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين » . « وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين » . أو تكون لعطف الصفات لا لعطف الذوات ، كقوله تعالى « ولكن رسول الله وخاتم النبيين » وكقوله تعالى « سبح اسم ربك الأعلى . الذى خلق فسوى . والذى قدر فهدى. والذى أخرج المرعى » . أما إن روى على أنه قرآن ، فإنه لم يتواتر ، فلا يثبت بمثل خبر الواحد قرآن ، ولهذا لم يثبته أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه فى المصحف ، ولا قرأ بذلك أحد من القراء الذين تثبت الحجة بقراءتهم ، لا من

---

(١) ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧/ كتاب المصاحف .
(٢) ٢٩٣/١/ تفسير ابن كثير.

السبعة ، ولا من غيرهم . ثم قد روى ما يدل على نسخ هذه التلاوة المذكورة فى حديث مسلم .

« فعلى هذا تكون تلاوة « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » ناسخة للفظ رواية عائشة وحفصة ولمعناها إن كانت الواو دالة على المغايرة ، وإلا فالنسخ للفظها فقط . والله أعلم » .

وقال أبو جعفر النحاس فى كتابه « الناسخ والمنسوخ [1] » :

« قال الله جل من قائل « حافظوا على الصلوات والصلاة والوسطى » الآية

« أما ما ذكر فى الحديث « فالصلاة الوسطى صلاة العصر » فيقال : إن هذا نسخ أى رفع ، ويقال إن هذه قراءة على التفسير ، أى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهى صلاة العصر » .

ثم تكلم (جولدتسيهر) بعد ذلك على أن هناك نوعا من القراءات دعا إليه الترادف فى اللغة .

وكنا نود لو عرف أن هناك نوعا من القراءات يسمى القراءات الشاذة ، منها هذا النوع من القراءات ، وقد رُد ما دام مخالفاً المصاحف العثمانية التى أجمع الصحابة على ما فيها ، فضلا عن أنها أخبار آحاد لا يثبت بها قرآن ، أو هى من قبيل التفسيرات .

قال ابن الجزرى فى المنجد [2] :

---

(١) ١٦/ الناسخ والمنسوخ . (٢) ٢١/ منجد المقرئين .

«فنحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم ، كانوا يقرءون بما خالف رسم المصحف العثمانى قبل الإجماع عليه ، من زيادة كلمة وأ كثر ، و إبدال أخرى بأخرى ، ونقص بعض الكلمات ، كما ثبت فى الصحيحين وغيرهما، ونحن اليوم نمنع من أن يقرأ بها فى الصلاة وغيرها منع تحريم لا منع كراهة ، ولا إشكال فى ذلك » .

جاء فى تفسير أبى حيان [١] :

«قال تعالى :« وأتموا الحج والعمرة لله » :

قرأ علقمة « وأقيموا الحج » وقرأ ابن مسعود « وأقيموا الحج والعمرة للبيت » [٢] .

قال أبو حيان :

« و ينبغى أن يحمل هذا كله على التفسير ، لأنه مخالف لسواد المصحف الذى أجمع عليه المسلمون » .

ثم انتقل (جولدتسيهر) إلى ما سماه « مخالفات جوهرية » حيث قال [٣] :

« وهناك أيضاً تغيير فى الكلمات جاء فى بعض القراءات ، ولكنه ليس من هذا النوع السهل الذى لا يرجع إلى تغيير جوهرى ، كالذى ذكرناه من المثل ، و إنما هو تغيير يتناول القراءة المتواترة بمخالفة شديدة » .

الأمر أهون من كل ذلك ، فما ساقه من هذه المثل الجديدة لا يخرج عن المثل السابقة ، من أنها مخالفة قراءة شاذة لقراءة مجمع عليها ، وخبر آحاد مخالف لخبر

---

(١) ٢/٧٢/ البحر المحيط .   (٢) ٥٥/ كتاب المصاحف .

(٣) ١٧/ المذاهب الاسلامية .

متواتر ، ولا بأس أن نكرر هنا ما قلناه فيما سبق من أن كل قراءة مخالفة لسواد المصحف العثمانى فهى شاذة ، سواء أحدثت تغييراً جوهريا فى المعنى أم لم تحدث .

قال أبو عبيد فى كتاب فضائل القرآن :

القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة ، وتبيين معانيها . وذلك كقراءة عائشة وحفصة « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر » . وكقراءة ابن مسعود « والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما » . وكقراءة جابر : « فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم » .

فهذه الحروف وما شا كلها قد صارت مفسرة للقرآن [١] .

وقد جاء (جولد تسيهر) هنا بما لا يقبله مطلع حسن الطوية ، سليم المنهج واسع الاطلاع . وقد أخذ يهلل ويكبر فى أنه وجد أن بعض القراءات بينها تناقض فى المعنى واختلاف فى التأويل لا يمكن الجمع بينها . وساق لذلك مثلا آية الروم .

ونحن نقول : لم يفت علماء القراءة ـ رحمهم الله هذا ـ وخافوا أن يذهب بعض الناس هذا المذهب بادى الرأى ، فنصوا على ما ينقضه ويدفع شك الشاكين إذا صدقت نياتهم وطهرت سرائرهم .

قال ابن الجزرى [٢] :

وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليها من النبى صلى الله عليه وسلم ، فإن الاختلاف المشار اليه فى ذلك اختلاف تنوع وتغاير ، لا اختلاف تضاد وتناقض ، فإن هذا محال أن يكون فى كلام الله تعالى ؛ قال تعالى : « أفلا

(٢) ١/٨٢/ الاتقان (٣) ١/٤٨/ النشر .

يتدبرون القرآن ، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً » .

فلنذكر ما قاله (جولد تسيهر) فى هذا المقام ، ثم نكر عليه بالنقض والتأويل الصحيح المتطابق مع الوقائع التاريخية :

قال [١] : « وفى بعض الأحيان قد تؤدى القراءة إلى ترك معنى وإحلال معنى آخر مناقض له .

« فمن الأمور التاريخية الموجودة فى القرآن ، ما جاء فى أول سورة الروم : « الم غُلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين » . وتفسير ذلك عند المفسرين أن ذلك للرد على أهل مكة عندما علموا بانتصار الفرس على الروم (سنة ٦١٦ م) . وقد فرح المشركون بانهزام الروم ، وكانوا يميلون إلى الفرس ، وكان الأمر على عكس ذلك عند النبى صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، الذين كانوا يميلون إلى الروم وهم أهل كتاب ، وأنه سينقلب الأمر بعد وقت قصير وينتصرون .

« وقد رأى المسلمون فى ذلك دليلا على النبوة ، لما فيه من تنبؤ النبى صلى الله عليه وسلم بانتصار (هرقل) على الفرس (سنة ٦٢٥ م) قبل حصوله . وإن كنا لا نعرف تحديد مثل هذه الوقائع التاريخية ، والذى نراه أن المسألة كانت على وجه الرجاء ، وإنه — وإن يكن الروم قد غُلبوا الآن — فإنهم سيغلبون بعد وقت قصير .

« ولكن قراءة هذه الآية على هذا الشكل لم يتفق عليها عند جميع القراء ؛ فقد قرأ أكثرهم « غَلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيُغلَبون »

---

(١) ١٨/ المذاهب الاسلامية .

فى بضع سنين » بالبناء للفاعل فى « غلَبت » و بالبناء للمفعول فى « سيُغلبون » ، وأن ذلك يتعلق بانتصار الروم على بعض القبائل العربية بالشام .

« ونحن نرى أن القراءتين متناقضتان فى المعنى ، فالغالبون فى القراءة المشهورة هم المغلوبون فى القراءة الأخرى » .

سنجعل همنا فى الرد تحديد الوقائع التاريخية التى لم يعرفها (جولدتسيهر) ، ثم ننقض ماذهب اليه من أن المسألة لم تكن على وجه الحقيقة الواقعة ، و إنما كانت على وجه الرجاء . وهو يريد بذلك دس السم فى الدسم ، والوصول إلى أنه ليس فى ذلك تنبؤ من النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ لكل أحد أن يرجو ، ولكل فرد أن يؤمل .

ثم نختم ذلك بنفى التناقض الذى ادعاه ، وأقام الدنيا وأقعدها لأجله ؛ فنقول :

كان غربى آسيا فى جملته ، متنازعا بين الدول الفارسية المختلفة التى قامت فى إيران ، و بين الدول الأوربية التى مدت سلطانها إلى آسيا .

فالدولة الساسانية التى قامت فى إيران (سنة ٢٢٦ م) و بقيت حتى أزالها الفتح الإسلامى نازعت الرومان ، ودولة الروم الشرقية التى تسمى الدولة البيزنطية ، ودام النزاع بينهما إلا فترات قصيرة ، حتى زالت الدولتان كلتاهما عن آسيا بالفتوح الإسلامية .

والحادثات التى تشير اليها فاتحة سورة الروم ، هى خاتمة الجلاد الطويل ، والحروب المتمادية بين الدولتين .

وخلاصة هذه الحوادث على طولها واضطرابها ، هو أن كسرى پرويز ، حفيد كسرى أنو شروان من أعظم ملوك الفرس ، وهو آخر ملوكهم العظام ، ولى

الملك سنة (٥٩٠ م) بعد قتل أبيه ، أثناء ثورة قائد فارسى عظيم ؛ ولما تولى برويز العرش ، حاول إصلاح هذا القائد ، فاستعصى عليه وحار به حتى اضطره إلى دخول مملكة الروم ، وقد استنجد الأمبراطور موريس ، فأمده بجند رده إلى عرشه ، فاستحكمت المودة بين الملكين .

فلما قتل موريس سنة (٦٠٢ م) شن كسرى الحرب على فوكاس خليفة موريس ، وتوالت وقائع زلزلت دولة الروم الشرقية زلزالا شديداً .

توالت هزائم الروم فى آسيا الصغرى والجزيرة وشمالى الشام حتى فزع الروم واستغاثوا بهرقل ، فأقبل إلى القسطنطينية ، فاختير أمبراطوراً مكان فوكاس . وحاول هرقل جهده أن يصد الفرس ، فلم يستطع لهم رداً ، وامتدت فتوح الفرس إلى الجنوب ، حتى استولوا على دمشق سنة (٦١٤ م) ، ثم فتحوا بيت المقدس وامتد الفتح إلى مصر .

فى أثناء هذه الهزائم المتوالية الماحقة التى توالت على الروم عشرين عاما ، وحوالى سنة (٦١٥ م) حينما غُلب الروم فى أدنى الأرض إلى بلاد العرب ، فى أرض الشام ، نزلت الآية الكريمة « الم غُلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين » فكان خبراً عجيباً أنكره مشركو العرب حتى راهنوا على كذبه ، كما روى الطبرى فى تاريخه والترمذى فى سننه .

وفى سنة (٦٢٢ م) أعد هرقل العدد لحرب الفرس ، ولم يكن لهرقل بقية من أمل إلا فى أسطول بقى لهم ، فأبحر فى جيش ، والفرس مشرفون على الخليج ينظرون اليه ، حتى نزل أسوس على ساحل الأناضول . وكان هذا أول انتصار للروم بعد موت موريس أى منذ عشرين عاما . ثم توالى النصر فى آسيا الصغرى وأرمينية إلى أن عبر هرقل الفرات شطر الغرب والجنوب سنة (٦٢٥ م) . ثم كانت وقعة

الزاب فى ١٢ ديسمبر سنة (٦٢٧ م) . ثم فر كسرى ، وقابلته العاصمة بالثورة عليه وخلعه . وهو كسرى برويز الذى أرسل إليه رسول الله كتابا فمزقه ، فقال صلى الله عليه وسلم « اللهم مزق ملكه كل ممزق » ! .

وخلفه على العرش ابنه شيرويه (قباذ الثانى) فصالح الروم على أن يرد إليهم كل ما فتح الفرس من البلاد التى فى سلطان الروم ، وعلى أن يرد الصليب الذى أخذه الفرس من بيت المقدس . وقد سار هرقل بالصليب إلى بيت المقدس ، فوضعه مكانه فى شهر سبتمبر سنة (٦٢٩ م) . وكان يوما عند النصارى مشهوراً ، وتمت الغلبة للروم .

كان انتصار الفرس فى الشام حوالى سنة (٦١٥ م) ، وبعد بضع سنين ، شرع الروم يهزمونهم سنة (٦٢٢ م) ، وتوالت عليهم الهزائم حتى قتل برويز ، وصالح ابنه الروم مصالحة المغلوب على أمره .

وذلك تأويل الآية الكريمة «وهم بعد غلبهم سيَغلبون فى بضع سنين » . فالإخبار بغلبة الروم ، فيه معجزة واضحة ، وبيان لصدق النبوة .

هذا التفسير على قراءة الجمهور ، ببناء «غلب» للمفعول و«سيغلبون» للفاعل .

وقرأ بعض القراء — لا أكثرهم كما يقول (جولد تسيهر) — وهم كما ذكر أبو حيان [١] والقرطبي [٢] والألوسى [٣] : على وأبو سعيد الخدرى وابن عباس وابن عمر ومعاوية بن قرة والحسن ، قرأوا « غَلَبت الروم فى أدنى الأرض وهم

---

(١) ٧/١٦١/البحر المحيط . (٢) ١٤/٤/ تفسير القرطبي .

(٣) ٢١/١٧/تفسير الألوسى .

من بعد غلبهم سيغلبون » « غلَبت مبنياً للفاعل ، و«سيغلبون» مبنياً للمفعول .

وتأويل ذلك : أن الروم غلبوا على ريف الشام وسيغلبهم المسلمون . فإنه حينما تمت الغلبة للروم وذهب هرقل إلى بيت المقدس ، فى ذلك الحين ، ذهب جيش إسلامى صغير إلى البلقاء — التى تسمى الآن شرقى الأردن — فحارب جيشاً من الروم والعرب ، وهى الوقعة المعروفة فى التاريخ الإسلامى باسم غزوة مؤتة ، وقعت فى السنة الثامنة من الهجرة ، وهذه الغزوة التى لم يبال بها هرقل ، ولعله لم يسمع بها ، كانت فاتحة الغزوات الإسلامية التى نزعت الشام من سلطان هرقل ، وجعلته يقول وقد يئس من الشام : سلام ياسورية سلاما لا لقاء بعده .!

ولم يكن بين تمام الظفر لهرقل و بين تمام الهزيمة عليه فى الشام وتسلط المسلمين عليها إلا بضع سنين ، فبين غزوة مؤتة و بين واقعة اليرموك ست سنوات ، من السنة الثامنة بعد الهجرة إلى السنة الرابعة عشرة .

لله الأمر من قبل غلبة الفرس على الروم ومن بعدها ، بل له الأمر قبل كل شىء و بعده ، لا شريك له فى سلطانه ، و بأمره غلب الفرس الروم ، ثم أديل للروم فى بضع سنين ، ثم أديل للمسلمين على الروم فى بضع سنين [1] .

قال الألوسى يجوز تخالف معنى القراءتين إذا لم يتناقضا ، وكون فريق غالبا ومغلوبا فى زمانين ، غير متدافع [2] . فإذن لا تناقض كما توهمه (جولدتسيهر) .

ثم أخذ (جولد تسيهر) فيما سماه « تحليل القراءات » .

---

(١) من محاضرات الموسم الأول للتفسير بدار الحكمة سنة ١٩٤٦م للدكتور عبد الوهاب عزام ، ١٧ / ٢١ / الألوسى .

(٢) ١٧ / ٢١ / تفسير الألوسي.

ذكر فى هذا البحث نظرية من أخطر النظريات على القراءات ، بل هى هدامة لأكثر القراءات ؛ تلك النظرية هى :

« إن بعض هذه الاختلافات فى القراءة ترجع أسبابها إلى الخوف من أن تنسب إلى الله ورسوله عبارات ، قد يلاحظ فيها بعض أصحاب وجوه النظر الخاصة ما يمس الذات الإلهية العالية أو الرسول ، أو مما يرى أنه غير لائق بهذا المقام . وهنا تغيرت القراءات من هذه الناحية بسبب الأفكار التنزيهية » .

أرأيت إلى إصراره على أن القراءات كانت تقرأ بالرأى والاجتهاد ، لأنها رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم !. كل ذلك ليبعث الشك ، ويثير الارتياب ، وهو قصد من مقاصد الاستشراق عندهم .

يسوق لذلك أمثلة ، منها :

« فى سورة الصافات آية / ١٢ : ذكر الله لنبيه أن هؤلاء المشركين من أهل مكةَ ينكرون البعث بعد الموت ، والنشور بعد البلى ، فيقول تعالى «فاستفتهم أهم أشد خلقاً أم من خلقنا [من السموات والأرض والنجوم وماعددناه قبل ذلك] إنا خلقناهم من طين لازب . بل عجبتَ ويسخرون » .

« فاختلف القراء فى قراءة قوله تعالى « بل عجبت ويسخرون » فقرأته عامة أهل الكوفة « بل عجبت » بضم التاء . وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وهى قراءة ابن مسعود . وقرأ بعض قراء أهل الكوفة «بل عجبت» بفتح التاء .

« وفسر المفسرون العجب من الله بتفسيرات مختلفة ، أما غيرهم فقد نسب العجب إلى النبى ، ويظهر أن العلماء قد رأوا أن فى إسناد العجب إلى الله مالا

يليق ، فقرءوا بالفتح « عجبت » . والمعنى : بل عجبت أنت يا محمد وهم يسخرن من القرآن » .

« والذى يمكننا أن نفرضه هنا أن « عجبتُ » للمتكلم هو القراءة الأصلية ، ويساعد على ذلك بعض الروايات الأخرى ، فالطبرى قال « إنهما قراءتان مشهورتان فى قراء الأمصار ، فأيتهما قرأ القارىء فمصيب . وإن التنزيل نزل بكلتيهما » . فإذا كان الطبرى الذى يجيز القراءات المختلفة فقط عند ما تكون معانيها غير مختلفة ، قد أعطى لهذه القراءة — بما فيها من تصادم مع القراءة الأخرى — مكانا مساويا لغيرها ، فإنه لا بد أن يكون للقراءة الأخرى أساس متين ، وأن إقصاءها فى وقته كان أمراً عسيرا » .

« وكان شريح القاضى الكوفى (المتوفى سنة ٨٠ هـ عن ١٢٠ عاما) يقرأ بالفتح « عجبت » ويقول : إن الله لا يعجب من شىء ، وإنما يعجب من لا يعلم ، فقال إبراهيم النخعى : إن شريحاً كان يعجبه علمه ، وعبد الله أعلم ، يريد عبد الله بن مسعود ، وكان يقرأ بالضم »[١] .

أرأيت إلى (جولد تسيهر) كيف أعطى نفسه حق الترجيح بين القراءات ومعرفة الأصلية وغير الأصلية (لقد هزلت !) .

إن الخلاف بيننا وبين المستشرقين خلاف على المبدأ والمنهج . فالمبدأ عند علمائنا فى جميع منابع الثقافة الإسلامية هو إثباتها أولا من طريق الرواية والبحث فيها إسناداً ومتناً ، ووضعوا لذلك مقاييس ليس بعدها من دقة . وعلماء المناهج الحديثة مازالوا يقلدونهم ، ولم يأتوا بجديد يخالف كثيراً ما وضعه علماء الرواية من أئمة المحدثين .

---

(١) ٢٠ / المذاهب الاسلامية .

أما المستشرقون فلا يعترفون بغير المتن ، ولا يقرّون إثبات شيء من طريق الرواية ، وإنما كل همهم امتحان النص امتحانا لا يقوم على أصول ثقافية ولا قواعد منهجية .

فلننظر الآن على ضوء هذا الرأى فيما ذكره (جولدتسيهر) .

وأول ما نلاحظه على (جولدتسيهر) أنه يدخل فى الكلام جملا لا دلالة لها مما ينقله من النصوص ، وإنما يقحمها إقحاما لتؤدى إلى غرض يرمى إليه .

انظر إلى قوله «ويظهر أن العلماء قد رأوا أن فى إسناد العجب إلى الله مالا يليق فقرأوا « عجبتَ » بالفتح لذلك» . فمن أين استظهر هو هذا ؟ وماسنده فى ذلك ؟ مع أنه لو تفطن إلى ما ساقه من عبارة الطبرى لعلم أن هذه القراءات رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا مجال لرأى القراء فيها .

ثانيا : أراد أن يضعف قول الطبرى ، لأنه لو تركه على استقامته لهدم له نظريته وقضى على غرضه من الإيذاء للقراءات . فيقول « إن الطبرى قد أعطى هذه القراءة - (وهى قراءة الضم) - بما فيها من تصادم مع القراءة الأخرى مكانا مساويا لغيرها » .

ولا ندرى الضرر الذى يحدث لو اختلفت قراءتان فى المعنى مادام ذلك الاختلاف ليس من باب التناقض والتضاد . وقد صرح العلماء بجواز ذلك .

ثم استمع بإمعان إلى مقياس علمائنا فى القراءات ، ومقياس معشر المستشرقين ، ليبن لك الفرق بين المنهجين ، فى مبلغ صدقهما ، وتحرى الدقة فى تقريرهما :

يقول (جولد تسيهر) :

«إن بعض الاختلافات فى القراءات ترجع أسبابها إلى الخوف من أن تنسب إلى الله ورسوله عبارات لاتليق بمقامهما . فتغيرت القراءات بسبب هذه الأفكار التنزيهية » . وساق أمثلة لذلك ، منها مثال « بل عجبت و يسخرون » .

هذا مقياسهم وتلك نظرتهم : قراءات تقرأ بمحض التفكير والرأى ، والتوجيه والنظر ، وأن بين المعنيين تناقضا ومصادمة دعت إلى القراءة الثانية .

أما علماؤنا فيقولون :

بعد أن ذكر الطبرى فى تفسيره[1] القراءتين قال فى توجيههما : «والصواب من القول فى ذلك ، أن يقال : إنهما قراءتان مشهورتان فى قراء الأمصار ، فبأيتهما قرأ القارىء فمصيب .

« فان قال قائل : وكيف يكون مصيبا القارىء بهما مع اختلاف معنييهما ؟ قيل : إنهما و إن اختلف معنياهما فكل واحد من معنييه صحيح : قد عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل ، وسخر منه أهل الشرك بالله ، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون فى الله ، وسخر المشركون بما قالوه .

«فإن قال : أكان التنزيل بإحداهما أو بكلتيهما ؟ قيل : التنزيل بكلتيهما . فإن قال : وكيف يكون تنزيل حرف مرتين ؟ قيل : إنه لم ينزل مرتين ، إنما أنزل مرة ، ولكنه أمر صلى الله عليه وسلم أن يقرأ بالقراءتين كلتيهما » .

ولو كان الخوف من أن ينسب إلى الله و إلى رسوله عبارات لاتليق بتنزيههما

---

(١) ٢٩ / ٢٣ / تفسير الطبرى .

داعياً إلى تغيير القراءات ، لغـيّرت آيات كثيرة فى ظاهرها عدم التنزيه ، ولولا التأويل وفهم أسرار التعابير ، ومادرج عليه العرب فى أساليبهم ، لضلت الأفهام، ولوقعوا فيما يخشاه عليهم (جولدتسيهر) ، ولأدّى ذلك — تطبيقاً لمقياسه — إلى تغيير آيات برمتها ، وحذف أحاديث بمتونها .

ماذا يصنع (جولد تسيهر) من حيث التنزيه الذى يفهمه ، فى قوله تعالى : « إن الله لايستحيى أن يضرب مثلا ما ، بعوضة فمافوقها» وفى قوله تعالى «ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين» . وفى قوله تعالى «بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء » ؟

وماذا يقول (جولدتسيهر) فى قوله تعالى «سنفرغ لكم أيها الثقلان» والله تعالى جده لايشغله شأن عن شأن. وأمثال ذلك مما لايحصى فى القرآن، لولا تأويل العلماء وفهمهم لها على أساليب العرب ، لغيروها و بدلوها ، إذا ساروا على نظرية (جولد تسيهر) .

و بعد كلّ هذا ، فأى غرابة فى نسبة التعجب إلى الله وقدورد ذلك فى أحاديث كثيرة تقبلها الصحابة ، وصحت عن الرسول صلوات الله عليه !. أفرسول الله أقل حرصاً على تنزيه الله من أولئك العلماء الذين يتمدح (جولدتسيهر) بهم ، مع أن الرأى الذى نسبه إليهم ، والوجه الذى ذهب هو إليه ، لم يقله إلا شريح ، وقد ردّ عليه وضعّف رأيه .!

قال ابن تيمية : [1]« وكان القاضى شُريح ينكر قراءة من قرأ « بل عجبتُ » ويقول : إن الله لايتعجب . فبلغ ذلك إبراهيم النخعى ، فقال : إنما شريح يعجبه

---

(١) ١٤ حـ ٣/ مجموعة الرسائل والمسائل .

علمه ، كان عبد الله أفقه منه ، وكان يقرأ « بل عجبتُ » . فهذا قد أنكر قراءة ثابتة، وأنكر صفة لله دل عليها الكتاب والسنة ، واتفقت الأمة على أن شُرَيحاً إمام من الأئمة » .

روى البخارى [١] عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « عَجِبَ الله من قوم يدخلون الجنة فى السلاسل » .

وروى البخارى [٢] ومسلم [٣] عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يَضْحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة : يقاتل هذا فى سبيل الله فيُقتل ، ثم يتوب الله على القاتل ، فيُستشهد » .

قال ابن حجر : « يضحك الله إلى رجلين » فى رواية النسائى من طريق ابن عيينة عن أبى الزناد : إن الله يعجب من رجلين . قال الخطابى : الضحك الذى يعترى البشر عندنا يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى ، وإنما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذى يحل محل الإعجاب عند البشر . فاذا رأوه أضحكهم ، ومعناه الإخبار عن رضا الله بفعل أحدهما وقبوله للآخر ، ومجازاتهما على صنيعهما بالجنة مع اختلاف حالهما . قال : وقد تأول البخارى الضحك فى موضع آخر على معنى الرحمة ، وهو قريب ، وتأويله على معنى الرضا أقرب ؛ فان الضحك يدل على الرضا والقبول . وهذا يتخرج على المجاز ، ومثله فى الكلام يكثر . وقال ابن الجوزى : أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ، ويروونه كما جاء .

---

(١) ٦/١٠٩ فتح البارى .

(٢) ٧/٣٠ فتح البارى .

(٣) ١٣/٣٦ النووى على مسلم .

قال الشهاب فى حاشيته على البيضاوى عند تفسير الآية[١] :

أسند إليه تعالى فى هذه القراءة العجب وهو منزه عنه ، لأن العجب والتعجب حالة تعرض للإنسان عند الجهل بسببه ، وهو تعالى لا يخفى عليه خافية . وتأويل ذلك : أن يجعل الله تعالى كأنه لإنكاره حالهم يعدها أمراً غريباً ، ثم يُثبت له العجب منها تخييلا ، أو يحمل على معنى الاستعظام اللازم للعجب . وقيل إنه مقدر بالقول « قل يا محمد بل عجبتُ »

قال القرطبي[٢] : قال على بن سليمان : معنى القراءتين واحد ؛ التقدير « قل يا محمد بل عجبتُ » ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم مخاطب بالقرآن . قال أبو جعفر النحاس : وهذا قول حسن ، وإضمار القول كثير . وقد يكون العجب بمعنى وقوع ذلك العمل عند الله عظيماً ؛ فيكون معنى قوله تعالى « بل عجبتُ » : أى بل عظم فعلهم عندى .

قال البيهقى : ويشبه أن يكون هذا معنى حديث عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « عجب ربك من شاب ليست له صبوة » .

وقيل « بل عجبتُ » : بل أنكرت . حكاه النقاش . وقال الحسين بن الفضل : التعجب من الله إنكار الشيء وتعظيمه ، وهو لغة العرب . وقد جاء فى الخبر « عجب ربكم من إلّكم وقنوطكم ، وسرعة إجابته إياكم » . والإل : هو أن يرفع الرجل صوته بالدعاء ويجأر .

---

(١) ٧/٢٦٤/ الشهاب على البيضاوي .

(٢) ٧٠/ ١٥/ تفسير القرطبي .

وقال الألوسى فى تفسيره [1] :

« وإنكار هذا القاضى مما أفتى بعدم قبوله ، لأنه فى مقابل بينة متواترة » .

وهاك مثالا يظهر فيه الخطأ بوضوح ، ويبدو فيه سوء القصد مجسما ، وقد صدق ذلك رأينا فى المستشرقين ، من أنهم — مهما أوتوا من براعة فى الاطلاع وصبر على البحث — لن يصلوا إلى أسرار الأساليب القرآنية ، والفهم لدقائق التعابير العربية ؛ فإنه يجرى من أرباب اللغة مجرى الدم ، وهو ممتزج بلبان رضاعتهم .

يقول (جولد تسيهر) [2] :

« وقد سبب للمفسرين كثيراً من الحيرة ، ما جاء فى آية ١١٠ من سورة يوسف « حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كَذَبوا جاءهم نصرنا فنجى من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين » .

« فمعنى قوله تعالى « وظنوا أنهم قد كذبوا » أى صدر عنهم الكذب ، وهى القراءة الأولى من غير شك ، وقوله تعالى « حتى إذا استيأس الرسل » وقوله « وظنوا أنهم قد كذبوا » متفقان فى الفاعل ، على معنى أنهم أنذروهم فلم يستجيبوا لهم فيما أنذروهم به ، فشكوا من ذلك ، وظنوا أنهم قد كذبوا ، وأخيرا بدد الله كل ما عندهم من شك ، بعقاب المجرمين ، وإنقاذ العادلين ، وهكذا أبرأ الأنبياء ذمتهم ، وبرروا موقفهم .

---

(١) ٢٣/٧٠/ تفسير الألوسى .

(٢) ٢٥/ المذاهب الاسلامية .

« وموقف النبى صلى الله عليه وسلم مثل موقف من قبله من الأنبياء وعلى صورته ، فى مقابلته لاستهزاء المشركين ، من إنذاره إياهم باليوم الآخر والعذاب الذى لما يقع .

« ولكن ظن الأنبياء بأنهم قد كَذَبوا لا يمكن أن يقبله مسلم . ويظهر أن حل هذه المسألة كان من الأهمية بمكان ، فتذكر الروايات أن عائشة زوج النبى نفسها قد تناولت ذلك .

« وقد أورد الطبرى احتمالات كثيرة لهذه الآية نذكر بعضاً منها . فقد قرىء بدلا من « كَذَبوا » : « كذِبوا » بالتخفيف و « كذّبوا » بالتشديد مع البناء للمفعول ؛ أى كذبهم غيرهم ، أى أن الأنبياء ظنوا أن المشركين رموهم بالكذب ، ولكن الظن هنا لا يلائم المعنى ، فأول الظن بمعنى العلم . وبعضهم جعل القراءة على أصلها « كذبوا » ، على معنى « وظنوا » أى المرسل اليهم « أنهم » أى الرسل «قد كَذَبوا» . كما أول ذلك بتأويل آخر : « وظنوا » أى الرسل « أنهم » أى المشركين « قد كذبوا » .

« وهذه المحاولات التفسيرية فى تبرير هذه القراءة « كَذَبوا » ، والعمل على إنقاذها ، دليل على أنها هى القراءة الأصلية . ثم ساق خبر مسلم بن يسار مع سعيد ابن جبير بصدد تفسير هذه القراءة « وظنوا أنهم قد كذبوا » بالتخفيف والبناء للفاعل كما فهمها ، وهى فى الطبرى [1] » .

أرأيت إلى الجرأة التى يثيرها الهوى ، فتنطق بما تكنه من غرض ، ولولم

---

(١) ٥٥ / ١٣ / تفسير الطبرى .

يكن له دليل من النص ، أو سند من الرواية ! فيقول « وقراءة « كَذبوا » هى القراءة الأولى من غير شك » .

يقول ذلك ليتوصل منه إلى أن الأنبياء أنفسهم قد شكُّوا فى أنهم قد كذبوا ثم بدد الله شكهم . وهو لا يكتفى بذلك ، بل يغمز نبينا صلوات الله عليه ، ويريد أن يصوره فى صورة الشاك ، مثل بقية الأنبياء ، ما دامت ظروفه كظروفهم .

مع أن القراءة الأولى — إذا كان فى القراءات أولى وثانية — المجمع عليها هى « كُذِبُوا » بالتخفيف والبناء للمفعول ، وهى قراءة أُبَىّ وابن مسعود وعلى وابن عباس ومجاهد وطلحة والأعمش والكوفيين[1] .

قال أبو حيان بعد أن ذكر القراءة بالتخفيف : وقرأ باقى السبعة والحسن وقتادة ومحمد بن كعب وأبو رجاء وابن أبى مليكه والأعرج وعائشة ، بخلاف عنها ، بتشديدها ، وهما مبنيان للمفعول . وعلى قراءة التخفيف يقول الزمخشرى فى هذه القراءة : حتى إذا استيأسوا من النصر وظنوا أنهم قد كُذِبوا ، أى كذبتهم أنفسهم حين حدثتهم أنهم يُنصرون ، أو رجاؤهم ، كقوله : رجاء صادق ورجاء كاذب .

فالقراءة التى جاءت فى الأصل عند الزمخشرى هى « كُذِبوا » لا كما قال (جولد تسيهر) « كَذَبُوا » وهى أول غفلة له فى فهم النص .

ثم بعد أن سجل سوء نيته والتواء قصده ، سقط سقطة لا لعا لها ، حيث ضل فى فهم كلام الطبرى والزمخشرى . هذا إذا أحسنا النية فيه ، أو افترى عليهما إذا أسأنا النية فيه .

---

(١) ٥/٣٥٤/ البحر المحيط ، ٣٦٢/ ابراز المعانى ، ٩/٢٧٥/ تفسير القرطبى ، ٨/٢٩٥/ الفتح ، ٢٦٨/ الاتحاف ، ٢/٤٩٧/ تفسير ابن كثير ، ٢/١٩٩/ اللسان .

فقل : قد قرىء بدلا من « كَذَبُوا » « كُذِبُوا » بالتخفيف و « كُذِّبُوا » بالتشديد » .

والصحيح العكس ، فإن قراءة « كَذَبُوا » هى التى أبدلت من « كُذِبُوا » و « كُذِّبُوا » لأنه لم يقرأ « كَذَبُوا » بالبناء للفاعل إلا مجاهد كما ذكر ذلك الطبرى [١] وابن حجر [٢] وابن خالويه [٣] .

قال الطبرى : « وروى عن مجاهد فى ذلك قول هو خلاف جميع ما ذكرنا من أقوال الماضين الذين سمينا أسماءهم ، وذكرنا أقوالهم ، وتأويل هو خلاف تأويلهم وقراءة غير قراءة جميعهم ، وهو أنه فيما ذكر عنه كان يقرأ « وظنوا أنهم قد كَذَبُوا » بفتح الكاف والذال وتخفيف الذال » . فاذا لاحظنا أن هذه القراءة ذكرت فى آخر صفحة (٥٨) والطبرى ابتدأ تفسيرها فى ص (٥٣) ، فكيف تكون هى القراءة الأصلية الأولى فيما ذكره (جولد تسيهر) !!

ثم يقول الطبرى [٤] « وهـذه القراءة لا أستجيز القراءة بها لإجماع الحجة من قراء الأمصار على خلافها ، ولو جازت القراءة بذلك لاحتمل وجهاً من التأويل وهو أحسن مما تأوله مجاهد ، (وتأويل مجاهد هو: حدثنى حجاج عن ابن جريج عن مجاهد : استيأس الرسل أن تعذب قومهم ، وظن قومهم أن الرسل قد كذبوا جاءهم نصرنا، قال: جاء الرسلَ نصرُنا) ؛ وهو: حتى إذا استيأس الرسل من عذاب الله قومَها المكذِّبة بها ، وظنت الرسل أن قومها قد كذبوا وافتروا على الله بكفرهم بها ، ويكون الظن موجهاً حينئذ إلى معنى العلم على ما تأوله الحسن وقتادة » .

---

(١) ١٣/٥٨/ تفسير الطبرى. (٢) ٨/٢٩٦/ الفتح .

(٣) ٦٥/ البديع . (٤) ١٣/٥٩/ تفسير الطبرى .

وذكر ابن خالويه فى كتاب البديع [١] فى الشواذ : أن قراءة مجاهد شاذة .
ثم إن الرأى القائل بأن الرسل ظنوا أنهم كَذبوا أى صدر عنهم الكذب لم يذكره عقب قراءة الآية (كذبوا) بالبناء للفاعل إلا الزمخشرى .

أما القرطبى والطبرى وابن كثير وأبو حيان فقالوا فى تأويل هذه القراءة : أى وظن المرسل اليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما قالوا عن الله من العذاب .

ثم لا أدرى لم لم يرجع (جولد تسيهر) فى مثل هذه المواقف إلى كتب القراءات ويسأل علماءها رأيهم فى هذه القراءة وتأويلها !.

ومن الخطأ الفاضح — إن لم يكن تلفيقا — ما فهمه من أن الروايات ذكرت أن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم نفسها قد تناولت مسألة ظن الأنبياء بأنهم قد كَذَبوا . مع أن جميع الروايات — كما ذكر البخارى والطبرى وابن كثير وغيرهم — تروى أن عائشة إنما تناولت تأويل « كذِبوا » بالبناء للمفعول مع التخفيف ، وأنكرت عائشة قراءتها وتفسيرها . لا كما فهمه (جولد تسيهر) أنها ذكرت بصدد « كَذَبوا » .

روى البخارى [٢] عن ابن شهاب قال : أخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت له وهو يسألها عن قوله تعالى « حتى إذا استيأس الرسل » قال : قلت : « أكُذِبوا » أم « كُذّبوا ؟ » قالت عائشة « كُذّبوا » قلت : لقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم فما هو بالظن ؟ قالت : أجل ، لعمرى لقد استيقنوا بذلك . فقلت لها : لعلها « كذبوا » مخففة ، قالت : معاذ الله ، لم تكن الرسل تظن ذلك بربها .

---

(١) ٦٥/ البديع . (٢) ٨/٢٩٦/ الفتح .

قال القسطلانى بعد ذكر الحديث [١] :

«وهذا ظاهره أنها أنكرت قراءة التخفيف بناء على أن الضمير للرسل ، ولعلها لم تبلغها ، فقد ثبتت متواترة فى قراءة الكوفيين وفى آخرين .

«ثم ماساقه من قصة مسلم بن يسار فى سؤاله سعيد بن جبير ، إنما كانت هذه القصة بصدد قراءة «كذبوا» بالتخفيف والبناء المفعول ، لا كما فهمه أنها بصدد «كذبوا» بالتخفيف والبناء للفاعل» .

ذكر الطبرى [٢] حدثنى المثنى قال : حدثنا الحجاج ، قال : حدثنا ربيعة ابن كلثوم ، قال حدثنى أبى أن مسلم بن يسار سأل سعيد بن جبير فقال : يا أبا عبد الله آية بلغت منى كل مبلغ «حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا» فهذا الموت أن تظن الرسل أنهم قد كذِبوا ، أو نظن أنهم قد كُذِبوا مخففة . قال : فقال سعيد بن جبير : يا أبا عبد الرحمن : حتى إذا استيأس الرسل من قومهم أن يستجيبوا لهم ، وظن قومهم أن الرسل كذبتهم ، جاءهم نصرنا فنجى من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين . قال : فقام مسلم إلى سعيد فاعتنقه ، وقال : فرج الله عنك كما فرجت عنى ! . قال : فقال الضحاك بن مزاحم : ما رأيت كاليوم قط ؛ رجل يدعى إلى علم فيتلكأ ، لو رحلت فى هذه إلى اليمن كان قليلا ! .

وقد ذكر ابن حجر ما هو أصرح وأوضح :

قال ابن حجر [٣] بعد أن ذكر رواية الطبرى :

روى النسائى من طريق أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى

---

(١) ٧/٢١٦/ القسطلانى . (٢) ١٣/٥٥/ تفسير الطبرى .

(٣) ٨/٢٩٧/ الفتح .

قوله « قد كُذِبوا » قال : استيأس الرسل من إيمان قومهم ، وظن قومهم أن الرسل قد كذبوهم . وإسناده حسن .

فالقراءة المجمع عليها هى « كذبوا » بالبناء للمفعول مع التخفيف . وهى قراءة الزمخشرى التى جرى عليها فى تفسيره ، بدليل تقديره الفاعل المحذوف : كذبتهم أنفسهم ، أو كذبهم رجاؤهم ، وبدليل المقابلة بعد ذلك بقراءة مجاهد « كذبوا » بالبناء للفاعل مع التخفيف(١) .

وهى قراءة بعض قراء أهل المدينة وعامة قراء أهل الكوفة كما ذكر الطبرى.

ثم هناك قراءة « كُذِّبوا » بالتشديد والبناء للمفعول ، وهى قراءة عائشة وعامة أهل المدينة والبصرة والشام .

وتأويل قراءة التخفيف عند الطبرى(٢) هو :

وما أرسلنا قبلك إلا رجالا نوحى اليهم من أهل القرى ، فدعوا من أرسلنا اليهم فكذبوهم ، وردوا ما أتوا به من عند الله ، حتى إذا استيأس الرسل الذين أرسلناهم اليهم منهم أن يؤمنوا بالله ويصدقوهم فيما أتوهم به من عند الله ، وظن الذين أرسلناهم اليهم من الأمم المكذِّبة ، أن الرسل قد كذبوهم فيما كانوا أخبروهم عن الله من وعده إياهم نصرهم عليهم ، جاءهم نصرنا .

وذلك قول جماعة من أهل التأويل ، منهم : ابن عباس، وعبدالله بن مسعود وابن زيد ، والضحاك ، وسعيد بن جبير .

فلو كان (جولد تسيهر) أنعم النظر فى التفاسير ، وقرأها بروح الإخلاص المجرد عن الهوى والغرض ، لبان له وجه الصواب ، ولكفانا مؤونة المناقشة والرد ،

---

(١) ٢/٢٧٨/ تفسير الزمخشرى . (٢) ١٣/٥٣/ تفسير الطبرى .

ولكن يظهر لنا أنه لم يفهم روح القرآن ومراميه ، ولا أسرار أساليبه ومعانيه ، ولم يحط خُبراً بأسباب اختلاف القراءات ، ولم يستوعب ما كتب فى التفسير وعلم القراءات .

وأكبر الخطأ فى منهج (جولد تسيهر) جعله القراءات كلها على قدم المساواة ونسيانه أن هناك قراءات شاذة وقراءات ضعيفة .

فعلماء القراءات لم يجعلوها بدرجة واحدة ، وإنما بينوا لنا ـ بعد بحث واطلاع على السند والرجال ـ صحيح القراءات من شاذها ، ومتواترها من آحادها . فجزاهم الله عن القرآن والقراءات خير الجزاء .

وبعد ، فهناك مآخذ أخرى فى كتاب (جولد تسيهر) «المذاهب الإسلامية» تستحق المناقشة والرد ، تركناها لأن فيما قدمناه فى الفصول السابقة كفيلا للرد والتفنيد .

« إن الذين يُلحدون فى آياتنا لا يخفَون علينا ، أفمن يُلقَى فى النار خير أم من يأتى آمناً يوم القيامة ، اعملوا ماشئتم ، إنه بما تعملون بصير » (٤٠ فصلت) .

الحواشى

الحاشية الأولى

(المقرىء) : هو من علم بالقراءات أداء ، ورواها مشافهة ، فلو حفظ كتابا امتنع عليه إقراؤه بما فيه ، إن لم يشافهه من شُوفه به مسلسلا ؛ لأن فى القراءة شيئاً لا يحكم إلا بالسماع والمشافهة ؛ بل لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ فقط فى التحمل والنقل ، وإن اكتفوا به فى الحديث .

قالوا : لأن المقصود هنا كيفية الأداء ، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء ، فلا بد من قراءة الطالب على الشيخ ، بخلاف الحديث ، فإن المقصود المعنى أو واللفظ ، لا الهيئات المعتبرة فى أداء القرآن .

وأما الصحابة فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضى قدرتهم على الأداء كما سمعوه منه صلى الله عليه وسلم ، لأنه نزل بلغتهم .

إن السبب الداعى إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم ، أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التى وجه بها عثمان رضى الله عنه إلى الأمصار ، وصار أهل البدع والأهواء يقرءون بما لا يحل تلاوته ، وفاقا لبدعهم ، أجمع رأى المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم . فاختاروا من كل مصر وُجه اليها مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة فى النقل وحسن الدراية وكمال العلم ، أفنوا عمرهم فى القراءة والإقراء ، واشتهر أمرهم ، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم ، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم [1] .

---

(١) ٦/ الاتحاف .

لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر[١] .

(فإن قيل) : الأسانيد إلى الأئمة وأسانيدهم إليه صلى الله عليه وسلم على ما فى كتب القراءات آحاد لا تبلغ عدد التواتر .

(أجيب) بأن انحصار الأسانيد المذكورة فى طائفة ، لا يمنع مجىء القراءات عن غيرهم ، وإنما نسبت القراءات اليهم لتصديهم لضبط الحروف ، وحفظ شيوخهم فيها ، ومع كل واحد منهم فى طبقته ما يبلغها عدد التواتر . ثم إن التواتر المذكور شامل للأصول والفرش . هذا هو ما عليه المحققون[٢] .

---

(٢) ١٦/ منجد المقرئين ، ٦/ غيث النفع على هامش سراج القارىء المبتدى ، ٧/ الاتحاف .

(٢) ٧/ الاتحاف .

الأئمة الذين تنسب إليهم القراءات السبع

هؤلاء الأئمة سبعة :

(الأول) الإمام أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نعيم المدنى رحمه الله ، و به بدأ ابن مجاهد : قرأ على سبعين من التابعين . وقال فيه الإمام مالك بن أنس وصاحبه عبد الله بن وهب : قراءة نافع سُنة . وقال الليث بن سعد إمام أهل مصر : حججت سنة ثلاث عشرة ومائة ، وإمام الناس فى القراءة يومئذ نافع بن أبي نعيم . وقال : أدركت أهل المدينة وهم يقولون : قراءة نافع سنة . توفى سنة تسع وستين ومائة .

(الثانى) عبد الله بن كثير المكى ، رحمه الله : قرأ على مجاهد وغيره من التابعين ، وقيل إنه قرأ على عبد الله بن السائب المخزومى ، وله صحبة . وقرأ عليه جماعة من أئمة البصرة مع جلالتهم ، كأبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، وحماد بن أبى سلمة ، وابن زيد . وحديثه مخرج فى الصحيحين. ونقل الإمام الشافعى قراءته وأثنى عليها ، وقرأ على صاحبه إسماعيل بن قسطنطين قارىء أهل مكة ، وقال: قراءتنا قراءة عبدالله بن كثير وعليها وجدت أهل مكة ، من أراد التمام فليقرأ لابن كثير . مات بمكة سنة عشرين ومائة .

(الثالث) أبوعمرو بن العلاء البصرى ، أغزرهم علما ، وأتقنهم فهما : قرأ على جماعة جلة من التابعين ، من أهل الحجاز والعراق ، كمجاهد ، وعطاء ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، ويحيى بن يعمر ، وأبى العالية ؛ واشتهرت قراءته فى البلاد . وقال أحمد بن حنبل فى إحدى الروايات عنه : قراءة أبى عمرو أحب القراءات إلىّ ؛

هى قراءة قريش ، وقراءة الفصحاء . مات أبو عمرو سنة (١٤٨ أو ١٥٤ أو ١٥٥ أو ١٥٧ هـ) .

(الرابع) عبد الله بن عامر الدمشقى ، هو أسن القراء السبعة ، وأعلاهم إسنادا : قرأ على جماعة من الصحابة ، حتى قيل إنه قرأ على عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وإنه ولد فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم . وممن قرأ هو عليه من الصحابة : معاوية ، وفضالة بن عبيد ، ووائلة بن الأسقع ، وأبو الدرداء رضى الله عنهم ؛ فلما مات أبو الدرداء خلفه ابن عامر وقام مقامه ، واتخذه أهل الشام إماما ؛ وحديثه مخرج فى صحيح مسلم . ومن رواته الآخذين عن أصحاب أصحابه : هشام بن عمار أحد شيوخ أبى عبد الله البخارى . مات سنة (١١٨ هـ) عن تسع وتسعين سنة .

(الخامس) أبو بكر عاصم بن أبى النَّجود الكوفى : قرأ على أبى عبد الرحمن السلمى ، وزر بن حُبيش ، وكانا من أصحاب عثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وأبى ابن كعب ، وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، على تفصيل فى ذلك ؛ وجلس عاصم للإقراء بعد وفاة أبى عبد الرحمن السلمى فى موضعه . جمع بين الفصاحة والإتقان ، والتحرير والتجويد ، وكان أحسن الناس صوتا بالقرآن ، وكان من التابعين . روى عن أبى رمثة رفاعة بن يثربى التيمى والحارث بن حسان البكرى ، وكانت لهما صحبة . روى القراءة عنه أبان بن تغلب ، وأبان بن يزيد العطار ، وحفص ابن سليمان ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وأبو بكر بن عياش ، والضحاك بن ميمون ، وخلق لا يحصون . وروى عنه حروفا من القرآن أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وحمزة الزيات . وقال حفص : قال لى عاصم : ما كان من القراءة التى أقرأتك بها فهى القراءة التى قرأت بها على أبى عبد الرحمن السلمى عن على ، وما كان من القراءة التى أقرأتها أبا بكر بن

عياش فهى القراءة التى كنت أعرضها على زر بن حبيش عن ابن مسعود. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبى عن عاصم فقال : رجل صالح خيّر ثقة ، فسألته: أى القراءة أحب إليك ؟ قال: قراءة أهل المدينة ، فإن لم تكن فقراءة عاصم.

قال ابن الجزرى فى « طبقات القراء » [١]: ووثقه أبو زرعة وجماعة . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وحديثه مخرج فى الكتب الستة . وقال أبو بكر بن عياش: كان الأعمش وعاصم وأبو حصين سواء كلهم لايبصرون . وقال أبو بكر بن عياش: دخلت على عاصم وقد احتضر ، فجعلت أسمعه يردد هذه الآية يحققها حتى كأنه يصلى « ثم رُدوا إلى الله مولاهم الحق » وفى رواية أنه قرأ « ثم رِدُّوا » بكسر الراء ، وهى لغة هذيل .

توفى سنة (١٢٧ هـ) بالكوفة . وقال الأهوازى: بالسماوة ، وهو يريد الشام، ودفن بها .

(السادس) أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفى . ولد سنة ثمانين ، وأدرك الصحابة بالسن، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم : أخذ القراءة عرْضا عن سليمان الأعمش ، وحمران بن أعين ، وأبى إسحاق السبيعى ، ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى ، وطلحة بن مصرف . وكان الأعمش يجوّد حرف ابن مسعود ، وكان ابن أبى ليلى يجود حرف على ، وكان أبو إسحاق يقرأ من هذا الحرف ومن هذا الحرف ، وكان حمران يقرأ قراءة ابن مسعود ولايخالف مصحف عثمان. قرأ عليه وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم ، و إبراهيم بن إسحاق ، وسليم بن عيسى ، وهو أضبط أصحابه ، وسفيان الثورى ، وشريك بن عبد الله ، وشعيب

---

(١) ٣٤٨ / ١ / طبقات القراء .

ابن حرب ، وزكريا بن يحيى ، وعلى بن صالح ، وجرير بن عبد الحميد ، ويحيى ابن المبارك اليزيدى ؛ وإليه صارت الإمامة فى القراءة بعد عاصم والأعمش . وكان إماما حجة ثقة ثبتا ، قيما بكتاب الله ، بصيرا بالفرائض ، عارفا بالعربية ، حافظا للحديث ، عابدا خاشعا زاهدا ، ورعا قانتا لله ، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان ، ويجلب الجوز والجبن إلى الكوفة . وقال سفيان الثورى : ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر . وكان شيخه الأعمش إذا رآه قد أقبل يقول: هذا حبر القرآن .

قال ابن الجزرى [1] :

وأما ما ذكر عن عبد الله بن إدريس وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة ، فإن ذلك محمول على قراءة من سمعا منه ناقلا عن حمزة ، وما آفة الأخبار إلا رواتها . قال ابن مجاهد : قال محمد بن الهيثم : والسبب فى ذلك أن رجلا ممن قرأ على سليم حضر مجلس ابن إدريس فقرأ فسمع ابن إدريس ألفاظا فيها إفراط فى المد والهمز وغير ذلك من التكلف ، فكره ذلك ابن إدريس وطعن فيه . قال محمد بن الهيثم : وقد كان حمزة يكره هذا وينهى عنه . قال ابن الجزرى: أما كراهة الإفراط من ذلك فقد روينا عنه من طرق أنه كان يقول لمن يفرط عليه فى المد والهمز : لا تفعل ، أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص ، وما كان فوق الجعودة فهو قطط ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة . !

قال يحيى بن معين : سمعت محمد بن فضيل يقول : ما أحسب أن الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة .

---

(١) ١/٢٦٣/ طبقات القراء .

توفى سنة ست وخمسين ومائة (١٥٦ هـ) .

(السابع) على بن حمزة أبو الحسن الكسائى ، الإمام الذى انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات : أخذ القراءة عَرْضاً[1] عن حمزة أربع مرات وعليه اعتماده ، وعن محمد بن أبى ليلى وعيسى بن عمر الهمدانى . وروى الحروف عن أبى بكر بن عياش ، و إسماعيل و يعقوب ابنى جعفر عن نافع ، وعن المفضل بن محمد الضبى ؛ ورحل إلى البصرة فأخذ اللغة عن الخليل .

أخذ عنه القراءة عرْضاً وسماعا إبراهيم بن زاذان ، وحفص بن عمر الدورى ، وحمدويه بن ميمون ، وعبد الله بن أحمد بن ذكوان ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وقتيبة بن مهران . وروى عنه غير ماتقدم من الأئمة الإمام أحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين . وقال : مارأيت بعينى هاتين أصدق لهجة من الكسائى . وقال الشافعى رحمه الله : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى . وقال الفضل ابن شاذان : لما عرض الكسائى على حمزة خرج إلى البدو فشاهد العرب ، وأقام عندهم حتى صار كواحد منهم ، ثم دنا إلى الحضر وقد علم اللغة .

وقال أبو عبيد فى كتاب القراءات : كان الكسائى يتخير القراءات ، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضا ، وكان من أهل القراءة ، وهى كانت علمه وصناعته ، ولم يجالس أحدا كان أضبط ولا أقوم منه .

توفى سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩ هـ) .

---

(١) القراءة عرضا هى قراءة الطالب على الشيخ وهو ساكت يسمع ، ويسمى هذا فى اصطلاح علماء الحديث عرضا . أما القراءة سماعا فهو السماع من لفظ الشيخ نفسه .

إن لكل واحد من هؤلاء الأئمة السبعة رواة كثيرين من أهل الديانة والأمانة والضبط والإتقان ، إلا أن ابن مجاهد اقتصر منهم على روايين ، وهو ما شاع فى الكتب وعرف ، كما فى الشاطبية ، والتيسير ، والنشر ، وغيرها . وبعض هؤلاء الرواة يروون عن إمامهم مباشرة بغير واسطة ، وبعضهم يروى عن إمامه بواسطة .

فنافع له روايان يرويان عنه بغير واسطة :

أحدهما : قالون ، وثانيهما : ورش .

قالون : هو أبو موسى عيسى بن ميناء المدنى ، ويلقب بقالون ، وهى كلمة رومية ، يقولون للجيد من الأشياء : هو قالون . قيل لقبه نافع بذلك لجودة قراءته . وقيل : لقبه بذلك مالك بن أنس . ومات سنة خمس ومائتين (٢٠٥ ﻫ) بالمدينة .

وورش : هو عثمان بن سعيد المصرى الملقب بورش (الورش ضرب من الجبن) لقبه بذلك نافع أيضاً لبياضه .

وابن كثير له روايان يرويان عنه بوسائط :

أحدهما : البزى ، وهو أحمد بن محمد المكى مؤذن المسجد الحرام أربعين سنة . وإنما قيل له البزى ، لأنه منسوب إلى جده أبى بزة . قرأ البزى على جماعة منهم عكرمة بن سليمان ، وقرأ عكرمة على شبل والقسط ، وقرآ على ابن كثير . ومات البزى سنة خمس وخمسين ومائتين (٢٥٥ ﻫ) .

والثانى : قنبل ، وهو أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد ويلقب بقنبل ؛ يقال : رجل قنبل وقنابل ، أى غليظ شديد . وقرأ قنبل على أبى الحسن القواس وابن فليح ، وقرآ على أصحاب القسط ، وقرأ على ابن كثير .

وروى أن قنبلا قرأ أيضاً على البزى ، وهو فى طبقة شيخيه المذكورين . ومات قنبل سنة إحدى وتسعين ومائتين (٢٩١ هـ) .

وأبو عمرو بن العلاء له روايان يرويان عنه بواسطة يحيى بن المبارك اليزيدى . وعرف باليزيدى لأنه كان منقطعا إلى يزيد بن منصور خال المهدى يؤدب ولده ، فنسب إليه ، ثم اتصل بالرشيد فجعل المأمون فى حجره يؤدبه . ومات فى أيامه سنة اثنتين ومائتين (٢٠٢ هـ)

والراويان هما :

حفص أبو عمرو بن عمر الأزدى الدورى الضرير ، نسبة إلى الدور ، موضع ببغداد بالجانب الشرقى . مات سنة ست وأربعين ومائتين (٢٤٦ هـ) .

والثانى : السوسى ، أبو شعيب صالح بن زياد السوسى نسبة إلى السوس ، موضع بالأهواز . ومات بالرقة ، سنة إحدى وستين ومائتين (٢٦١ هـ) .

وابن عامر له راويان يرويان عنه بوسائط ، إذ كل واحد منهما بينه وبين ابن عامر اثنان .

أحدهما : هشام بن عمار بن نصير السلمى ، خطيب دمشق ، أحد المكثرين الثقات . مات سنة ست وأربعين ومائتين (٢٤٦ هـ) . قرأ على أيوب بن تميم التميمى ، وعراك بن خالد المرى ، وقرآ على يحيى بن الحارث الذمارى ، وقرأ يحيى على ابن عامر .

وأما ابن ذكوان فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى الفهرى ، قرأ على أيوب بن تميم أيضا ، وكان يصلى إماماً بجامع دمشق سوى الجمعة . ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين (٢٤٢ هـ) .

وعاصم بن أبى النّجود الكوفى ، له راويان أخذا عنه من غير واسطة .

أحدهما : حفص بن سليمان الأسدى الكوفى ، مات سنة ثمانين ومائة (١٨٠ هـ)
قال أبو بكر الخطيب : كان المتقدمون يعدونه فى الحفظ فوق أبى بكر بن عياش ، ويصفونه بضبط الحرف الذى قرأ به على عاصم .

والثانى : أبو بكر شعبة بن عياش الكوفى الإمام العلم راوى عاصم . وكان من أئمة السنة . توفى سنة ثلاث وتسعين ومائة (١٩٣ هـ) .

وحمزة بن حبيب الزيات الكوفى ، أخذ عن عاصم والأعمش وغيرهما .

وله راويان يرويان عنه بواسطة سُليم ، أحدهما : خلف بن هشام البزار أحد الأئمة العشرة . مات ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين (٢٢٩ هـ) .

وثانيهما : خلاد بن خالد الكوفى . توفى سنة عشرين أو ثلاثين ومائتين .

والكسائى : أخذ عن حمزة وأبى بكر بن عياش .

وله راويان يرويان عنه بغير واسطة :

أحدهما : أبو الحارث الليث بن خالد . مات سنة أربعين ومائتين .

وثانيهما : أبو عمرو حفص بن عمر الدورى . وهو أحد الراويين عن أبى عمرو بن العلاء .

الحاشية الثانية

وأما القراء الثلاثة المتممون للعشرة ، فهم : أبوجعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني مولى أبي الحرث المخزومي ، كان تابعياً ، انتهت إليه الرياسة في الإقراء بالمدينة بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وستين ، وكان من أجلّ شيوخ نافع ؛ قرأ على مولاه عبد الله بن عياش ، وعلى عبد الله بن عباس ، وعلى أبي هريرة ؛ وقرأ الثلاثة على أبي المنذر أُبيّ بن كعب ؛ وقرأ أيضاً أبو هريرة وابن عباس على زيد بن ثابت ، وقرأ زيد بن ثابت على رسول الله صلى الله عليه وسلم . توفي بالمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة (١٢٨ ه) .

روى عنه عيسى بن وردان المدني . كان رئيساً في القراءة ضابطا محققاً . توفي سنة ستين ومائة (١٦٠ ه) . وروى عنه أيضا ابن جماز ، وهو سليمان بن مسلم الزهري المدني . كان مقرئا ضابطا . وتوفي سنة سبعين ومائة (١٧٠ ه) .

والإمام الثاني منهم : إمام البصرة أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي مولاهم البصري : كان إماماً في القراءة ثقة عالماً ديّناً صالحاً ، انتهت إليه رياسة القراءة بعد أبي عمرو ، وكان إمام جامع البصرة سنين ، وأروى الناس بحروف القرآن وحديث الفقهاء . قرأ على أبي المنذر سلام بن أبي سليمان المدني الطويل ، وعلى شهاب ابن شُرْنُفة المجاشعي البصري ، كان من جلة المقرئين بعد أبي عمرو مع الثقة والصلاح ، ومهدي بن ميمون ؛ وعلى أبي الأشهب جعفر بن أبي حبان العطاردي . وقيل : إنه قرأ على أبي عمرو نفسه ، وقرأ سلام على عاصم وأبي عمرو وسندهما معروف ، وقرأ شهاب على هارون بن موسى الأعور ، وقرأ هارون على أبي عمرو بسنده ، وعلى عاصم بن العجاج الجحدري ، وقرأ عاصم على الحسن البصري

وهو على أبى العالية ، وهو على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .
وقرأ أبو الأشهب على أبى رجاء عمران بن ملحان العطاردى البصرى التابعى الكبير ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ، وكان مخضرما ، أسلم فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم ولم يره ، وعرض القرآن على ابن عباس ، وتلقنه من أبى موسى ، ولقى أبا بكر الصديق ، وحدّث عن عمر وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ؛ وأبو موسى الأشعرى وأبىّ وزيد وعمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وتوفى يعقوب الحضرمى سنة خمس ومائتين (٢٠٥ هـ) .

روى عنه أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤى المعروف برويس ، وكان إماماً بالقراءة قيّما بها ضابطاً مشهوراً حاذقاً . قال الدانى : وهو من أحذق أصحاب يعقوب . توفى بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢٣٨ هـ) . وروى عنه أيضا أبو الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلى مولاهم البصرى ، وكان مقرئا جليلا ، ثقة ضابطا مشهوراً ، من أجلّ أصحاب يعقوب ، وأوثقهم ؛ روى عنه البخارى فى صحيحه . توفى سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين .

والإمام الثالث منهم : خلف بن هشام البزار، صاحب الاختيار، وهو راوى حمزة ، وكان إماما كبيراً ، عالما ثقة زاهداً عابداً ، وكان له سعة فى العلم والمال .

قال ابن الجزرى فى الدرة المضية: تتبعت اختياره فلم أجده يخرج عن قراءة الكوفيين فى حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائى وأبى بكر، إلا فى حرف واحد ، وهو قوله تعالى « وحرام على قرية أهلكناها » فى سورة الأنبياء ؛ قرأها كحفص والجماعة بفتح الحاء والراء وألف بعدها . وروى عنه أبو العز القلانسى فى إرشاده السكت بين السورتين فخالف الكوفيين . قرأ على سليم صاحب حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبى بكر، وعلى أبى زيد سعيد بن أويس

الأنصارى صاحب المفضل الضبى ، وأبان العطار ، وقرأ أبو بكر والمفضل وأبان على عاصم الكوفى بسنده متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتوفى سنة تسع وعشرين ومائتين .

وروى عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزى الوراق . كان ثقة منفرداً برواية خلف لا يعرف غيرها . توفى سنة ست وثمانين ومائتين . وروى عنه أيضاً أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد أيضاً ، وكان إماماً متقنا ثقة ، روى عن خلف روايته واختياره . وسئل عنه الدار قطنى فقال : ثقة وفوق الثقة بدرجة . توفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

والحمد لله أولا على ما وفق ، وآخراً على ما سدّد ؛ وأسأله المزيد فى سبيل خدمة كتابه الكريم .

الخطـــاء والصواب

الصفحة	الخطـأ	الصواب
٧	وطهلا	وكهلا
١٣	عبد القارية	عبد القارى
١٨	يـكن	عمـكن
٢٤	المنـــاثرة	آلمنا كرة
٢٤	المشـوارة	المتواترة
٢٦	(٢)١٣٤ الاتقان	٢) ١/١٣٤ الاتقان
٣٣	لغنهم	لغتهم
٤٩	غـبر	غـير
٥١	رولى	تحرر لى
٦٧	٥٨ الاتقان	٥٨ / ١ الاتقان
٧١	الأداه	الأداء
٧٧	نز على	نزل على
٨٠	عن أبىّ	عن أبى
٨٣	لزهرى	الزهرى
٨٥	برمن	يحرمن
٨٩	إن علنيا	إن علينـا
٨٩	بـكون	يـكون
٩١	تقرأنيها	تقرئنيهـا
٩٢	أتاتى	أتانى
٩٣	أجنبـه	حنبـه
٩٣	ولاختلاف	الإختلاف
٩٣	سلم	وسلم
١٠٤	كلمة ربك الحسنى	كلمت ربك
١٠٤	كلمة ربك صدقا	كلمت ربك
١٠٤	كلمةربك على الذين	كلمت ربك
١٠٤	كلمةربكلا يؤمنون	كلمت ربك لا يؤمنون
١٠٤	حقت كلمةربك	حقت كلمت ربك
١٠٩	١)فضائل القرآن	١)٥١/فضائل القرآن
١١٠	فى جميع القران	فى جميع القرآن
١١١	فى المدنية	فى المدينة
١١٧	ويمـكة	وبمـكة
١٣٥	بمن لحق ابن عامر	بمن لحن ابن عامر
١٣٨	ـوز	يجوز
١٤١	على ماالخناروه	على ما اختاروه
١٤٣	وقول ابن جنى[٣]	وقول ابن جنى[٤]
١٤٦	و	نحو
١٤٧	ابن عياس	ابن عباس
١٥٧	Cua	ena
١٦١	بعـير	بغـير
١٦٤	واسنفاض	واستفاض
١٦٦	١٨ / النشر	١٨ / ١/ النشر
١٩٥	يرحو	يرجو
١٩٦	واستغابوا	واستغاثوا
١٩٧	النيوة	النبوة
٢٠٠	يسخرن	يسخرون
٢٠٠	الفراءة	القراءة
٢٠٣	رأبه	رأيه
٢٠٥	النقدير	التقدير

T

S

back

